بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في الأردن

(٢٠١١ – ٢٠١٤)

Impact of The Popular Protests on Political Reform in Jordan (2011 – 2014)

إعداد

معن يوسف سليمان المشاقبة

الرقم الجامعي ١٢٢٠٦٠٠٠٢٥

إشراف

الأستاذ الدكتور: **محمد عوض الهزايمة**

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

العام الدراسي

٢٠١٤/٢٠١٣

قرار لجنة المناقشة

قدمت هذه الرسالة (**أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في الأردن (٢٠١١ – ٢٠١٤)**، استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة أل البيت نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ / /٢٠١٤

إعداد

معن يوسف سليمان المشاقبة

إشراف

الأستاذ الدكتور: محمد عوض الهزايمة

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
الأستاذ الدكتور : محمد عوض الهزايمة	مشرفا ورئيسا..................
الدكتور: عاهد مشاقبة	عضوا............................
الدكتور : أمين العزام	عضوا............................
الدكتور : جمال الشلبي	عضوا............................

الإهداء

إلى والدي الذي غمرني برعايته، وكابد الحياة من اجل أبنائه إلى والدتي التي ربتني صغيرا، وبرضاها تعطرت الحياة، وأبهجت . . . .

إلى إخواني وأخواتي الذين أمدوني بالنصيحة، ومهدوا لي طريق النجاح . . . . . .

إلى أصدقائي الذين كانوا عونا لي، وكانت نصيحتهم النبراس الذي أضاء لي سبل البحث والدراسة .

اهدي هذا الجهد المتواضع .

الباحث

معن المشاقبة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، حمدا يوازي نعمه علينا إلى يوم الدين، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسعدني اعترافا مني بالفضل، وقد انتهيت من كتابة رسالتي هذه، أن أتقدم بعظيم الشكر وخالص الحب والامتنان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة لتفضله وقبوله بالإشراف على رسالتي، ولما أبداه من توجيه وإرشاد ومتابعة مستمرة، وقد كانت إرشاداته الطريق الذي أضاء أمامي سبل البحث العلمي والدراسة.

وأتقدم بشكري الجزيل وامتناني لرئيس وأعضاء هيئة المناقشة، لإرشاداتهم وتوجيهاتهم لإخراج هذه الدراسة إلى حيز النور واعدهم بمواصلة البحث والدراسة وإتمام ملاحظاتهم على أكمل وجه.

كما لا يفوتني إلا أن أتقدم بشكري الجزيل للمدرسين في معهد بيت الحكمة، على التشجيع والمؤازرة.

وأتقدم بشكري وتقديري إلى كل من ساهم في إبداء المساعدة والرأي والتشجيع، والى كل من أفادني بكلمة وأسدى إلي النصيحة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه الغر الميامين.

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع **رقم الصفحة**

الملخص

أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في الأردن

(٢٠١١ – ٢٠١٤)

Impact of The Popular Protests on Political Reform in Jordan

(2011 – 2014)

إعداد

معن يوسف سليمان المشاقبة

الرقم الجامعي ١٢٢٠٦٠٠٠٢٥

إشراف

الأستاذ الدكتور: محمد عوض الهزايمة

هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في الأردن، هذا وقد قامت الدراسة على فرضية مفادها: ان هناك علاقة ارتباطيه بين الاحتجاجات الشعبية وعملية الإصلاح بإشكاله المختلفة، إذ انه كلما زادت الاحتجاجات الشعبية زاد استجابة الحكومات لعملية الإصلاح، كما أن الدراسة هدفت أيضا للإجابة على السؤال المحوري التالي: " ماهو اثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة الواقعة بين(٢٠١١- ٢٠١٤)، وللتحقق من صحة الفرضية وتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على السؤال المحوري، فقد تم استخدام المنهج والتحليلي.

هذا وقد أوصلتنا الدراسة إلى صحة الفرضية والإجابة على السؤال المحوري وخلصت إلى الاستنتاجات والتي كان أهمها : كسر حاجز الخوف لدى الأردنيين، تشكلت جهة جديدة شبابية عرفت بالجبهة الوطنية للإصلاح، ان الاحتجاجات الشعبية كانت متأثرة بما يجري في بلاد الجوار الأردني، وان السلطة السياسية تحركت نحو الإصلاح كاستجابة للاحتجاجات، هذا وقد اوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة قيام السلطة بالإصلاحات وعدم إتباع أسلوب الإرجاء والتأخير، وضرورة الوصول إلى صيغة توافقية إن بدنها الإصلاح بالكلية عسيرا، تفعيل لغة الحوار بين الأطراف الشعبية والدولة، وعدم اللجوء إلى عملية الاستقصاء لأن ذلك يجعل من كل طرف خصم للآخر.

المقدمة

تشهد الحياة السياسية في الأردن منذ آذار/مارس ٢٠١١ موجة من الحركات الشعبية الاجتماعية، لم يسبق وأن كانت بالزخم نفسه في السنين المنصرمة منذ استقلال الأردن، حيث دخل النظام السياسي منعطفا حاسما في مواجهة تصاعد المد الاحتجاجي الذي طال العديد من المدن، واتخذ أشكالا جديدة ومتنوعة من الحراك الاجتماعي، وقد اتسمت هذه الحركات الاحتجاجية الشعبية في بدايتها بالعمل خارج الأطر الحزبية والمؤسسية المتعارف عليها، مثل الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات العمالية، التي قادها الشباب العاطل عن العمل وغير المؤطر سياسيا وتنظيما .

نجحت تلك الاحتجاجات إلى حد ما في التوسع واختراق معظم القطاعات، ولم تقتصر مطالبها على الحقوق الوظيفية والتشغيل وتحسين الظروف المعيشية، لا بل تطورت لتشمل المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري، ومحاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبفضل تلاحم المحتجين وإصرارهم وطول نفسهم، استطاعت موجة الاحتجاجات الشعبية من الضغط على النظام السياسي في إقالة حكومة سمير الرفاعي في شباط/فبراير ٢٠١١، وتعيين حكومة جديدة برئاسة معروف البخيت ثم أقالة البخيت في تشرين أول/نوفمبر ٢٠١١، وتعيين حكومة جديدة برئاسة القاضي الدولي عون الخصاونة، وفي نيسان/ابريل ٢٠١٢، استقال عون الخصاونة والاحتجاجات مستمرة ، وعين الملك فايز الطراونة رئيسا للوزراء وفي تشرين الأول ٢٠١٣، حل الملك البرلمان ودعى لإجراء انتخابات مبكرة دستورية ليعين من خلال مجلس النواب الجديد الدكتور عبد الله النسور رئيسا للوزراء تماشيا مع طبيعة المرحلة السياسية .

إن الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت ليست بحجة الإصلاح السياسي وإنما لعدة أسباب منها: ارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة الفقر، وارتفاع معدل مستوى البطالة، وتجاهل الحكومات المتعاقبة لحل هذه المشكلات ذات الطابع التنموي والاجتماعي، وتأثيراتها الأمنية والسياسية، فالبطالة تتجاوز أثارها بكثير الشق الاقتصادي والاجتماعي، لأنها إذا كانت تعني بالأساس تعطيل قوة بشرية في سن العطاء، وهم فئة الشباب بكل مؤهلاتهم، القادرة على إحداث التنمية والتقدم والدفع بالبلاد إلى الأمام؛ التي تشكل تربة خصبة للاحتجاجات الاجتماعية والسياسية.(الموسوعة الحرة، ٢٠١٢: ١-٢)

وعلى الرغم من أن الأردن لم يشهد ثورة شبيهة كما حدث في عدد من الدول العربية، فإن تداعيات الثورات العربية وصلت إليه وألقت بظلال ثقيل على العلاقة بين النظام وجماعة الإخوان المسلمين، إذ أن الجماعة حاولت الاستفادة مما يجري في الدفع نحو سقف جديد من

المطالب الإصلاحية، غير التقليدية، بينما عمل النظام السياسي على القيام بخطوات محدودة وإصلاحات جزئية، لاحتواء الضغوط الخارجية والداخلية مع الحفاظ على قواعد اللعبة السياسية، وعدم السماح بفقدان السيطرة على مفاتيح القرار السياسي في الدولة.

وانطلاقا مما تقدم، تسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة (٢٠١١-٢٠١٤) والتعرف على أسباب الاحتجاجات والدوافع والخصائص، وأثرها على الإصلاح السياسي، وصولا إلى قياس أداء تلك الحركات الاحتجاجية الشعبية، وتحليل تداعياتها السياسية على طبيعة النظام السياسي الأردني، وأداء قوى المعارضة وتأثيرها في عملية الإصلاح السياسي في الأردن، وقد شهد الأردن في فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٤)، تشكيل أربعة حكومات متتالية كان آخرها حكومة عبد الله النسور.

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى لتحقيق **أهداف ثلاثة** هي :

١- بيان أسباب الاحتجاجات الشعبية .

٢- التعرف على ماهية الإصلاح السياسي المطلوب.

٣- توضيح الآثار الإصلاحية المترتبة على الاحتجاجات الشعبية.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من الناحيتين العلمية والعملية ، أما الناحية العملية فإننا فسيتضح من خلال ملامح الاحتجاجات الشعبية وأثرها على عملية الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة ما بين (٢٠١١-٢٠١٤)، في ظل تعاقب اربعة حكومات وسنحلل طبيعة العلاقة بين الاحتجاجات الشعبية وأثرها على عملية الإصلاح وخاصة " الإصلاح السياسي" ، وذلك من خلال التعرف على طبيعة النظام السياسي وواقع التنمية، والإصلاح السياسي وإستراتيجيته، وكيف ضمنتها كتب التكليف السامي للحكومات الأردنية من (٢٠١١-٢٠١٤) ، والعمل على إحداث تغيير وإصلاح نوعي سياسي واقتصادي، وأثر ذلك على القبول الشعبي.

أما بالنسبة للأهمية العلمية فإن الدراسة تعمل على تحقيق اكبر قدر ممكن من الاستفادة العلمية وأثراء المكتبة المعرفية وجمعها بواحد من الموضوعات المطروحة على الساحة السياسية الأردنية والذي يلقى اهتمام الدارسين والباحثين ألا وهو أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في الأردن في فترة غنية بالثورات العربية (الربيع العربي) كما نأمل أن تخرج هذه الدراسة بإسهامات علمية تضاف إلى الجهود العلمية المبذولة عربيا وأردنيا.

مشكلة وأسئلة الدراسة :

تكمن مشكلة هذه الدراسة في بيان أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي، وبناء على مشكلة الدراسة يمكن حصر المشكلة في سؤال رئيس وهو :

ما هو أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في الأردن في الفترة الواقعة بين (٢٠١١-٢٠١٤)؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدة أسئلة فرعية أهمها:

١- ما أسباب الاحتجاجات الشعبية التي عمت الأردن خلال الفترة الواقعة من ٢٠١١-٢٠١٤؟

٢- ما هو الإصلاح السياسي المطلوب في الأردن؟

٣- ما الآثار الإصلاحية التي كانت بتأثير الاحتجاجات الشعبية؟

فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها :

هناك علاقة ارتباطية بين الاحتجاجات الشعبية، وعملية الإصلاح بأشكاله المختلفة، فكلما زادت عملية الاحتجاجات الشعبية، زاد استجابة الحكومات لعملية الإصلاح.

وانبثقت عن الفرضيات الرئيسية فرضيتان فرعيتان هي:

أ) هناك علاقة ما بين الاحتجاجات الشعبية في الأردن، والأبعاد السياسية والاقتصادية لعملية الإصلاح.

ب) هناك علاقة ما بين الاحتجاجات الشعبية ومستقبل الاستقرار في الأردن.

المصطلحات والمفاهيم:

الاحتجاجات الشعبية : هو طريقة للتعبير عن رأي جماعة أو حزب سياسي أو شخص، ويكون الشخص عادة في منطقة ذات شهرة واسعة لتوصيل الصوت إلى اغلب شرائح المجتمع وفي الأغلب يتحول إلى صراع بين المحتجين ورجال الامن. (شفارتز، ١٩٧٤: ٥، ٦)، هذا وقد يؤدي الاحتجاج إلى العصيان المدني بعد الاحتجاج على القوانين والإجراءات الحكومية، وقد يكون بصفة رمزية صامتة.(شفارتز، ١٩٧٤: ٥-٧).

وتعرف الاحتجاجات أيضا بانها: " حركات يقوم بها أفراد الشعب، وذلك بسبب تقصير من الحكومات في اداء بعض الخدمات والتي يرى فيها هؤلاء الأفراد حقوقا لهم ولكن منقوصة من اجل وفاء الحكومة بهذه الحقوق".(إبراهيم ، ٢٠١٣: ٢)

ويرى الباحث أن بدورنا الاحتجاجات الشعبية بأنها: (رسالة يقوم بها الشعب لتدرك السلطة ما يعانيه الشعب من أهوال لتقوم بسد ثغرات وإصلاح حياة الناس.

وتعرف الاحتجاجات اجرائيا بانها: النشاطات التي يقوم بها المواطنين من الاحتجاج والاضراب عن العمل، والاعتصام والمظاهرات والعصيان المدني والمشاركة في المسيرات للضغط على النظام السياسي للاستجابة للمطالب.

وأما الإصلاح السياسي : فهو تحديث التشريعات وتطويرها إلى مستوى أفضل، لتنسجم وتتوافق مع ما تعنيه مضامين الدستور عموما، والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتلبي المستوى لطموح الشعب من الحقوق والحريات، ويتناغم مع طموح ورؤية النظام السياسي.(البطاينة ، ٢٠٠٩ : ١٠٩).

ويعرف الإصلاح السياسي أيضا بأنه "هو عملية تعديل وتطوير جذرية أو جزئية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدول في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستنادا لمفهوم التدرج ويعني تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته الداخلية والخارجية"،(حلو، ٢٠١٣: ٢) .

والإصلاح من الناحية الاجرائية هو: العمل على إصلاح القوانين والتشريعات المتعلقة بالتداول السلمي وحرية الصحافة والتعددية وانتخابات دورية حرة نزيهة.

وبدورنا نرى أن الإصلاح السياسي ما هو: إلا عملية مراجعة مستمرة للقوانين والتعليمات الناظمة لحياة المواطنين وعلاقاتهم بالسلطة وبالقدر الذي يحقق طموح المواطنين ييسر عمل السلطة لبلوغ هدفها.

وتتمثل مؤشرات الإصلاح السياسي في تطبيق مبدأ الشفافية، ومكافحة الفساد، والإصلاح الدستوري، ونجاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والتعددية السياسية.

والإصلاح السياسي يعني الانتقال من واقع سياسي مازوم قائم إلى وضع سياسي جديد أفضل وأحسن وأكثر استدامة وبقاء، وأما مجالات الإصلاح السياسي فهي: (احمد، ٢٠٠٦: ٢٦):

١) إصلاح قانون الانتخاب .
٢) إصلاح قانون الأحزاب.
٣) إصلاح قانون النشر والمطبوعات.
٤) تفعيل دور منظمة المجتمع المدني ومنها النقابات المهنية .
٥) إعادة النظر في قوانين الاستثمار والسياسات النقدية.
٦) مواصلة سياسات الانفتاح والتحرير الاقتصادي وبخاصة العلاقات مع الخارج.

وقد عبر صموئيل هنتنجتون (Samuel Huntington) وهو عالم سياسي انجليزي عن الإصلاح والتحديث بأنهما وجهان لعملة واحدة مواصلة إذ أن التحديث هو : العملية التي تنتقل بها المجتمعات من التقليدي إلى الحديث، والتحديث عملية متعددة الأوجه تنطوي على تغييرات في جميع أوجه الفكر والنشاط الإنساني، كما تنطوي على تحول أساسي في القيم، والمواقف والاتجاهات والتعريفات، وابرز وجوه التحديث : هي التحضر، والتصنيع، والعلمنة، وإضفاء الطابع الديمقراطي، والتعليم، ومشاركة وسائل الإعلام"(Huntington,1986: 32-33)، وكلها في الحقيقة مطالب إصلاحية .

متغيرات الدراسة :

هناك متغيران للدراسة هما :

٧) المتغير المستقل : الاحتجاجات الشعبية.

٨) المتغير الثابت : الإصلاح السياسي.

حدود الدراسة:

سيتم التركيز على الاحتجاجات الشعبية وأثرها على عملية الإصلاح السياسي في الفترة من (٢٠١١-٢٠١٤)، وهي الفترة التي شهد بها الوطن العربي في بعض بلدانه ثورات للمطالبة بإسقاط الأنظمة وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية ، حيث أطلق على هذه الثورات،(**ثورات الربيع العربي**).

وسيتم مناقشة وتحليل هذه الاحتجاجات حسب موضوع الدراسة، وما يترتب عليها من نتائج وآثار تنعكس سلبا أم إيجابا على الشعب الأردني.

- **الحدود الجغرافية** : وتقتصر على الحيز الجغرافي الأردني، مع ذكر لبعض الدول العربية.
- **الحدود البشرية** : سكان المملكة الأردنية الهاشمية (الشعب الأردني)الذين عددهم بالملايين نسمة.
- **الحدود الزمنية**: وقد تم تحديد الدراسة من عام ٢٠١١ كعام ابتدأت به، وذلك بسبب بدء ثورات الاحتجاجات الشعبية (الربيع العربي)، وزيادة الاحتجاجات الشعبية في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، والبحرين، وتأثيراتها بشكل ملحوظ على مشاعر الشعب الأردني، الأمر الذي أدى إلى القيام بالاحتجاجات والمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي والحقوق الأساسية، كما حدد العام ٢٠١٤ عام نهاية الدراسة، وذلك لأنه العام الذي تنتهي فيه المعلومات التي تلزم الدراسة.

منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على منهج تحليل النظم الذي يعتبر احد المناهج المستخدمة في أساليب البحث العلمي، وهما:

- **المنهج التحليلي(منهج تحليل النظم)** : حيث يساعد هذا المنهج على تحليل ظاهرة الاحتجاجات الشعبية وأثرها على عملية الإصلاح السياسي، وبما أن الإصلاح السياسي سيؤدي إلى استقرار سياسي، وهذا الاستقرار إحدى الوحدات المكونة للنظام السياسي الأردني، ولذلك فإنها تتعرض للمؤثرات نفسها التي يتلقاها النظام وحكومته من البيئة المحيطة مما يتعين عليها مشاركة هذا النظام في الاستجابة لمؤثرات الاحتجاجات الشعبية، ولكون هذا التغيير الناتج عن الاحتجاجات له آثار كبيرة على الإصلاح السياسي، ويمكن لهذا التغيير أن يستجيب بشكل ايجابي أو سلبي لرغبات النظام السياسي الأمر، الذي قد يحدث حالة من عدم الاستقرار للنظام وحكومته نتيجة لعدم تلبية رغبات المحتجين.

الدراسات السابقة :

هناك عددا من الدراسات التي تناولت أثر الاحتجاجات الشعبية على الإصلاح السياسي في الأردن (الفترة٢٠١١-٢٠١٤)، نظرا لحداثة الفترة والموضوع، وعدم نضوج الدراسات، لكن بعد البحث وجدت بعض الدراسات التي تفيدنا إلى ما نرنو إليه من أهداف ومن تلك الدراسات:

دراسة(الحمد، ٢٠١١) بعنوان: " مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي"، وترصد هذه الدراسة مطالب الشعب العربي في الاحتجاجات والثورات العربية، والتدخل الأجنبي في التأثير على هذه المطالب، والموقف الدولي من الثورات وفلسفة نموذج ليبيا، وهذه الدراسة صادرة عن مركز دراسات الشرق الأوسط، في العام٢٠١١م.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة انه لابد من تحقيق مطالب الشعب وحمايته وتوفير الحريات له، وتخفيف أهدافه لإنهاء الاستبداد، ورفع الظلم، ومحاربة الفساد وإقامة أنظمة حكم راشد في المنطقة، ومن التوصيات التي دعت إليها الدراسة العمل على إنهاء نظام التبعية للأجنبي والمحتل وتحرير الاقتصادات العربية، وإجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع.

دراسة شحاتة(٢٠١١) بعنوان : معركة التغيير في العالم العربي.

استهدفت هذه الدراسة بيان محركات التغيير والوقى المحركة للثورات الشعبية من أسباب موجبة لها، وقد قامت الدراسة على فرضية مفادها لأن ما يجري في العالم العربي تقف وراء اسباب عطلت حركة الاصلاح حتى اصبحت الثورات والاحتجاجات امرا واقعا، وقد اعتمدت البحث على المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة الى ان الانظمة السياسية العربية وبنهجها السياسي الذي هي عليه لم تعد قادرة على تحقيق اهداف المواطنين وأن الاستئثار بالسلطة أدى الى تهميش دور المواطنين في المشاركة السياسية، واتبعت الدراسة النتائج بعد توصيات كان اهمها عدم اغفال دور التنمية في جميع الماجل ودعوة الشعب الى المشاركة السياسية.

دراسة(عبيدات، ٢٠١٢) بعنوان :" تداعيات الثورة في الأردن" ، ورقة قدمت إلى مؤتمر: الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، بالتعاون مع المعهد السويدي في الإسكندرية (مصر)، وعقدت في منطقة الحمامات في تونس بتاريخ ٦-٩شباط ٢٠١٢م، وتتحدث هذه الدراسة عن: الفساد في الأردن، والملكية الدستورية في الأردن، وموقف الأردنيين من ثورات الربيع العربي، والتعديلات الدستورية، والإصلاح السياسي .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ان الفساد هو سبب رئيس في الاحتجاجات الشعبية في الأردن وانه لابد من الإصلاح السياسي والقضاء على الفساد، ومحاسبة الفاسدين وإصلاح النظام السياسي، وتطبيق الملكية الدستورية، وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحث حول هذا الموضوع، ووضع آليات للتخلص من الفساد، وإجراء الإصلاح السياسي.

دراسة(عبد الكريم واخرون،٢٠١٢) بعنوان: " تقدير موقف الثورات العربية"، وهي دراسة مطبوعة صادرة عن مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان، وتتحدث هذه الدراسة عن الثورات في مصر، وليبيا، وسوريا، واليمن، واثار هذه الثورات ، وتغيير أنظمة الحكم، وموقف بعض البلاد العربية ومنها الأردن من هذه الثورات، صدرت هذه الدراسة في عام ٢٠١٢م.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن أسباب الاحتجاجات الشعبية العربية هي معظمها متشابهة من حيث الفساد السياسي والاقتصادي، وان الأسباب الرئيسة لتلك الثورات أيضا عدم الاستماع إلى مطالب المواطنين بشكل جدي، وأوصت الدراسة بالمزيد من الدراسة لمعرفة أسباب الاحتجاجات الشعبية.

دراسة(الانباري، وآخرون،٢٠١٢) بعنوان : " الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية" وترصد هذه الدراسة الرؤى الإقليمية والدولية للخارطة السياسية والحزبية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية وحتى نهاية العام ٢٠١٢م.

ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة انه رغم المحاولات العربية العديدة خلال العقود الماضية لتشكيل تحالفات عربية جزئية خارج إطار الجامعة العربية كمجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي، ومجلس التعاون العربي ودخول معظم الدول العربية في تكتلات جزئية جغرافية وغير جغرافية الا ان ذلك لم يقدم نموذجا قويا لتحالفات واقعية وأوصت الدراسة باجراء المزيد من الدراسات حول الموضوع .

دراسة(الحمد، ٢٠١٢) بعنوان: " إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية"، وتتكون هذه الدراسة الصادرة عن مركز دراسات الشرق الأوسط، المرحلة الانتقالية التي تمر بها الثورات العربية من حيث : طبيعتها، مكوناتها، أنماطها، والعوامل الأساسية الحاكمة، للمرحلة الانتقالية، والتحديثات، والأولويات اما المرحلة الانتقالية، والتوصيات لإدارتها، وصدرت هذه الدراسة في العام ٢٠١٢م.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ان الدراسة ركزت على المرحلة الاقتصادية لما بعد الثورات العربية لأهمية هذه المرحلة في تشكيل الوعي العربي، باعتبارها مرحلة ذات معالم خاصة، وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من هذه المرحلة باعتبارها كانت ذات تأثير كبير على تشكيل الوعي العربي، وأوصت ايضا بالمزيد من البحث والدراسة حول المرحلة الانتقالية.

دراسة (المشاقبة، ٢٠١٢) النظام السياسي الأردني ، حيث هدفت الدراسة إلى بيان ما تم اجرائه من تغييرات على مواد الدستور الأردني متأثرا هذا التغيير بالاحتجاجات الشعبية، وقد استخدم المنهج الوصفي في دراسته وتوصل إلى عدة نتائج مهمة اهمها: ان النظام السياسي الأردني استجاب للحركات الشعبية وادخل كثيرا من الاصلاحات على المواد الدستورية، وأطلق حرية المجال للأحزاب، واهم التوصيات كانت، ضرورة إجراء مزيد من الإصلاحات ورفع سقف الحريات.

دراسة(الشناق، ٢٠١٤) بعنوان، "معوقات الإصلاح في الأردن"، وهي دراسة مطبوعة صادرة عن مركز دراسات الشرق الأوسط، تتكون من فصول ثلاثة، في الفصل الأول

تم مناولة معوقات الإصلاح السياسي في ظل تراجع الحراك الشعبي في الأردن، والتطورات في المنطقة، وفي الفصل الثاني تم مناقشة معوقات الإصلاح في ظل تراجع الحراك الشعبي، والتطورات في المنطقة ، وهذه الدراسة صدرت في العام٢٠١٤.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة ان المعوق الرئيسي للإصلاح هو الفساد بأنواعه فالإصلاح الحقيقي لا يتم الا بمعالجة الفساد، ومحاربته، وضرورة الانتباه إلى المشاكل الأخرى المعوقة للإصلاح والتي تكمن في النظامين السياسي والاقتصادي وأوصت الدراسة بدراسة معوقات الإصلاح السياسي والاقتصادي .

دراسة حداد(روجرز ٢٠١١) بعنوان دراسة الاحتجاجات الشعبية ورؤى التغيير في اليمين : رؤى الناس لصنع السلام .

جمعت هذه الدراسة بعض رؤى الشباب من مختلف الفئات في اربع مدن يمنية تخرج بتصور لبعض رؤاهم حول التحديات التي تواجه البلاد، حيث ناقش الشباب المظالم الرئيسية التي ادت الى المظاهرات في البلاد وافكارهم حول الانتقال واوليات الاصلاح وتعززت تلك الرؤى بلقاءات اجريت مع ساسة وقيادات دينية وقبلية ورجال اعمال وقيادات شبابية ونسائية وخبراء في الشأن اليمني ، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات ومنها: تعزيز النخراط الدولي الافضل تنسيقا والاكثر شفافية القادر على انهاء العنف في اليمن والمساهمة في تحويل سريع وسلمي.

ما يميز هذه الدراسة :

إن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة، كونها تناولت الأسباب السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية للاحتجاجات الشعبية في الأردن، وعملية الإصلاح السياسي التي جاءت بعد عملية الاحتجاجات الشعبية ، وتميزت أيضا بابراز الآثار الإصلاحية السياسية، والدستورية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والثقافية للإصلاح السياسي التي لم تتناولها الدراسات السابقة.

الفصل الأول

الاحتجاجات الشعبية في الأردن ودوافعها

لفهم إشكالية العلاقة ما بين الشعب والدولة، والشعب والحكومة يتطلب الأمر البحث في طبيعة القيم التي يتبناها الشعب، والبحث أيضا في دوافع وأسباب تلك العلاقة، ودراسة أسباب الاحتجاجات مفصلة، ومن دون شك أن لكل فعل ردة فعل، وكل سبب تتبعه نتيجة وأثر، لذا لا بد من فهم تلك العلاقة من خلال تحليل الأسباب والأنماط التي توضح أبعاد الموضوع قيد البحث، فهناك أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية أسهمت بشكل وآخر في بروز ظاهرة الاحتجاجات الشعبية في الأردن، لا سيما وأن الأخيرة قد شهدت حالة من حالات الربيع العربي، تمخضت تلك الحالة في وجود أنظمة حكم فردية تسعى نحو احتكار السلطة من دون أن تراعي أي اهتمام بالأطر القانونية والدستورية السائدة في دولها من جانب، ومن دون أن تضمن منظومة الحقوق والحريات العامة للمواطنين من جانب آخر، ومن ثم قيام بعض الأنظمة العربية بتقييد المشاركة السياسية، لا بل تحديدها أو تضييقها بشتى الأشكال من خلال التدخل في العملية الانتخابية أو تزويد نتائج الانتخابات بغية تحقق أعلى الأصوات للقوة السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع ذات القوة والنفوذ ما يمكنها من ضمان فوزها بالسلطة، وفي الوقت الذي نجد فيه قوى سياسية واجتماعية أخرى غير قادرة على مجاراتها، بمعنى ضعف مقدرتها حيال ممارسة السلطة، وعدم تمكنها من بلورة أساس مشاركة وقواعد عمل فاعلة في العمل السياسي. (وهبة، واخرون، ٢٠١١: ٨-٩)

هناك أسباب كثيرة جدا قد تكون مسمارا في نعش الأنظمة العربية ، وفي الوقت ذاته من أسباب الاحتجاجات الشعبية في البلاد العربية، ومنها الأردن منها إشكالية الهوية (الوحدة الوطنية) التي تعاني منها البلاد العربية بسبب صراع الولاءات، ووجود تقسيمات وانتماءات اجتماعية فرعية تسمو على الانتماء الأساسي للوطن، أي ضعف التلاحم والاندماج الاجتماعي، الأمر الذي أسهم في ظهور معارضة سياسية قبل عملية الاحتجاجات الشعبية، ووجود ظاهر الفساد السياسي والاقتصادي والإداري الذي تعاني منه الأنظمة الحاكمة في البلاد العربية، في الوقت الذي تسعى فيه النخب الحاكمة إلى بلورة ثقافة أحادية الجانب مفروضة على عموم المجتمع مما يؤدي إلى حدوث شد وجذب بين الدولة والشعب، وبين الحكومة وقوى المعارضة في جميع المستويات بعد فشل الدول العربية في تحقيق متطلبات التنمية الشاملة، كان هذا دافعا لظهور الاحتجاجات الشعبية ومعارضة رافضة لتوجهات الحكومة الساعية نحو التنمية

والتخلص من المشكلات الاقتصادية المختلفة،(وهبة، واخرون، ٢٠١١: ٩) ووفقا لذلك ، فإننا سنتناول هذا الفصل من خلال المبحثين الرئيسيين التاليين :

المبحث الأول : الأسباب السياسية والاقتصادية.

المبحث الثاني : الأسباب الاجتماعية والثقافية.

المبحث الأول: الدوافع السياسية والاقتصادية

أن ظهور الاحتجاجات الشعبية في الأردن ناجم عن جملة من المسببات والدوافع التي تتمحور حول مواضيع الفساد السياسي والاقتصادي، أو سعي الدولة نحو تبني أنماط عمل مختلفة خارج الأطر القانونية والدستورية،-وخارج علم الشعب ضمن احتكار القرار السياسي والاقتصادي واحتكار السلطة لنفسها النخبة الحاكمة عبر اللجوء إلى وسائل التعبئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاستنفار الناس حول دعم النظام والحكومة وتدعيم شرعية السلطة في الاستمرار في الوقت الذي تعاني فيه الدولة من أزمات عديدة (فساد سياسي واقتصادي وإداري) ، ومشاركة سياسية، والتوزيع العادل للثروة والمناصب السياسية، بمعنى سعي الحكومة نحو كبح جماح الشعب والقوى المعارضة، وشتى الوسائل لتامين ممارسة السلطة من طرف واحد بحيث لا يستطيع الشعب والمعارضة مواجهتها .

إن مبررات الاحتجاجات الشعبية في الأردن خاصة وفي دول الربيع العربي عموما كانت موجودة في واقع هذه المجتمعات، فكانت حادثة (البوعزيزي) في تونس هي الشرارة التي أشعلت الغرفة برمتها، الأمر الذي شهد الأردن من خلالها حالة لم يسبق لها مثيل من المسيرات الواسعة التي تطالب بالإصلاح السياسي الذي تطلب وعي واستجابة لحالة نهج جديدة في ظل ظروف إقليمية استطاعت بها الجماهير في عدد من الدول العربية أن تفرض ذاتها أمام هيبة النظام السياسي الذي ظهر أو وجد ذاته منذ سنوات طويلة، إلا أن الحال في الأردن يختلف بتزكية وتوافق على رأس النظام الأردني باعتباره القاسم المشترك الذي يمثل هيبة الشعب والدولة، ولأنه مرجعية الجميع ولا جدال على شرعيته وشخصه. (المقداد، ٢٠١١، ٣٦).

وكان للاحتجاجات أهداف تمثلت بالإصلاح السياسي والاقتصادي، وتحقيق الديمقراطية، وتحقيق حياة كريمة للمواطنين وإقالة الحكومة الفاسدة، وإسقاط الفساد بأنواعه السياسي والاقتصادي والإداري. ومن هذا فإننا سنعالج هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول : الأسباب السياسية.

المطلب الثاني : الأسباب الاقتصادية.

المطلب الأول : الأسباب السياسية

تؤدي الأسباب السياسية دورا مهما في تحديد شكل وطبيعة الاحتجاجات ، لذا لا بد من تحديد أبعاد هذه الأسباب والدوافع ليتسنى لنا معرفة طبيعة العلاقة ما بين الفرد والدولة من جهة، والدولة والحكومة من جهة أخرى، وتمتاز الأسباب السياسية بتشعبها وتعقيدها وخاصة على المستوى الخارجي.

إن الثورة المصرية التي حدثت في٢٥ يناير ٢٠١١ بالإضافة إلى الثورة التونسية التي سبقتها أعطت روحا من الحماسة والمطالبة بالحقوق التي تطالب بها غيرها من الدول العربية، فإنطلقت مسيرات في كل من اليمن وليبيا والبحرين وسوريا والأردن والعراق مطالبين بإسقاط أنظمتهم أو إصلاحها. أنتهت بعض هذه الاحتجاجات دون أن تحقق مطالبها، وحققت غيرها من الاحتجاجات جزءا يسيرا منها، بينما انتصرت أخرى بقوة السلاح والدعم الدوليين ويستمر الصراع بين المحتجين والسلطة، يحاول فيها الطرفإن كسب معادلة التغيير.(يحيى، ٢٠١٤، ٢٨)، وهناك دوافع كثيرة ومتقاطعة ومتداخلة ما بين مظالم سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية(ثورة تكنولوجية ومعلوماتية واتصالية)، عبأت ونظمت وسهلت انتشار الاحتجاجات، وقد بينت الشعوب العربية وانتقالها من دولة إلى أخرى.(جويدة، وخلف، ٢٠١٢:١٧).

حاولت الحركات الشعبية الاحتجاجية أن تشكل بداية حقبة عربية أنهت حقبة دامت عقودا تلت مرحلة الاستعمار الأجنبي، ففتحت أبوابا من التغيير في أنظمة الحكم من حيث شرعيتها وأحقية من يحكم، فشعار الديمقراطية كان لباسا لكل تلك الثورات كما فتح باب قضائيا في وجه من يحكم، فصرنا نشاهد الحاكم يقف ينتظر محاكمته كأي مواطن عادي. وفي البنية الاجتماعية للدول تولد كل يوم مؤسسات اجتماعية ومدنية لها شعارات تدعو بما تراه مناسبا إلى إصلاحات معينة في المجتمعات وأثناء وما بعد الاحتجاجات .(يحيى، ٢٠١٤، ٢٩).

ومن هنا فإن الأسباب السياسية التي أدت إلى الاحتجاجات الشعبية إلى أسباب سياسية داخلية، وأسباب سياسية خارجية.

أولا : الأسباب السياسية الداخلية.

ثانيا : الأسباب السياسية الخارجية.

أولا : الأسباب السياسية الداخلية :

هناك عدة أسباب سياسية داخلية أدت إلى الاحتجاجات الشعبية في الأردن، وهذه الأسباب دفعت الشعب الأردني إلى الخروج إلى الشارع في عدة مظاهر منها التذمر ثم تبعه التوتر ثم قامت الاحتجاجات وخرجت الجماهير إلى الشارع، وهذه الأسباب هي :

١- **الفساد السياسي :**

في التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية حول الفساد العام ٢٠٠٩ احتل الأردن المرتبة ٤٩ من بين ١٨٠ دولة واحتل المرتبة السادسة بين الدول العربية، لكن الفساد موجود في كل دولة في العالم إلا أن له في الأردن خصوصية مختلفة ذلك لأنه استشرى في كل مفصل من مفاصل الدولة وأدى إلى خلق الكثير من المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأمنية ولا يمكن للمجتمع الأردني الارتقاء طالما انتشر هذا الوباء ويأتي الفساد السياسي في الأردن من خلال عدة أشكال منها : (أبو قاعود، ٢٠١٢: ٢)

أ. استغلال المناصب والنفوذ السياسي من خلال استغلال الفاسدين لثغرات قانونية الموجودة في القانون وخصوصا مع كثرة القوانين المؤقتة أو من خلال سيطرتهم على مواقع صنع واتخاذ القرار من خلال مجموعات فاسدة تعمل معهم ولصالحهم.

ب. انعدام الشفافية من خلال حجب المعلومات والوثائق المهمة، والتدخلات السياسية الرسمية، وتغلبت المصالح الخاصة على مصلحة الوطن.

ج. تراجع الأخلاق والقيم والمبادئ وعدم التمسك بالشرائع السماوية، وضعف الوازع الديني .

د. الصلاحيات المطلقة التي يتمتع بها المسؤول حتى يصبح الامر والناهي وتعيين مسؤولين على مستوى منخفض من الكفاءة والأمانة والأخلاق.

ه. ضعف الحركات الاحتجاجية للإصلاح السياسي، وفي سبيل ذلك فقد هتف الشعب في الاحتجاجات الشعبي في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر/٢٠١٢، الشعب يريد إصلاح النظام، بدلا من إسقاطه، ذلك أن الشعب يعتبر النظام السياسي الهاشمي القاسم المشترك للمجتمع الأردني من شتى المنابت والأصول، وبالتالي ليقوم الملك لتعديل الدستور ، إلا أن التعديلات لم تمس جوهر النظام ، وبقي الجيش داعما للنظام السياسي في الأردن.(عبيدات، ٢٠١٢: ١-٢).

و. غياب الرقابة الحقيقية المتمثلة في البرلمانات القوية والقضاء المستقل ووجود الهيئات المستقلة لمحاربة الفساد السياسي وإعطاء المساحة الواسعة لوسائل الإعلام لتكون رقيبا

على كل من تسول له نفسه العبث بالموقع الوظيفي واستخدامه لغير المصلحة العامة.(أبو قاعود، ٢٠١٢: ٢).

ز. غياب الإصلاح السياسي الدوري: لم تكن عملية إصلاح سياسية دورية لمظاهر الفساد السياسي في الأردن، إنما كانت هامشية من حين لآخر ، الأمر الذي أدى تراكمات في الفساد السياسي نتيجة للمعالجة السياسية الخاطئة لمطالب الإصلاح، وقد تمثل ذلك بردة فعل مؤسسات النظام على مخرجات لجنة الحوار الوطني، والتسويق لها ومحاولة شراء الوقت، خصوصا في ما يتعلق فيها بقانون طريقة الانتخاب والتعديلات الدستورية، كما زاد من حدة الاحتجاجات الشعبية والحراك الاجتماعي الأردني طريقة الانتخاب تعاطي الجهات الرسمية مع ملفات الفساد وإغلاقها بصورة تسيء إلى عقلية المواطن التي عاشها ويعيشها الأردن إلى الآن ومثال ذلك قضية شركة الفوسفات الاردنية وبيعها الى السيد وليد الكردي .(الفلاحات، ٢٠١٤: ١٢٨).

وقد كانت هناك محاولات لمعالجة الفساد السياسي من خلال الدعوات الإصلاحية بتداول السلطة التنفيذية المستندة على أسس برلمانية حزبية ، الأمر الذي يستدعي الأخذ بقانون انتخابي جديد يهيئ مناخا يبرز على ضوءه رؤى سياسية حزبية تستند على برامج ذات صلة بالسلطات التشريعية والتنفيذية .(المشاقبة، ٢٠١٤، ١٥٥).

إن الفساد السياسي له عدة أوجه منها : اقتصار تولي المناصب السياسية على ابناء النخب السياسية التي مهدت لأبنائها تولي تلك المناصب، وحصر المناصب السيادية كرئاسة الحكومة على شخص ولمدة طويلة فيكون وقتها هيأ لولده المجيء الى رأس السلطة بعد حين، وكذلك عملية توريث السفراء فالسفير يهيئ لولده وظيفة مبدئية في الخارجية ليغدوا سفيرا بالمستقبل، وفي هذا التوجه يحارب أبناء الشعب إذا لم يكونوا من ابناء هذه النخبة فيحرموا من مثل هذه الوظائف.(المشاقبة، ٢٠١٤: ١٥٥-١٥٦)

٢- عدم تنبي إصلاحات حقيقية :

إن الربيع العربي وصل إلى الأردن كغيره من الدول العربية، ويصنف الأردن من ضمن دول التغيير الجزئي حيث كان الدافع للاحتجاجات الشعبية في الأردن هو تحقيق إصلاحات شاملة وخاصة على المستويين السياسي والاقتصادي وجاءت بسبب الإحباط الناجم عن تردي الأوضاع الاقتصادية وضعف النمو الاقتصادي وما يميز هذه الحركات في الأردن ما يلي : (المشاقبة، ٢٠١٤: ٧٨).

أ. طابعها السلمي وابتعادها عن وسائل وأدوات العنف في تحقيق الإصلاح.

ب. إيمانها وثقتها بالنظام والتفافها حوله اذا انه النظام ، المظلة الجامعة والحامية لكافة مكونات المجتمع الأردني.

ج. طابعها الشبابي، حيث ظهرت قوى وحركات شبابية واجتماعية منذ أن انطلقت الاحتجاجات وتلتها مشاركة عدد من الأحزاب المنظمة وأهمها أحزاب اليسار والقوى الإسلامية متمثلا بحزب العمل الإسلامي.

وقد تعامل الأردن مع رياح الربيع العربي التي هبت على الأردن منذ ٢٠١١ بصورة ذكية الأمر الذي وقد تمكنت السلطة على احتواء كثير من ظواهر الربيع العربي، وعلى الأخص فيما يتعلق بمنع تحول المظاهرات والحراكات الشعبية إلى مجال للعنف، والعنف المضاد، كما توجه نحو تعديلات دستورية وقانونية مثل تعديل قانون الانتخاب حاول فيها إرضاء جزء من المطالب الإصلاحية، ولكنها لم تكن كافية ، إلا انه اقنع الأردنيين إلى حد ما بان هدف الربيع العربي هو إصلاح النظام السياسي والاقتصادي في البلاد، وليس غير ذلك ، الأمر الذي وفر عامل استقرار سياسي لنظام الحكم فيه.

أدت الاحتجاجات الشعبية في الأردن إلى العمل على إجراء إصلاحات دستورية إضافية وتعديلات لقانوني الانتخاب والأحزاب، وتخفيف تدخلات الأجهزة الأمنية في الحياة السياسية والمدنية في البلاد، وهي مطالب يمكن أن تشكل نقلة نوعية في بنية النظام السياسي والقانوني في البلاد في حال تحققها،(مجلة دراسات شرق أوسطية، ٢٠١٤: ٦-٨).

لقد تميز الحراك العشبي في الأردن بالسلمية المطلقة من قبل القوى المطالبة بالإصلاح وقوبل أيضا سياسة احتواء من قبل السلطة التنفيذية ، وقد مارست السلطة التنفيذية سياسة الأمن الناعم في التعامل مع الحراك، وقد ارتفع سقف الشعارات والمطالب للحركة السياسة الأردنية مطلع عام ٢٠١٢ نتيجة المعالجة السياسية الخاطئة لمطالب الإصلاح، وعدم وجود نية حقيقية للإصلاح، وتمثل ذلك برد مؤسسات النظام عن مخرجات لجنة الحوار الوطني، والتسويف لها ، ومحاولة شراء الوقت، خصوصا ما تعلق فيها بقانون الانتخاب والتعديلات الدستورية، كما زاد حدة الحراك تعاطي الجهات الرسمية مع ملفات الفساد وإغلاقها بصورة مهينة تسيء لعقل المواطن الأردني، وتكرس العبث بمقدرات الوطن، واستخدام ذات الأدوات والآليات التي كانت حاضرة قبل الربيع العربي.(الفلاحات، ٢٠١٤: ١٢٨).

إلا أن هناك معوقات للإصلاح السياسي الحقيق في الأردن، وهي تتمثل في : (الفلاحات، ٢٠١٤: ١٢٩-١٣٠):

أ. **المعوقات الخارجية** : وهي على النحو التالي :

- تحالف إقليمي لإفشال المشروع الديمقراطي العربي يتمثل في بعض القوى كأيران وتركيا واسرائيل، ولكل طرف من هذا التحالف أسبابه وغاياته مثل تدخل الولايات المتحدة والغرب في العراق وسوريا وليبيا وتونس.
- المشهد الدموي الذي وصلت إليه بعض الثورات الشعبية والتدخلات الأجنبية كما في سوريا.

ب. **المعوقات الداخلية** :وتتمثل في :

- دور الإعلام الرسمي المسيطر، والذي يقابله ضعف الإعلام الخاص والحزبي في تقديم وجهة نظر متوازنة عن مطالب الحركة الشعبية الأردنية والقوى السياسية.
- قدرة النظام على المماطلة أما الحركة والإصلاح مع فقدان الأمن، أو بقاء الوضع كما هو.
- استمرار الأجهزة الأمنية بدورها السياسي وإمساكها بدور صانع القرار السياسي إلى جانب السلطة.

ج. المعوقات الحزبية : ومنها عجز قدرة القوى السياسية على تقديم رؤية محددة للإصلاح تمثل حالة توافق بجمع القوى السياسية والنقابية على الساحة الأردنية.

إن الإصلاحات السياسية لم تأتي بالقدر الذي جاءت به الحركات والاحتجاجات الشعبية وخصوصا أن ملفات الفساد التي قد فتحت لم تنتهي كما أراد لها الشعب، بل وعى الشعب حقيقة ان هناك العديد من فلت من قبضة القضاء، والكثير من كانت الأحكام لهم ليست بمستوى الفساد الذي كان سببه ، بالإضافة ان هناك تهاون من قبل النظام إزاء البعض الاخر.

٣- جهود النخبة السياسية وتماشيها مع مصالح النظام:

يطلق مصطلح النخبة السياسية على مجموعة من الأفراد الذين يؤثرون في القرار السياسي ويمتلكون حضورا معتبرا على المسرح السياسي، ويلعبون دورا مهما في تطور الحياة السياسية وإدارة شؤون الدولة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال التأثير وممارسة النفوذ على من يريد مؤسسات الدولة وأجهزتها، وفي القوت الذي يمكن أن تشمل هذه النخب السياسية وزراء ونواب واعيان وكتاب وصحفيين وأكاديميين وحزبيين وقيادات نقابية وجماعات مصالح وجماعات ضغط وقادة الرأي في المجتمع وشيوخ العشائر وغيرهم، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو : ما مدى تمثيل هذه النخب لهموم ومصالح المجتمع؟ وهل تعتبر المصالح والأفكار التي تحملها هذه النخب مصالحهم بقطاعاته المختلفة، الإجابة طبعا لا لأن بعض أعضاء هذه النخب يمثلون مصالحهم كأشخاص أو مصالح عائلات أو شركاتهم أو

شرائح اجتماعية بعينها وإلا كيف يمكن تفسير أن المعارضة الأردنية تطالب بان يؤخذ رأيها في الحوارات الدائرة على طاولة لجنة الحوار الوطني هل من المعقول أن المعارضة أو بعض مكوناتها مستعبدة من حوار يتناول شكل ومواصفات ومستقبل العملية السياسية في الدولة الأردنية.(خصاونة، ٢٠١٢: ١).

يتمتع النظام السياسي في الأردن بميراث تاريخي لأسرة حاكمة مثلت تاريخا عاملا مشتركا وموحدا للمجتمع حقق استمرارية النظام، وتعتبر السلطة المركزية مرتبطة بالملك، وتنتشر سلطة الدولة في كل مناحي الحياة، مما يجعل السلطة قوية وموحدة وتملك أداة مراقبة مستمرة مما يضعف دور مؤسسات المجتمع المدني المباشر، ومن جهة أخرى فإن معظم مؤسسات المجتمع المدني تفتقر إلى العجز عن كسب قواعد شعبية أو تأييد جماهيري مهم في مقابل تماسك السلطة وغياب أي اشتقاقات عنها، وعلى الصعيد العام، فإن التنشئة السياسية تقوم على أسس قومية ودينية وتعميق الولاء للنظام رغم أن عمليات التوظيف السياسي قائمة على أسس عشائرية ومناطقية وجهوية.(مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢١٠٣: ٢) .

لقد تبين أن عموم البيئة السياسية يعد عاملا مشجعا على اتجاهات الإصلاح السياسي في المملكة، ويشجع على تخفيف حدة التخوفات سواء على المصالح الشخصية أو الفئوية للنخب السياسية أو للنخب والقوى الاجتماعية المنتفعة أو للنخب والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تنشر الآمان والاستقرار في البلاد.(مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٣: ٢٠).

ان النخب السياسية كانت عائقا امام أي اصلاحات حقيقية وللاسباب التالية:

١) النخب السياسية لا تنقل الصورة الصحيحة لرأس النظام عن احوال الشعب وما يعانيه من فقر وقصور في الخدمات .
٢) النخب السياسية جعلت مصالحها الذاتية اول المصالح واخذت تنميها على حساب مقدرات الشعب.
٣) النخب السياسية أخذت بتوظيف من يخدم مصالحها ولا يتعارض معها، بمعنى توظيف أعوان لهم وحصر هذه الفئة بالأقارب .
٤) النخب السياسية وقفت سدا منيعا امام مطالب الناس كي لا تصل الى رأس النظام .
٥) النخب السياسية ظللت رأس النظام بحيث كل ما يجري على ما يرام وان الشعب في حال مرضي عنها وعلى الدوام .

٦) زيادة الترهل في أداء الدوائر والمؤسسات وقصورها عن تلبية مطالب الناس بسبب زيادة الفساد عند مسؤول المؤسسة وموظفي تلك الدوائر والمؤسسات.

إن النخبة السياسية في واقع الأمر هي التي بيدها الإصلاح السياسي، وهي ذات النخبة التي تعيق الإصلاح السياسي أو إهماله، وذلك لأن هذه النخبة هي التي تملك تسيير السلطة وتملك القرار، فالإصلاح إذن والحالة هذه مرتبطة بصلاح النخبة ، وإهماله أو إعاقته مرهونة بهذه النخبة أيضا. (مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٣: ٢٠-٢١)

ثانيا : الأسباب الخارجية :

تعددت الأسباب السياسية الخارجية التي أدت إلى الاحتجاجات الشعبية في الأردن منها:

١- **المشروع الصهيوني الطامع في الأردن:** تمثل القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وتشكل مركزا متقدما في أجندة أولويات السياسة الخارجية لمعظم الدول العربية، إذ أن الدول العربية تنظر إلى ما يحدث للشعب الفلسطيني على انه حالة من عدم العدالة وما حل بالفلسطينيين سيحل في كل بلاد العرب أجمعين.(مطر، ١٩٨٣: ٢٨).

صرح بنيامين نيتياهو في خضم ثورة ٢٥ يناير المصرية وقال : أؤمن أن الهزات التي حدثت في منطقتنا تؤكد مرة أخرى أن إسرائيل هي جزيرة مستقرة في وسط بحر اهواج، وسنواصل العمل بكل ما في وسعنا لنضمن إسرائيل، ومصالحها الحيوية أمام التحديات المرتقبة".(تصريح نيتياهو، ٢٠١١: ١).

ويمكن وصف حالة إسرائيل إبان الاحتجاجات الشعبية في البلاد العربية وخاصة الأردن ومصر بأنها كانت في قمة القلق والخوف الشديد مما يجري من ثورات وحراك شعبين إذ أن ما يجري يقض مضاجع قيادات إسرائيل السياسية والعسكرية والاقتصادية، وقد عملت إسرائيل طيلة عقود سابقة على تطبيق نقل المعركة لساحة العدو، أما وان هذه الفكرة قد نسفت من خلال الانتفاضة الفلسطينية، وصمود المقاومة اللبنانية، فإنها بدأت تعمل على تخطي دول الطوق واعتبار المنطقة البعيدة خطرا استراتيجيا ، والقصد هنا إيران، واستطاعت إسرائيل ضمان الجهتين المصرية والأردنية من خلال اتفاقيات السلام بين مصر عام ١٩٧٧ والاردن عام ١٩٩٤، وضمنت الجبهة السورية من خلال تهديد العمق السوري، وبالنسبة للبنان فقد ضمنت في أعقاب حربها على لبنان عام ٢٠٠٦ عدم تخطي حزب الله في الأساس للحدود، بالرغم من مواصلة تهديد حسن نصر الله لإسرائيل.(منصور، ٢٠١١، ٥١).

وما حدث في العالم العربي من احتجاجات وثورات جعل نيتنياهو يقول : إن الجيش الإسرائيلي " مستعد لكل الاحتمالات"، إذ أن إسرائيل التي كانت تعتبر أن النظام المصري من الأنظمة المستقرة، اكتشف حجم المفاجأة، لان هذا النظام لم يصمد أكثر من ١٨يوما مع النظام الجديد، وفي الوقت الذي تستفيق فيه إسرائيل على واقع جديد في المنطقة، فإنها تعيش في قلب " الحدث" من دون أن تكون أعدت العدة بسبب تسارع التداعيات من حولها، وقد تجد نفسها للمرة الأولى غير قادرة على الإمساك بخيوط اللعبة، ويمكن الاستدلال على مدى الخوف الإسرائيلي من الاحتجاجات الشعبية في مصر والأردن من خلال قيام وزير الجيش الإسرائيلي أيهود باراك بعقد مشاورات أمنية خاصة، وبمشاركة جميع رؤساء الأجهزة الأمنية والأذرع الاستخبارية، وقد دفعه إلى ذلك الهواجس الإسرائيلية المتعلقة بالخوف الشديد على اتفاقات السلام، حيث بات بعض الاستراتيجيين في إسرائيل يعتبرونها " على كف عفريت" في ظل ما شهدته مصر والأردن من احتجاجات شعبية.(علوش، ٥١، ٢٠١١).

ومما يؤكد خوف إسرائيل من الاحتجاجات الشعبية في الأردن مطالبة المتظاهرين بإسقاط اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، أي اتفاقية وادي عربة، وإقفال السفارة الإسرائيلية في عمان، وفي كل مظاهرة وعلى مدى عشرون عاما، من توقيع اتفاقية وادي عربة في تشرين أول/ أكتوبر عام ١٩٩٤، والأردنيون يطالبون بإلغاء هذه الاتفاقية، وقد اثبت هذه الاتفاقية بان الوثائق الرسمية والتواقيع لا تضع السلام، لا بل قامت بتكبيل الأردن بشروطها، ولم تحقق النتائج المرجوة من أي معاهدة سلام، بل كانت نقطة توتر دائم بين الشعب والحكومات لان السياسة الإسرائيلية استمرت في اضطهاد الشعب الفلسطيني والتنكر لقضيته، وما تقوم به إسرائيل من إجراءات أحادية الجانب ضد الشعب الفلسطيني وغزة والقدس والمقدسات يخلق مناخا متوترا في الأردن، وجعلت من طلب إلغاء المعاهدة مطلب دائما للحكومات السياسية في البلد والاحتجاجات الشعبية، وذلك طالما قد سمم المناخ السياسي الداخلي خصوصا فيما يتعلق بالتعميق الديمقراطي، والتغيير السياسي في الأردن .(النمري،٢٠١٤: ٣٥).

إن المشروع الصهيوني يسعى إلى إثارة كل ما يمكن الاستفادة منه في سبيل إبقاء المنطقة ضعيفة وصولا إلى تجزئتها ليسهل عليه تحقيق أهدافه.

والكيان الاسرائيلي يرغب أيضا بأن تكن الاوضاع في المنطقة بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص غير مستقرة، وذلك ليضمن انشغال الأردن كدولة من دول الطوق بنفسها حتى تضمن دولة اليهود لنفسها حالة مستقرة بعيدة عن المخاوف.

ومنذ ان ظهرت الحركة الصهونية وهي تدعو الى انشاء دولة يهودية آمنة مستقرة لجميع يهود العالم ، معللة ذلك بكونه ضرورة حياتية، وبزعم أن هناك عداوة (لاسامية)

منتشرة ضد اليهود في انحاء العالم، وان اليهود مضطهدون، وان هذا الاضطهاد لا يمكنهم ان يمارسوا فيها حياتهم وحريتهم واستقرارهم واستقلالهم. (ابوعيد، ٢٠١٣: ٦٧)

والجديد في الأمر الان ان القيادة الإسرائيلية الحالية، وعلى رأسها بنيامين نتنياهو، أخذت في الآونة الأخيرة تضع الاعتراف بيهودية الدولة من قبل المفاوض الفلسطيني شرطا للتفاوض ولاعطاء الفلسطينيين بعض المكاسب المزعومة والثانوية والتي تعد في الاصل حقوقا أساسية لكل مواطن على وجه الارض، ويهودية الدولة الاسرائيلية فيها خطر مستقبلي على المنطقة برمتها والأردن وفلسطين خاصة، .

٢- مشاريع الدول الكبرى:

جاءت مبادرة الشرق الأوسط الكبير وهي مبادرة أمريكية لإعادة هيكلة الشرق الأوسط، لصالح الولايات المتحدة الأمريكية لتقوم بإعادة رسمه وتلعب فيه إسرائيل دورا محوريا، ابتدأ بالحرب على أفغانستان وتبني الإدارة الأمريكية قضية إدخال نظام جديد الا وهو النظام الاسرائيلي إلى ما تدعوه بالشرق الأوسط الكبير، وقد أكدت ذلك بإعلانها مبادرة الشرق الأوسط الكبير الذي سعت وجاهدت، حتى تؤمن موافقة له عبر حلف الأطلسي أثناء قمة الثماني في حزيران /يونيو ٢٠٠٤، والقمم الأمريكية الأوروبية.(بيرس،٢٠٠٤ : ٢).

يرى البعض أن الثورات العربية عامة والاحتجاجات الشعبية في الأردن خاصة، قد تكون الخطوة الأولى نحو قيام الوحدة العربية الحلم الذي راود الجميع من المحيط إلى الخليج، ولكن الأمر ليس سهلا كما تبلوره البعض، فالأحداث الجارية في الوطن العربي والتي ما زالت ماثلة للجميع قد تكون أمرا موضوعا على الأجندة الدولية، حيث بدا البعض بربط الأحداث التي جرت وتجري في العالم العربي بخطة زعيم الحركة الصهيونية ثيودور هرتزل الذي تزعم الحركة الصهيونية من(١٨٩٧-١٩٠٤) بالسيطرة على العالم، وتحقيق حلم اليهود بإقامة دولة لهم في منطقة الشرق الأوسط تمتد من النيل إلى الفرات، وفي خطة زمنية وضع لها(١٥٠) عاما، بعد إعادة هيكلة دول الشرق الأوسط مرة أخرى، ضمن مشروع عالمي أطلقت عليه الولايات المتحدة " الشرق الأوسط الجديد" . (ابوعيد، ٢٠١٣: ٦٧-٦٨)

إن مشروع الشرق الأوسط والذي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقه، بمساعدة الدول الغربية وإسرائيل من خلال إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط مرة أخرى، يشكل مشروعا مضادا لمشروع وحدة الدول العربية، حيث عملت الدول الغربية على عرقلة هذا المشروع بكل الوسائل المتاحة، لأنه لا يعقل أن تقوم الدول العربية بإنشاء دولة عربية موحدة في الوقت الذي تسير في الدول الغربية قدما في مشروعها، وإذا ما أريد لمشروع الشرق الأوسط الجديد أن يصبح أمرا واقعا، فإنه سيكون بكل تأكيد على حساب مشروع الوطن العربي الكبير.

ويرجع الهدف السياسي، من وراء طرح المبادرات الدولية المختلفة بالإصلاح في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، إلى طرح الولايات المتحدة مبادرة طموحه بهذا الشأن، تتمشى مع اتجاه السياسة الأمريكية المتزايد نحو جعل قضايا الديمقراطية والحريات السياسية محورا أساسيا في إستراتيجيتها الخارجية عموما، وتجاه منطقة الشرق الأوسط بوجه خاص، وتتمثل الدوافع وراء طرح المبادرة الأمريكية الجديدة في عدة اعتبارات ، يرتبط اغلبها بالتطورات المتلاحقة في المنطقة، وخاصة وقد تعثر المشروع الأمريكي في العراق، وتزامن هذه التطورات مع الاعتبارات المرتبطة بالحملة الانتخابية الأمريكية في كل ما حان وقتها، وكل هذا على خلفية تكريس النظرة الأمريكية تجاه المنطقة، التي تقوم على الربط بين الإرهاب وإخفاق الدول العربية في جهود الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي.(السرحان، ٢٠١٣: ٧٨-٧٩) .

إن ما يجعل مشروع الشرق الأوسط وشيكا، هو الوثائق التي تم كشفها في موقع (ويكيليكس)، حول الحرب الأمريكية على العراق وأفغانستان، والوثائق حول بعض الدول العربية التي شهدت وتشهد الثورات ومنها الأردن، ومصر، فعلى سبيل المثال ظهرت وثائق تتحدث على أن الولايات المتحدة قامت بإعداد "قيادي شاب" للقيام بثورة تطيح بنظام حسني مبارك، حيث حددت الوثائق موعد بدء الثورة والذي سيكون في عام ٢٠١١ تحديدا، ذلك عدا عن الوثائق التي أثبتت دعم الولايات المتحدة للرئيس المصري مبارك في العلن، بينما كانت، تقدم دعمها للمعارضة المصرية في الخفاء، لذلك فإن جميع الدلائل والأحداث تشير إلى أمران لا ثالث لهما وهما : (العارضة، ١:٢٠١١).

الأولى : لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد، والذي ظهر للجميع مع نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي فإنه يتطلب القيام بالعديد من الخطوات المهمة، ولعل تغيير الأنظمة القائمة في دول الشرق الأوسط إحدى هذه الخطوات، فالولايات المتحدة تريد حكومات شرق أوسطية ليبرالية معتدلة تخرج من قلب شعوبها، وبالتالي فإنها ستضمن ولاء هذه القيادات الجديدة بعد دعمها في ثوراتها، ولعل هذا هو السبب الحقيقي وراء تناقض تصريحات القادة الأمريكيين أثناء الثورة المصرية والتي هدفت إلى تشتيت الرأي العام.(العارضة، ٢٠١١، ١). والدول المستهدفة بالتقسيم هي إيران ، تركيا، العراق، السعودية، وباكستان، وسوريا، والإمارات ، ودول ستوسع لأغراض سياسية بحتة وهي، اليمن ، والأردن، وأفغانستان، (العارضة، ٢٠١١: ١). إن مشروع الشرق الأوسط وانعكاساته على الاحتجاجات الأردنية الشعبية واستنهاضها بتمثل فيما يلي:

١) تـأجيج الاحتجاجـات الـشعبية فـي وجـه الـسلطة الـسياسية حتـى تقـوم الـسلطة الـسياسية بـبعض الاصـلاحات لتكسب رضـا الـشعب، وبالتـالي توافـق الـسلطة الـسياسية مدعومـة مـن الـشعب علـى قـرارات تكـون لـصلاح مـشروع الـشرق الاوسط بصورة مباشرة أو غير مباشرة .
٢) تـأجيج الاحتجاجـات في الأردن يجعل مـن السلطة الاستفادة من النصائح التـي تـأتي مـن خـارج الحـدود، والتـي تكـون خلاصـة الخبـرة فـي البلاد الناضـجة فـي حين تكون هذه النصائح بمثابة تخدير للحركات الشعبية ليخف حدتها شيئا فشيئا حتى ينتهي بها الأمر.
٣) إن مشروع الشرق الأوسط الجديد يجعل السلطة القبول بـه نظـرا للأخطـار التـي تحف باستقرار النظام السياسي.

ان مـا سبق يجعـل مـن مـشروع الـشرق الأوسـط عقبـة كـؤود أمـام النظـام السياسـي الـذي يرفضه، فالنظـام والحالـة هذه يقـع بـين أمـرين الأول الـضغط الخـارجي لقبـول المشاريع والثـاني ضغط الحركات الاحتجاجية التي تطالب النظام بالمزيد من الإصلاحات ان عدم الاسـتقرار حالـة تؤدي إلى قيام الشرق الأوسط الجديدة بكل يسر وسـهولـة .

٣- دول الجوار العربي:

إن العلاقات الأردنية ضـمن المحيط الإقليمـي العربـي ينظـر إليهـا كمعادلـة وعلاقـة بينيـة وتبادلية بين طرفين يكون الطرف الأول كفاعل في المحيط الإقليمـي ويتـأثر بمـا يـدور مـن حولـه وما يجري في محيطه من أحداث وقضايا من صنع وحداتـه السياسية أو مـن خارجهـا، والطـرف الثـاني هـو المحـيط العربـي الإقليمـي بكـل أقطـاره المجـاورة أو المـؤثرة فـي حركتـه الـسياسية العربية، ولا بد من التنويه بان التلازم الجغرافـي مـع العـراق وسـوريا يـوفر الفرصـة الأكبـر بـان يتفاعل الأردن مع قضايا وأحداث البلدين المذكورين.

يتأثر الأردن وعلاقاته مع المحيط السياسي العـام الـذي تعيشه منطقتنـا العربيـة، بـالواقع الدولي والداخلي، فمن ناحية الموقع يقع الأردن في وسط الوطن العربـي وهـو فـي قلـب الأزمـات العراقية والسورية وقربة من فلسطين المحتلة التي تـشكل حـدوده علـى اكبـر خـط محـاذ لفلسطين ويتعرض للتهديد المباشـر مـن الكيـان الـصهيوني وتطلعاتـه التوسـعية .(Hussein, 1983: 10-112) ، وهناك عدة مؤثرات تؤثر على صـانع القـرار عند اتخـاذ قـراره هـي:(الشديفات،٢٠١٢: ٣٤).

أ. الوضع الداخلي الضعيف (مكونات قوة الدولة) ، ضعف الاقتصاد الأردني الذي أفسح المجال أمام الضغوطات السياسية الخارجية وخصوصا للدول المركزية في النظام الدولي والإقليمي في محيطه العربي.

ب. الواقع الجغرافي المحيط ودول الجوار: فنجد أن الأردن اسير الجغرافيا القوية التي تحيط به من جميع الجهات التي تشغلها قوى إقليمية تتمتع بقوة وتفوق نسبي لذا تسعى هذه الدول إلى محاولة التأثير وتوجيه السياسة الأردنية والقرار السياسي الأردني تبعا لسياستها ومصالحها الخاصة.

ج. سياسة التدخل التي تعمل عليها بعض دول الجوار العربي للأردن، من خلال ممارستها ضد الأردن بما في ذلك التدخل في شؤونه الداخلية، أو توجيه سياسته الخارجية كما ترغب، ويكون هذا واضح من خلال تنافس كل من سوريا والعراق على العلاقة مع الأردن، الذي يعكس احد مظاهره التأثير على سياسة الأردن، فإن مشاكل وقضايا هذه الدول يتأثر فيها الأردن، كالعراق، في حربه مع إيران واحتلال الكويت٢٠٠٣ وحربه مع الولايات المتحدة واحتلاله العراق١٩٩٠، والتخبط السياسي والاضطرابات في العراق والفوضى الأمنية في العراق وسوريا، وتصدير العمليات الإرهابية إلى الأردن، كلاها تؤثر على الداخل وعلى العلاقات والسياسة الخارجية، وكذلك سوريا ولبنان وما يتعرض له من أحداث ومؤامرات وحملات إعلامية ومن حرب إسرائيل على لبنان، وتحذير الأردن من الهلال الشيعي والتشيع، كلها بالمجمل تؤثر على الأردن والأردنيين.(الشديفات، ٢٠١٢: ٣٤-٣٥)

إن ما شهده الوطن العربي ومنذ نهاية٢٠١١ من احتجاجات وتظاهرات يشكل حدثا تاريخيا إذ أن ما يحصل يمثل تعبيرا عن نمط جديد من التدخل السياسي للعرب إن شرارة الثورات التي انطلقت من تونس وانتقلت إلى مصر ثم إلى ساحات أخرى عربية مثل ليبيا ثم اليمن ثم سوريا ثم البحرين وغيرها، قد مثلت إيذانا بتحرير السياسة من قوالبها الكلاسيكية ، التي حرصت السلطة العربية على تحصينها ورعايتها بإتقان وما يجري من أحدث في سوريا والعراق والساحات العربية الأخرى تؤكد على ان المنطقة العربية مستهدفة (بلقزيز،٢٠١٤: ١٤).

ففي سوريا لا يقتصر الصراع الدائر هناك بين القوى الموالية للنظام السوري والمعارضة، التي تعارض استمرار النظام السوري في حكم سورية، ولكن هذا الصراع امتد إلى دول الجوار في وقت تنذر فيه تطورات الأوضاع في سوريا بالتحول إلى حرب أهلية تهدد الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، والإخلال بالتوازنات في المنطقة ، وقلب معادلة التنافس

بين القوى الإقليمية والدولية الساعية إلى الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، تصبح دمشق ساحة للصراعات السياسية والأيديولوجية والاستراتيجيات الجيوسياسية للقوات الإقليمية والموالية، حيث تعتمد أطراف الصراع النظام السوري والجيش الحر، وداعش، والنصرة وأحرار الشام على الدعم الخارجي، ومع استمرار الأزمة السورية، وارتفاع تكلفة استمرارها إقليميا ودوليا، فإن الإمدادات تأثرت بكل تلك الاحداث الدائرة ولكثرة اللاجئين قد يكون هؤلاء عاملا مساعدا على تأجيج الحركات الشعبية في الأردن .

وهناك مشكلة أخرى قد تؤثر على الأردن مستقبلا وهي الخلايا الإرهابية النائمة داخل البلاد وخاصة داخل مخيم الزعتري، الذين القي القبض فيه على بعض الاشخاص وبحوزتهم مواد أولية لتصنيع المتفجرات، كما أن الكثير من اللاجئين كان يفتعلون المشاكل والاعتداء مع رجال الأمن والدرك القائمين على خدمتهم وحمايتهم. (مبيضين، ٢٠١٣: ٢).

أن تأثير دول الجوار الجغرافي العربي على استنهاض الاحتجاجات الشعبية يمكن بيانه بالتالي:(محمود ، ٢٠١٤: ٣٣) :

١) كثرة اعداد المهجرين بسبب الحرب الدائرة في العراق وسوريا، وهؤلاء سيكونون عبء على النظام السياسي الأردني، وعند عملهم في بعض المجالات داخل الأردن فإنه يحرم الأردنيين من هذه الأعمال فتكثر البطالة وتؤدي إلى تأجيج المشاعر وتظهر الحركات الاحتجاجية من جرير التنادي بإنصاف الأردنيين.
٢) ان الأعداد المهاجرة الى الأردن قد تكون لهم اجندة ومشاريع سياسية ترغب فئة من ضعاف النفوس في الأردن ليقوموا بأعمال إرهابية داخل الأردن.
٣) ان الإيديولوجيات التي يحملها هؤلاء الذين جاؤا من خارج الحدود تختلف عن فكر ابناء الأردن، وبالتالي سيكون صدام بين إيديولوجية قادمة وأخرى موطنة .
٤) ان ما يخشاه صانع القرار الأردني إطالة مدة بقاء هؤلاء على الأرض الأردنية ، وبالتالي يخضع الأردن لقرارات أممية تنادي بتجنيس هؤلاء مع طول المدة كما فعل مع الفلسطينيين بعد ١٩٤٨م وعام ١٩٦٧.

هذه المشاكل المذكورة أثرت بشكل مباشر على طبيعة السياسة الخارجية الأردنية، وكثفت من جهود الملك والحكومة عربيا ودوليا للعمل على حل الأزمة السورية نتيجة للقلق الأردني على المستوى الحكومي والشعبي.

٤- الإعلام الخارجي الموجه :

والمقصود بالإعلام الخارجي هو كافة النشاطات الاتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور بالحقائق والأخبار عن القضايا والموضوعات الدولية والإقليمية بطريقة موضوعية أو

غير موضوعية، وقد يلجا إلى التحريف والتزوير لخلق صورة معينة من المعرفة والإدراك لدى الجمهور الموجه إليه الإعلام، مما يسهم في تكوين صورة معينة أو رأي صائب حول المشكلات العالمية المطروحة.(الخفيف، ٢٠٠٨: ٢). ويعرف بأنه الإعلام الموجه والمقصود الذي تبثه دولة، بحيث يتخطى الحدود الدولية ويصل إلى الجمهور الخارجي ويهدف إلى توفير مناخ عام لدى الرأي العام المساند للدولة التي تقوم بالإعلام الخارجي لتعزيز مواقفها، ومن هنا فإن الإعلام الخارجي مرتبط بشكل مباشر ووثيق بطبيعة السياسات الخارجية التي تتبناها الدول، وهو تشكيل يأخذ حجمه ونقله وأبعاده وممارسته على ضوء ما يتسع لأفق السياسة الخارجية والوضع الداخلي.(الحفيف، ٢٠٠٨: ٢٩).

وإذا كانت الثورات الأخيرة في العالم العربي ولدت من رحم مواقع التواصل الاجتماعي الالكترونية، فإن التغطية الإعلامية لهذه الثورات قلبت مقاييس الإعلام العربي بعد ما غزته " صحافة المواطن بالصوت والصورة، ضاربة بعرض الحائط كل محاولات القمع والتعتيم التي تنتهجها أنظمة هذه الشعوب، بالتالي فإن هذا المواطن الذي يقود الثورة على الأرض يكون الإعلام الخارجي احد الدوافع المحفزة لهذه الثورات،(إسماعيل، ٢٠١١-٢٠١٢: ٩٤).

لم يسلم الأردن من الإعلام الخارجي الموجه من تناول قضاياه ومواقفه بمعايير مختلفة ومزدوجة سواء بسواء استنادا لمعلومات مغلوطة غير صحيحة مصدرها شائعة أو لقاء مع معارضين أو غير ذلك، ذلك لان هناك من يقف وراء الإعلام الخارجي لزج الأردن نحو دائرة الخطر وان يظل دائما تحت المجهر، ومن ذلك مقال (لديفيد هرست) البريطاني في (الغارديان) في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢، عندما تحدث عن مخاطر كبيرة محتملة يواجهها الأردن بسبب الصراع الدائر في سوريا ويشير هرست في مقالته إلى أن معظم المواطنين الأردنيين يؤيدون المعارضة السورية، لكن النظام الأردني سعى إلى تبني موقفا محايدا، خشية تعرضه لأعمال انتقامية من أي منهما في حال لم يقف عند هذا الخط المحايد. إن الإرهاب في الأردن لم ينجح بالفعل رغم انه مثير للقلق، لكن قدرة الأردن على منع امتداد ما يحدث في سوريا إلى أراضيها يعتمد على مدة صلابة الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي فيها، وأن هناك تدهورا على مختلف هذه الأصعدة، وان العلاقة بين الطبقة الحاكمة والشعب تشهد تراجعا، في ظل الضغط الشعبي من اجل القيام بإصلاحات سياسية، بينما يرى أن النظام يواصل جهوده في المرحلة هذه الإصلاحات.(المجالي،٢٠١٢: ٢٢).

إن تأثير الإعلام الخارجي يبدو واضحا من خلال ما يلي:

- تبني الإعلام الخارجي أحيانا بعض المصداقية، وهذا لغرض الاعتداد به وتسويقه، وفرض القبول له بين أفراد الشعب الأردني بخاصة والعربي بعامة .

- ان نقل الإعلام الخارجي ما يجري على الساحات العربية الأخرى، تجعل الأردني يتخذ موقفا معينا من تلك الأحداث ، وقد يوحي اليه الإعلام بضرورة القيام بمثل ما قام به أفراد من تلك الدول الأخرى.
- ان الإعلام الخارجي يأتي بالأكاذيب وذلك ليتخذ المواطن موقفا من خلال تصديقه لهذه الأكاذيب ليضر هذا الموقف بالداخل الأردني ومصالح الأردن.
- ان الإعلام الخارجي يعتمد على وثائق قد يأتي بها من هنا وهناك، يجعل من المعقول ما تنساق خلفه، وإذا ما أشبعت العقول بالأفكار التي يطرحها الإعلام، فإن تأجيج الحركات الشعبية تكون نتيجة له.
- ان الإعلام الخارجي الموجه، ما هو إلا أداة من أدوات الجهات التي تقوم ببثه من اجل تغيير الواقع الذي لا يكون لصالحها، إلى واقع أخر يكون لصالحها وتحقق تلك الجهة القائمة عليه أهدافها.

المطلب الثاني :الأسباب الاقتصادية

يتسم الاقتصاد الأردني بأنه موجه نحو السوق الحر بقيادة قطاع خاص نشط،وقد حقق الاقتصاد الأردني خلال السنوات الأخيرة٢٠١١-٢٠١٤ تطورا منتظما من خلال تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، وبرامج إعادة الهيكلة التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي من اجل تحقيق الهدف الأساس من تحقيق التنمية المستدامة، إن تدفق آلاف اللاجئين إلى الأردن وهي القضية التي أصبحت محل جدل داخل المجتمع الأردني خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على حياته الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت هذه الأفواج المتتالية تسبب للأردن الإرهاق الاقتصادي الذي تبعه بعض الظواهر الاجتماعية السلبية.

لقد كانت الأسباب الاقتصادية من ضمن الأسباب والدوافع الرئيسية للاحتجاجات الشعبية في الأردن اعتبارا من الثالث من تشرين الثاني /نوفمبر/٢٠١٠ التي وصفت بالاحتجاجات العارمة بسبب سوء الأحوال الاقتصادية من غلاء للأسعار بعد رفع المشتقات النفطية ، وانتشار البطالة، علما أن الأردن كان يعاني في الأصل من فشل السياسات التنموية وخاصة في العقود التي تلت مرحلة رحيل الاستعمار البريطاني، وهيمنة بيروقراطية مركزية على الاقتصاد الأمر الذي عطل عملية التنمية الاقتصادية، وضعف القاعدة الإنتاجية والاستثمارية التي تتركز في المجال الاستهلاكي، واستئثار فئات قليلة من المجتمع بمصادر القوة الاقتصادية والسياسية التي تعمل في قطاعات غير إنتاجية، والهوة الواسعة بين الأغنياء والفقراء، واللاعدالة في توزيع الثروة بالإضافة إلى الطامة الكبرى وهو الفساد الاقتصادية الذي نتج عن بيع بعض الموارد الأساسية الفوسفات، والاتصالات بأسعار زهيدة إلى جهات خارجية ويتجه للتبعية الاقتصادية الخارجية، وسوء التخطيط الحكومي بسبب وجود حكومات فاسدة التي تحكم بالهيبة وليست بالقوة. (علوش وآخرون، ٢٠١١: ٦٠-٦١)

في هذا المطلب سنتناول الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى الاحتجاجات الشعبية في الأردن والتي تتمثل فيما يلي :

أولا : ارتفاع مؤشر سقف المعيشة مقابل الدخول المتدنية.

ثانيا : غياب الخطط التنموية ومنها التنمية المستدامة.

ثالثا : الفجوات التنموية بين المناطق الأردنية.

أولا : ارتفاع مؤشر سقف المعيشة مقابل الدخول المتدنية

إن ما يعيب السياسة الاقتصادية الأردنية عدم وجود رؤى واضحة لقراءة الواقع الاقتصادي المستقبلي، والمتغيرات المتلاحقة في البيئات الاقتصادية العالمية والعربية، إضافة لافتقارها إلى إدارة سياسية وحكومية واضحة، وهذا ما يعبر عن ضعف واضح في القدرة على قيادة وإدارة مكونات الدولة لتحقيق المطلب الوطني (حرية، عدالة، حياة كريمة)، وهو مطلب سياسي واقتصادي(علوش، وآخرون، ٢٠١١: ٦٠).

ويؤخذ على سياسة الأردن الاقتصادية عجز الحكومات الأردنية عن القيام بإصلاحات اقتصادية حقيقية، الأمر الذي اثر على مسيرة الإصلاح، إذ أن الحكومات بسياستها الانفرادية، لم تنتجب إلا تحديات سياسية واقتصادية أوصلت أفراد المجتمع الأردني الى حالة من الياس والإحباط بنهجها المعهود ، لذا تولدت دعوات إصلاحية بقناعة مجتمعية مفادها بان على الحكومة الأخذ بمتطلبات الإصلاح المبني على المشاركة السياسية المجتمعية، كون ذلك ضمانة حقيقية قادرة على مواجهة أسباب ومسببات الفساد السياسي والاقتصادي الذي اثر على استقرار الدولة سياسيا واقتصاديا.(المشاقبة، ٢٠١٤: ٥٤).

وبناء على ما ذكر أعلاه فإن الإحصاءات الرسمية تشير أن خط الفقر المطلق للفرد الأردني في السنة الواحدة قد بلغ ٨١٤ دينار، في حين كان خط الفقر المتوقع للفرد في السنة ٣٣٦دينار، خط الفقر غير الغذائي للفرد في السنة ٤٧٨ دينارا، مما يعني وصول نسبة الفقر إلى ١٤.٤%، وفجوة الفقر إلى ٣.٦%، وشدة الفقر إلى ١.٢١%، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تفاقم أزمة الفقر في الأردن وآثار التضخم الاقتصادي على تعميق الآثار الجانبية على المواطن الأردني.(دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٤: ١٢/٥).

إن الاقتصاد الأردني ونتيجة للازمات السياسية المتلاحقة ونتيجة أيضا للفساد السياسي والاقتصادي يعاني من ارتفاع مؤشر سقف غلاء المعيشة بسبب ظاهرة التضخم، والتي أدت إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض للقوة الشرائية، حتى باتت تؤرق بل وتهدد التوازن الاجتماعي والتكافل المجتمعي لا سيما بين أفراد المجتمع ذوي الدخل المحدود، فما عاد ليخفى على احد ما تشهده السوق المحلية الاردنية في السنوات الأخيرة من ارتفاع ملحوظ متسارع في أسعار العديد من السلع الاستهلاكية والأساسية ،حتى بات قوت المواطن وأمنه الغذائي ذلك الخط الأحمر، منكشفا إلى حد ما، فارتفاع الأسعار بات ثقيلا على الاقتصاد الوطني حتى تطاول واجتاح جيوب المواطنين ، فارتفعت تكاليف المعيشة وزادت أعباؤها، وبات المواطن يخشى الوقوع تحت خط الفقر، والذي يختلف من دراسة لأخرى، ومن موضع لآخر ليصل تارة حدود ٤٠٠ دينار، ويتجاوز ٥٠٠ دينار ليناهز سقف ٨٠٠دينار في ظل تضخم عالمي تسرب إلى اقتصادنا

الأردني بمعدل ٦.٥%، فأثقل كاهل الاقتصاد، وأظنك عيش المواطن، فبدت آثاره جلية على ذوي الدخل المنخفض الطبقة الوسطى والفقيرة،(البنك المركزي الأردني، ٢٠١٤: ١٥) .

وبناء على الوضع الاقتصادي إبان وبعد الاحتجاجات الشعبية في الأردن فإن الوضع الاقتصادي في الأردن سيء للغاية، وان الأزمة الاقتصادية تراوح مكانها، فالاحتجاجات الشعبية في الأردن والتي جاءت تحت شعار " لا لرفع الأسعار" ولن يدفع الموطن ضريبة الفساد وسياسة التبعية الاقتصادية وارتفاع الدين العام، وفي المقابل تبتعد أرقام النمو الاقتصادي عن ملامسة حياة الطبقة الوسطى والشرائح المهمشة، فإنعكاسات النمو ترتد عوائدها على رجال المال وكبار الملاك والاقتصاديين ، فيما ارتفع معدل البطالة إلى ١٣.١% بينما كان معدل التضخم إلى ٦.٥% والنسبة قابلة للزيادة، وسوء توزيع الدخل في الأردن الأمر الذي شكل عنصر مهما في تغذية الاحتقانات الاجتماعية ، والتي تصاعدت لدرجة تبني الأفكار المزيفة مثل" العبور للمستقبل" والاصطفاف الداخلي".وغيرها.(أبو شعبان،٢٠١٢: ٢).

إن ارتفاع الاسعار ساهم في شحن الاحتجاجات الشعبية ورفع وتيرتها، وكانت هذه تتمثل فيما يلي:

١) الاحتجاجات ضد اللجوء السوري والعراقي يكون هذا أدى إلى ارتفاع الأسعار مقابل تدني المدخلات للمواطنين.
٢) الاحتجاجات ضد تشغيل اللاجئين في الأردن لكون هذه الحرف للأردنيين، ولكون هذا يزيد من معدل البطالة بين الشباب الأردنيين.

إن ما سبق يؤدي الى تغذية الاحتجاجات الشعبية ويديم استمراريتها، وان خفت حدتها فإنها تكون نائمة في أي وقت من الأوقات ستطل برأسها وتعود ثانية الى الميدان .

ثانيا : غياب الخطط التنموية ومنها التنمية المستدامة.

تعاني الاقتصاديات العربية بشكل عام والاقتصاد الأردني بشكل خاص من سوء التخطيط الاقتصادي لبرامج التنمية الشاملة الذي أدى إلى تفاقم المشكلة الاقتصادية بحيث لا تستطيع الدولة أن تحقق الأهداف المرسومة لها من مشاريعها التنموية، مما يؤدي إلى ظهور اختلالات هيكلية في جميع القطاعات الاقتصادية طالما أنها تعتمد على خطط وبرامج غير مجدية، لاسيما وان الأردن والدول العربية تعتمد في اقتصادياتها على مصادر محدودة أو ثروة طبيعية واحدة، أو محصول زراعي واحد....، ومن ثم ستجعل هذه الأحادية الاقتصادية في تراجع مستمر في حالة عدم توافر التوازن الطبيعي والضروري بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، فضلا عن اعتماد الاقتصاد الأردني والبلاد العربية على الاستهلاك أكثر من الإنتاج، مما يؤدي إلى اختلال هيكلي في العلاقات الإنتاجية، ومن ثم ستكون الدولة غير قادرة على

تمويل المشاريع التنموية الصناعية الداخلة في الخطط التنموية ، وبالتالي ستصبح السياسات التخطيطية مجرد برامج موضوعة غير قابلة للتنفيذ.(العكيلي، ٢٠١١: ١٨٤).

ومما يؤكد غياب التخطيط التنموي الاستراتيجي في الأردن ما يلي :

١- إن منظمة العمل الدولية أوردت معدل البطالة في الأردن، والذي قدرته ٣٠% من عدد السكان ، الأمر الذي يعني أن ثلث الأردنيين عاطلون عن العمل وغير منتجين، ورغم أن الأرقام الحكومية الرسمية الأردنية تقدر نسبة البطالة بـ١١%، إلا انه في كلا الحالتين يعني ذلك فشل وعجز الحكومات المتعاقبة على تحمل مسؤوليتها في توجيه الاستثمارات وغياب الخطط والمشاريع التنموية القادرة على استحداث فرص عمل لآلاف الخريجين سنويا، وهذا التقرير شخص تماما " الخلل الأردني" الذي أدى إلى ارتفاع هذا المعدل الكبير للبطالة، وحدد المسببات بثلاثة : (ملكاوي، ٢٠١٣: ١-٢)
   أ. قلة المشاريع الجديدة بسبب الفساد السياسي والاقتصادي.
   ب. عدم توافق النظام التعليمي مع متطلبات السوق.
   ج. افتقار الخريجين إلى المهارات اللازمة للتوظيف.

٢- التضخم الاقتصادي من نتائج غياب الخطط التنموية في الأردني : والتضخم كما عرفه الاقتصادي الأمريكي (M.fridman) بأنه الزيادة المفرطة في إصدار النقد، مقتصرا معنى التضخم على انه ظاهرة نقدية، أما (Keynes) فهو وان بدا مقرا بذلك التعريف، إلا انه ميز بين حالتين للاقتصاد : الأولى تكون دون مستوى التشغيل العام الكامل حيث تؤدي زيادة الأسعار دورا محفزا للاقتصاد، وبالتالي انخفاض البطالة وتحقيق الاستخدام الشامل، والحالة الثانية حينما يصبح التضخم ناشئا عن الزيادة المفرطة في إصدار النقد ليصل الاقتصاد مرحلة الاستخدام الكامل فترتفع الأسعار وتنخفض القوة الشرائية للنقود، أما الذين ينظرون للتضخم بناء على مظاهره وآثاره ، فيذهبون إلى تعريفه بأنه الارتفاع المستمر والملموس في مستويات الأسعار خلال فترة زمني محددة، وبذلك فهناك علامة طردية بين عرض النقد ومعدل التضخم، مما يعني أن التضخم ظاهرة نقدية، (الرفاعي، ٢٠٠٢: ٢١).

٣- غياب الخطط التنموية يؤدي إلى الركود الاقتصادي بسبب التضخم الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، والحد من الرقابة الحكومية على الأجور والأسعار، وزيادة الاستهلاك، والبطالة المتزايدة ، وسياسة اقتصادية انكماشية وانخفاض مستوى الإنتاج والقضاء على الاستثمار، وتآكل القوة الشرائية للنقد ، وتدني الدخول ومستويات الأجور. (البازعي، ١٩٩٧: ١٨٨).

٤- فشل الخطط التنموية أدت إلى فوضى نقدية تمثلت بانخفاض المدخرات بسبب تآكل القوة الشرائية والنقدية بسبب ارتفاع الأسعار الناتج عن التضخم، أي انخفاض القيمة الحقيقية لمدخرات المواطنين نتيجة معدلات التضخم لما يخلقه من شعور نحو عدم التأكد والتشاؤم، وأدى فشل التنمية إلى إرباك في العملية الاستثمارية إذ أصبحت البيئة غير جاذبة بسبب ارتفاع تكاليف الاستثمار والعمالة بسبب جعل القرارات الأسعار، وبالتالي زيادة وصعوبة على المستثمرين ، لعدم القدرة على التنبؤ والسيطرة على الأسعار، وبالتالي زيادة مخاطر الأعمال، وانخفاض القيم الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية(صيام، ٢٠٠٨: ٢٤).

٥- فشل الخطط التنموية أدت في الأردن إلى تفاوت القوة الشرائية الأفراد المجتمع، حيث تأثر ذوو الدخل المحدود أكثر من غيرهم، وظهرت سلوكات اجتماعية ذات أبعاد اقتصادية وأخلاقية، كالرشوة، والسرقة، والتهرب الضريبي، والكسب غير المشروع، والفساد الاقتصادي، (بيع ممتلكات الدولة لأشخاص متنفذين. الأمر الذي يؤدي إلى الشعور بفقدان عدالة توزيع الأجور والمكاسب (صيام، ٢٠٠٨، ٢٤).

ان غياب الخطط التنموية وعدم وجود تنمية مستدامة يعني ما يلي:

١) إن معدلات البطالة سترتفع من عام إلى اخر في الأردن.
٢) ان فاتورة الاستهلاك والمستوردة سلعها من الخارج سترتفع وهذا يؤدي إلى ارتفاع المديونية .
٣) ان معدلات الفقر تبعا لما سبق سترتفع بين الأسر الأردنية
٤) ان ما سبق سيؤدي إلى احتجاجات شعبية تظهر في كل مناسبة لتندد بالأوضاع غير اللائقة بمعيشة المواطنين.

ثالثا : الفجوات التنموية بين المناطق الأردنية.

يعتمد الأردن على ٢٧% من ميزانيته على المساعدات الخارجية (أمريكية غالبا وخليجية أحيانا)، كما يعتمد على تحويلات العاملين في الخارج والتي تصل إلى ٢١% أي أن الاقتصاد الأردني يعتمد على الخارج بنسبة النصف تقريبا، ومن ضمن الأزمات الاقتصادية التي مر بها الأردن على سبيل الأحيان وأثرت على العملية التنموية في المحافظات وأدت إلى تباين في العملية التنموية عندما تم طرد ٣٠٠الف أردني من أسواق العمل الخليجي، وخففت الولايات المتحدة مساعدتها للأردن لفترة معينة، فنتجت عن ذلك أزمة اقتصادية حادة ومن ناحية أخرى فإن تقرير التنمية البشرية الأردني يشير إلى التباين الواضح في مستويات التنمية بين

المحافظات، حيث أن نصيب العاصمة الجزء الأكبر من اقتصاد الدولة، علاوة على التباين التنموي بين محافظات الشمال والوسط هو أكثر حدة من نظيره بين محافظات الجنوب، فالفجوة التنموية بين المحافظات الأولى قد تصل إلى أكثر من ٧٠% التي تمثل الفجوة التنموية بين محافظة العاصمة ومحافظتي المفرق وعجلون لان هاتين المحافظتين يكثر فيهما الفقر في حين لا تصل في الجنوب إلى أكثر من ٢٠% وهو عبارة عن الفجوة بين محافظتي معان والطفيلة رغم أنهما الأكثر فقرا(مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١: ٢).

لقد رسم البرنامج التنموي التنفيذي للأعوام ٢٠١١-٢٠١٤ صورة سلبية لنتائج الجهود الوطنية للحد من مشكلة الفقر والتخفيف من حدته، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الحياة، بشكل عام خلال الأعوام الماضية وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على المملكة، وأشارت النسخة الأولية للبرنامج أهم التحديات التي تواجهه محور الرفاه الاجتماعي : عدم التعامل مع الفقر بمفهومه الشامل، وضعف الارتباط بين مستويات الأجور ومعدلات التضخم، وضعف مفهوم المسؤولية الاجتماعية حول مساهمة القطاع الخاص والجهات غير الحكومية في الأنشطة المتعقلة بمكافحة الفقر، وأشار البرنامج إلى تحديات أخرى، أهمها : ارتفاع تكاليف السكن الملائم بصورة تفوق إمكانيات أعداد الأسر الفقيرة، وتدني مستوى خدمات الرعاية الاجتماعية وضعف القدرات المؤسسية للقائمين عليها، وعدم ربط المعونة النقدي بشروط تتعلق بتحسين المستوى المعيشي للفقراء، وضعف التنسيق والتعاون ما بين القطاعات الرسمية والأهلية مما يؤدي إلى تهميش قضايا الأشخاص المعوقين، وضعف التعاون في التنسيق بين القطاعات المعنية بتعزيز التكافل الاجتماعي ومحاربة الفقر أو مكافحته الأمر الذي يؤدي إلى الازدواجية في عمل هذه المؤسسات مما يؤدي إلى تبديد الموارد والإمكانات .(صحيفة العرب، ٢٠١٤: ١١).

ان البرنامج التنموي يؤدي الى توفير خدمات رعاية اجتماعية تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية وتفعيل دور القطاعات الرسمية والأهلية في مجال تمكين الأشخاص الفقراء، إضافة إلى تحسين آلية الاستهداف للمستفيدين من البرامج والمشاريع الخاصة بمكافحة الفقر والرعاية الاجتماعية، وتطوير الاقتصاديات المحلية للمجتمعات الفقيرة ومناطق جيوب الفقر وتعزيز المشاركة الشعبية في برامج التنمية، ويهدف البرنامج إلى الحد من الفقر من خلال سياسات معينة، وربط المعونة النقدية المقدمة للفقراء بشروط تتعلق بتمكين الفقراء وتحسين مستوى معيشتهم ، ورفع قدرات الجهات للفئات المستهدفة، وتحسين نوعية المساكن وخدمات البنية التحتية للمناطق الفقيرة، وإيجاد نظام إرشاد تنموي وطني، لكن البرنامج التنموي فإن قطاع التنمية يعاني من التفاوت التنموي الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف مناطق المملكة،

واختلال التوزيع السكاني وتفاوت معدل الخصوبة بين مختلف المناطق، وارتفاع درجة المركزية في صنع وتنفيذ ومتابعة القرار التنموي وإعداد الموازنات، ومديونية البلديات ومحدودية فاعلية دورها التنموي، ونقص الكوادر المؤهلة على المستوى المحلي، وقلة توفر السيولة الكافية لمواءمة العرض من أنواع منتجات التمويل الاقراضي مع متطلبات الفئات المستهدفة.(المشاقبة، ٢٠١٤: ٥٥).

وفي اعتقادنا أن الفجوات التنموية بين المناطق الأردنية تتضح من خلال ما يلي:

١) تكثيف إقامة المصانع في مناطق أخرى، فهي تكثر في عمان وتقل في المناطق النائية كالطفيلة ومعان والشوبك وغيرها من المناطق.

٢) عدم استغلال مناطق واسعة من المملكة، مما أدى إلى هجر السكان تلك المناطق والتوجه للمدينة، وهذا يجعل تلك المناطق منسية لدى صانع القرار، فلا يعطي لها أهمية من مشاريع تنموية.

٣) ايلاء بعض المناطق اهتمام من ناحية الخدمات وعدم ايلاء أي اهتمام لمناطق أخرى.

المبحث الثاني:الأسباب الاجتماعية والثقافية

إن حدوث الاحتجاجات الشعبية في الوطن العربي عامة والأردن خاصة يعود إلى جملة من الأسباب والدوافع السياسية والاقتصادية، وهناك ايضا دوافع اجتماعية وثقافية، وعلى رأسها عدم تمكن الدول العربية التي شهدت احتجاجات وانتفاضات شعبية واسعة في الفترة الأخيرة من إقامة ديمقراطية حقيقية تستجيب لمطامح شعوبها في الحرية وإنهاء الاستبداد والعدالة الاجتماعية، حيث استطاعت الأحزاب التقليدية المتمثلة في تيار الإسلام السياسي والمتحالفين معها، من قطف ثمار الاحتجاجات لصالح مشروعها السياسي، في حين ظلت فئات الشباب التي فجرت الاحتجاجات وقادتها، تخوض السجال السياسي حول من هو الأفضل كما حصل في مصر خلال فترت انتخابات الرئاسة.

وترجع أسباب فشل تطبيق نموذج الديمقراطية الليبرالية الجديدة في البلاد العربية التي شهدت الاحتجاجات الشعبية والذي بدا الترويج له من قبل كثير من المفكرين الغربيين، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية في عصر القطبية الواحدة، حيث أدى التطبيق العملي لوصفة الديمقراطية، في الكثير من البلدان العربية في بداية تسعينيات القرن المنصرم: مصر، المغرب، تونس، الأردن، واليمن وسوريا إلى صعود نخب سياسية اجتماعية تتحكم بالسلطة والثروة، أقامت تلك النخبة شراكة إستراتيجية مع قوى العولمة الخارجية، بسبب ضعف قاعدتها الاجتماعية في أوطانها، الأمر الذي عمق من نهب ثروات هذه البلدان واتساع الفقر والحرمان الاجتماعي بين أغلبية الفئات الاجتماعية، وانتشار مظاهر الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، إضافة إلى تحكم الاستبداد السياسي في العلاقة بين الدولة والمواطنين، ولقد أدت هذه الحالة إلى تنامي مشاعر الياس والإحباط لدى أعداد واسعة من السكان خاصة فئات الشباب ، مما دفعتهم للاشتراك بفعالية بالنشاط السياسي والاجتماعي، وشكلت الدافع الأساس للاحتجاجات الشعبية في البلاد العربية، وبسبب عجز آليات الديمقراطية العربية المزعومة عن إنتاج أنظمة سياسية مستقرة اجتماعيا وثقافيا وسياسيا . (المشاقبة، ٢٠١٤: ٥٥-٥٧)

يشار إلى الأنظمة العربية ومن خلال ما تناقلته وسائل الإعلام المختلفة عن محاولة الأنظمة السياسية المساومة على الثورات، الأمر الذي رفضته القوى الاجتماعية والثقافية والسياسية والمعارضة ، مما أدى إلى استمرار حالة العنف حتى في مرحلة ما بعد التغيير الذي حصل في بعض المجتمعات العربية، الأمر الذي عرقل تغيير البنية الاجتماعية نحو أفاق فكرة التقدمية، وهذا ما أكدته تجارب بعض الشعوب العربية الذي شهدت "ثورات" في بداية النصف

الثاني من القرن الماضي، مصر ١٩٥٢، العراق ١٩٥٨، سوريا واليمن ١٩٦٣، وحتى الجزائر بعد تحقيق الاستقلال، ومن الأسباب التي أدت إلى رفض فكرة المساومة ايضا، استمرار سيطرة العواطف على العقلانية لدى أطراف التغيير، ومن هنا فإننا سنعالج هذا المبحث من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : الأسباب الاجتماعية.

المطلب الثاني : الأسباب الثقافية .

المطلب الأول : الأسباب الاجتماعية

إن ظهور الاحتجاجات الشعبية في الدول العربية يعود إلى جملة من الأسباب والدوافع الاجتماعية التي تتباين بين مشكلة الوحدة الوطنية، بسبب التعددية المجتمعية التي يتميز بها المجتمع العربي، وظاهرة التناقضات الاجتماعية بين ضمن الانتماءات الفرعية؛ مما يؤدي إلى ظهور التناقضات الاجتماعية بين النظم الاجتماعية الرئيسية، والنظم الاجتماعية الفرعية، وفي جميع الأحوال سينعكس هذا الواقع فيما بعد على طبيعة العلاقة بين الحكومة والقوى الاجتماعية والثقافية والسياسية، لا سيما وأن السلوك الاجتماعي الأولي يعبر عن أساليب في الفكر والعمل الاجتماعي، للبحث عن أنماط مختلفة للتكيف مع المتغيرات الاجتماعية، بما يتجاوز الأنماط التقليدية، ويتميز هذا السلوك " بالنحو التلقائي للمعايير وأشكال التنظيم التي تسعى لإعادة تنظيم المجتمع"، الذي يرتبط بنشوء حالة القلق الاجتماعي التي تنطوي على شعور بالتبرم بسبب اختلاط أنماط الحياة الاجتماعية، مما يولد انعدام الاستقرار الاجتماعي ليكون سببا في شعور بعض الجماعات بالقلق الاجتماعي الذي قد يعكس سلوك عشوائي غير منظم، أو نشوء حركات اجتماعية تدفع بمزيد من العمل التلقائي لمواجهة هذا القلق وصياغة أنموذج معين من السلوك ينطوي على نوع من (الوعي الذاتي) لدى الجماعة ويميزها عن أنماط قيمية أخرى سائدة في المجتمع، وعند قيام هذه العملية تبدأ التجاذبات الاجتماعية من جماعة إلى أخرى لبلورة أنماط سلوكية جديدة. (عبد الله ، ٢٠١١: ٢٩٤-٢٩٥).

وفي حالة الصراع بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة فإن كل جماعة ستشعر بان الجماعة المقابلة عدوا لها طالما أن لكل جماعة مصالحها الخاصة التي تروم تحقيقها في ظل مجتمع يمتاز بالتنوع والتعدد الاجتماعي، لذا فإن مسالة الهوية لها دلالات رمزية ومعنوية وروحية وحضارية تعطي إحساسا بالانتماء والولاء لهذه الرمزية سواء أكانت هوية رئيسية أم فرعية .(إبراهيم، وآخرون، ٢٠١١: ٣٣٢).

وفي الوقت الذي تعاني فيه الدول العربية من الانتماءات إلى القبيلة والعشيرة والجماعات اللغوية والأثنية ... الخ بحيث تتناقض مع الانتماء إلى الهوية الوطنية لتبرز أمامنا أزمة الهوية. (صادق، ١٩٨٨، : ١٣٣).

وعندما تتصلب وتتعنت النظم السياسية العربية حيال الأقليات والتكوينات الاجتماعية الفرعية بحيث تضيق فرص مشاركتها في حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية ستتولد حالة من النفور لدى هذه التكوينات وتصبح بعيدة عن القيم العليا للمجتمع.(دهام، ١٩٩٩: ١٩).

وهذا يعني أن المجتمع العربي يعاني من إشكالية الهوية بسبب التناقض المجتمعي الناجم عن الانتماءات الفرعية المعقدة والمتعددة.(والي، ٢٠٠٣: ٦١).

وهذه الإشكالية ناجمة عن سيطرة الجماعة الأثنية أو العرقية أو اللغوية على جماعية أخرى باستخدام القوة، وباستمرار هذه العملية ستجري عملية دمج واستيعاب الجماعات الأخرى بشكل قصري، مما يدفع الأخيرة للجوء إلى الاحتجاج والمعارضة.(المغيربي، ١٩٩٨: ١١٤).

إن فشل الأنظمة العربية في إنماء الشعور المشترك بهوية الدولة القطرية، وتعميق الوعي الوطني ذو الثقافة السياسية المشتركة، والنجاح في تعميق وتجذير الانتماءات الفرعية في مرحلة ما بعد الاستقلال سيدعم من التناقضات الاجتماعية الفرعية.(دهام، ١٩٩٩: ٤٧-٤٨).

أما بالنسبة للأردن فإن هناك جملة من الأسباب والدوافع الاجتماعية التي أدت إلى الاحتجاجات الشعبية في الأردن اعتبارا من بداية ٢٠١١ ، إذ نشأت قوة جديدة شبابية على الساحة الأردنية التي عرفت باسم " الجبهة الوطنية للإصلاح" والمؤلفة من شخصيات مستقلة، بالإضافة إلى أحزاب معارضة من إسلاميين، وقوميين عرب، ويساريين، ولكن المشكلة تكمن في انه ما من ضمان لتماسك أو استمرارية هذا الائتلاف، علاوة على ذلك فإن الدرجة المطلوبة لقيام تماسك اجتماعي أو وطني في الأردن لم تكن متوفرة في الأفق، أو على الأقل لم تكن ملموسة مقارنة بدول أخرى، وقد يكون السبب في ذلك يعود إلى الحركات الديمقراطية التي طالما سادت في الأردن إلى حد ما، حيث يمكن القول أن الأردن لا يزال امتدادا " للقضية الفلسطينية" وغياب بيانات ميدانية تجريبية صادقة يمكن القول أن كل الشعب الأردني لا يزال يدعم الملكية الهاشمية، بمعنى انه بالنسبة إليهم قد تكونت استجابة النظام الحالي لمطالب سياسية متواضعة نسبيا وايلائه عناية اكبر بمحاربة الفساد قد تشكل تدابير كفيلة ببقاء النظام الحاكم في الأردن، إضافة إلى أن مجاورة الأردن لإسرائيل جغرافيا يلعب دورا حاسما في إمكانية سماح الولايات المتحدة الأمريكية، أو حتى إسرائيل نفسها، بقيام انتفاضات واحتجاجات تأخذ منحى خطرا.(عبيدات، ٢٠١٢: ٣).

وهناك مجموعة من الأسباب الاجتماعية التي أدت إلى الاحتجاجات الشعبية في الأردن وهي :

أولا : المحسوبية : إن المحسوبية والواسطة من اكبر المشكلات التي يواجهها الأردن والتي لها دور واضح في الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ أنها تقضي على العدالة الاجتماعية، ويمكن تعريف الواسطة أو المحسوبية بأنها هي : طلب العون والمساعدة في انجاز شيء يقوم به إنسان ذو نفوذ لدى من بيده قرار العون والمساعدة على تحقيق المطلوب لإنسان لا يستطيع أن يحقق مطلوبه بجهوده الذاتية .(الخوالدة، ٢٠٠٩ : ٢٥)

لقد اكتسبت الواسطة أو المحسوبية سمعة سيئة بسبب سوء استخدامها وسمعتها السيئة التي أتت من مفهوم قد لا يكون مبالغا فيه وهو أن من يسعون لطلب العون من الآخرين على تحقيق هدف أو أداء خدمة لهم على سبيل الإطلاق ولا يستحقون العون المساعدة وأنهم يحصلون على شيء غيرهم أحق به منهم، فإذا كانت الحالة هذه فلا شك تصبح المحسوبية عملا سيئا وعلى المجتمع الواعي أن يدفعه ويحاربه، ولا شك أن من يسعون للحصول على كسب أو منصب أو ميزات معينة لإنسان لا يستحقها إنما يقترف ذنبا لأنه بهذا يحرم منها من هو أحق بها، ومن ناحية أخرى تصبح المحسوبية والواسطة واجبا اجتماعيا إنسانيا وعملا فاضلا إذ استخدمت في طرقها الشرعية، ويرى البعض الآخر من المجتمع الأردني أن الواسطة والمحسوبية هي أسوا واخطر أنواع الفساد لأنه غير مرئي وغير ملموس ولا يسهل إثباته بأدلة، فالرشوة مثلا يمكن ضبطها علنا ويمكن إثباتها وضبطها من خلال تطبيق قاعدة " من أين لك هذا" في بعض الدول، أي فشل المتهم في إثبات مصدر الثراء الزائد، كما أن الاختلاس يمكن الكشف عنه من خلال وثائق ومستندات، ولكن الواسطة والمحسوبية تعني محاباة شخص أو جهة ما على شخص أو جهة أخرى في تقديم فائدة معنية كان من الأولى أن تذهب إلى من هو أحق بها من الباقين. (الخوالدة، ٢٠٠٩: ٢٧).

وتدعي الحكومة الأردنية أنها مستمرة في محاربة الوساطة أو المحسوبية حسب تصريحات وزير الداخلية السابق مازن الساكت أن الحكومة الأردنية ماضية في محاربة الواسطة أو المحسوبية الذي أشار أن الحراك العقلاني السلمي هو جزء من عملية الإصلاح السياسي وان الحكومة تحارب المحسوبية والفساد والواسطة لترسيخ ثقافة جديدة تهتم في مختلف مفاصل وقضايا الحياة العامة التي تخدم المواطنين مبينا أن السياسة تتقدم على الأمن في التجربة الأردنية المتفردة على مستوى الإقليم والتي تحرص على التغيير السلمي وإحداث الإصلاح.(الساكت، ٢٠١١: ٢).

وقد تراجع تصنيف الأردن على سلم الفساد العالمي الأمر الذي آثار تساؤلات حول مدى جدية الدولة في محاربة الفساد وما يتفرع عنه من المحسوبية أو الواسطة وغيرها، في بلد حثت فيه كتب التكليف الملكي تبين وضع الأردن لسلسلة قوانين الفساد السياسي والإداري والمالي والمحسوبية أو الواسطة، ويرى محللون ومسؤولون أن تراجع الأردن من ٤٠ إلى ٥٣ على سلم منظمة الشفافية الدولية يعكس مناخا غير مستقر لجهة ترجمة التشريعات إلى آليات عمل قالبة للتنفيذ، وكان الأردن قد اقر في العام ٢٠٠٦ أول قانون يتعلق بهيئة مكافحة الفساد، ويجرم القانون في احد بنوده الواسطة والمحسوبية، التي تغلغلت على مدى عقود في الوعي الجمعي للأردنيين بالحبس مدة لا تقل على أربعة أشهر أو غرامة بين ٥٠٠-٥٠٠٠دينار أو

بكلتا العقوبتين ، إلا أن غياب الإرادة السياسية لدى الحكومات، وضعف الرقابة التشريعية ومؤسسات المجتمع المحلي المدني، وتقصير الصحافة والرقابة وضعف القضاء أدى ذلك إلى استفحال الفساد والواسطة والمحسوبية في المجتمع الأردني.(معايعة، ٢٠٠٦: ٢).

ان اثار المحسوبية تتمثل فيما يلي:

١) وضع الرجل المناسب في المكان غير المناسب.
٢) ان هناك هضم لحقوق طائفة من الاردنيين مقابل اعطاء مثل هذا الحق الى من لا يستحقه.
٣) إثارة النعرات الحساسيات بين صفوف الشعوب وإبقاؤها حية .
٤) ان ما سبق يجعل وتيرة الاحتجاجات تهب من جديد كلما خبت نارها.

ثانيا : الفقر والبطالة : أدت حالتي الفقر العوز والبطالة إلى أعباء معيشية مكلفة، وهبوط الطبقة الوسطى إلى مصاف الطبقة الفقيرة، بالإضافة إلى العجز الدائم في الموازنة، والزيادة المتصاعدة في حجم المديونية على الدولة، ووجود فئة قليلة تتحكم بثروات الشعب، ويعود السبب في ذلك إلى السياسات الحكومات السابقة.(مشاقبة، ٢٠١٤: ٥٤).

وقد قدرت منظمة العمل الدولية ارتفاع معدل البطالة في الأردن إلى ٣٠% مع نهاية العام ٢٠١٣ نسبة الى عدد السكان ، بينما تبلغ نسبة البطالة الفعلية لجميع الفئات نحو ١١.٨% حسب إحصاءات وزارة العمل الأردنية التي أكدت أن هذه النسبة تشمل فئة الشباب من الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وأشارت منظمة العم الدولية في تقريرها التي أصدرته في ٢٨ايار /مايو ٢٠١٤ أن معدل البطالة في الأردن يزيد على معدل البطالة في الشرق الأوسط الذي يبلغ ٢٧% تقريبا، وكان تقرير المنظمة الدولية قد ذكر أن أسباب البطالة ترجع إلى ما يلي : (تقرير منظمة العمل الدولية، ٢٠١٤: ١٠).

أ. قلة المشاريع الاقتصادية.
ب. ضعف الإرادة والإدارة السياسة الحكومية.
ج. مخرجات النظام التعليمي الذي لا يتوافق مع متطلبات السوق.
د. افتقار الباحثين عند العمل منن خريجي التعليم العالمي للمهارات اللازم.
ه. انتشار الوساطة والمحسوبية.

وتفيد بعض التقارير الاقتصادية أن الاقتصاد الأردني قادر على الصمود أمام التحديات ويخلق منها فرص أحيانا لامتلاكه ثروة بشرية مؤهلة على الرغم من شح الموارد المحلية، وبين أن أسباب الفقر في الأردن تعود إلى ما يلي: (الوزني: ٢٠١٣: ٣٥)

أ. فقر السياسات والخطط والبرامج الحكومية.

ب. عدم استغلال الطاقة البشرية بشكل علمي.

ج. زيادة نفقات الدولة حتى أصبحت أكثر من إيراداتها بسبب المحسوبية والواسطة وان الإيرادات الحكومية " ضرائب ورسوم" لا تغطي سوى ٧٣% من الانفاق الأمر الذي احدث تشوها هيكليا في الاقتصاد، إذ أن الأردنيين يدفعون ٥.٥ مليار ضرائب سنويا .

د. عدم استغلال الثروات الطبيعية في الأردن بشكل علمي، ومن أهم الثروات الطبيعة في الأردن أملاح البحر الميت، إضافة إلى الفوسفات والبوتاس، إذ أن الأردن يصدر سنويا من ٢٠٠-٣٠٠ مليون دينار، إلا أن ثروات البحر الميت غير مستغلة بالشكل الصحيح بسبب فقر السياسات الحكومية.

ه. يمتاز الاقتصاد الأردني بأنه اقتصاد خدمات سياحية، وبنوك، وصحة، وتعليم وامن، وهذا لا يعيب الاقتصاد إذا أحسن استغلاله ضمن سياسة اقتصادية ولكنه فقد المواطن.

و. الفساد السياسي الأمر الذي أدى الانعكاس على الأردن بشكل عام، مما أثر اثر على الاستثمار الداخلي والخارجي واثر على ثقة المستثمر المحلي والأجنبي وزعزعة ثقته بالاقتصاد الأردني، إضافة إلى الإجراءات والتعقيدات الروتينية تدفع المستثمر إلى الهرب.

ز. قوانين الموازنة المبنية على فرضيات غير واقعية أي وهمية وعدم وجود نظرة جدية إلى إعادة نظر مجلس النواب في البحث من الإسراف والحد من الانفاق وتخفضيها لما تقتضيه المصلحة العامة.

ح. العبء الضريبي على كاهل المواطن، إضافة إلى التهرب الضريبي لبعض الأفراد وقطاعات المجتمع بسبب المحسوبية والواسطة والرشوة، إذ أن هناك ما يقارب المليار دولار ، تهرب ضريبي سنويا.

ط. بيع مؤسسات الدولة الإنتاجية كالفوسفات ، والاتصالات ... وغيرها.

ي. عدم وجود تعرفه واقعية الأسعار والكهرباء الأمر الذي خلف تشوها في هذا دعم قطاع الكهرباء.

ك. عدم تشجيع قطاع الزراعة، إذ أن هذا القطاع بحاجة إلى دعم يجب العودة إلى الرزنامة الزراعية من حيث محاصصة المحاصيل الزراعية وتوزيعها على الأراضي حيث تحقق ربحا للمزارع والدولة والعمل تنشيط تقرير الفائض حتى لا تنخفض الأسعار وتحلق الخسائر بالمزارعين وبالتالي عزوفهم عن

الزراعة، وعدم وجود سياسات وبرامج زراعية، ثابتة ، إضافة إلى وجود متنفذين.

ويؤكد ذلك ما قاله الدكتور احمد جمال ظاهر إذ يقول :" لقد أصبح مالك الأرض الأصلي في منطقة الأغوار غريبا (أي خارج الأغوار) وأصبح فقيرا، ومن لم يكن من أهل الأغوار أصبح اهليا أي (من خارج الأغوار) وأصبح غنيا، ومن كان فقيرا زاد فقرة وبقي على سوء حاله، وبالتالي فقد بقي أهل الغور موزعين طبقيا مشتتين في علاقاتهم الاجتماعية، وإنتاجهم الاقتصادي. (ظاهر، ١٩٨٨: ١٤٣).

ثالثا : تعطل سبل التنمية : إن التنمية السياسية وعملية الإصلاح السياسي والتحديث في الأردن وكما هي في المجتمعات التنظيمية الدولية، هي مسؤولية المجتمع وليست مسؤولية الحكومة فحسب، لذا فإن دعوات الإصلاح تنطلق من فكر يؤمن بالتنمية بجميع نواحيها، وفكر يؤمن بان السلطة التنفيذية ما زالت تتوغل في توجهات المجتمع بصورة تخدم صيرورتها مما اثر على مفهوم نظرية الأمن الاقتصادي والوطني ونوعية الثقافة الاستهلاكية المجتمعية .(المشاقبة، ٢٠١٤: ٥٥).

ومن دون شك أن الإخفاقات التي تحققت على صعيد التنمية في الأردن، واللاعدالة في توزيع الثروة في الأردن وأكثر البلاد العربية، زاد من الضغوط التي أثرت على الحراك الاجتماعي والاحتجاجات الشعبية في الأردن، بالإضافة إلى فشل برامج التخطيط والسياسات الحكومية وعدم قدرتها على تجاوز المشكلات الاقتصادية المعقدة في الأردن مثل : المديونية، التبعية، التخلف الاقتصادي، اختلال الهياكل الاقتصادية ، الاختلال في معدلات الإنتاج .... الخ كان سببا في الاحتجاجات الشعبية في الأردن بسبب الفقر الشديد الذي يعاني منه الأردنيين، والأسباب وراء تعطيل سبل التنمية في الأردن تعود إلى ما يلي :

أ. فشل سياسات التنمية الحكومية : إذ أن الأردن مر بالعقود الثلاثة الأخيرة بتآكل الهياكل الاقتصادية، وظهور هياكل اقتصادية واجتماعية جديدة بفعل عوامل تتعلق بفرض منهج اقتصادي يجري في إطار النظام الرأسمالي العالمي وربط الاقتصاد الأردني بالدولار الأمريكي، حيث أصبح الاقتصاد الأردني تابعا اقتصاديا له، وفي الوقت نفسه مستغلة بشكل كبير، لذلك فإن أي سياسة تنموية في المراحل اللاحقة ستكون مشوبة بالصعوبات والتحديات.(عبد الله، ١٩٩٧: ١٠٠).

ب. هيمنة بيروقراطية مركزية على الاقتصاد والمجتمع مما يعرقل عملية التنمية الحقيقية.

ج. ضعف القاعدة الإنتاجية والاستثمارية التي تتركز في المجال الاستهلاكي .

د. استئثار فئات قليلة من المجتمع الأردني بمصادر القوة الاقتصادية والسياسية التي تعمل في قطاعات غير إنتاجية.

ه. الهوة بين الأغنياء والفقراء.

و. تقدير رؤوس الأموال الأردنية إلى المؤسسات المالية الغربية وهذا ما كان واضحا من خلال بيع مؤسسات إنتاجية وطنية أردنية مثل الفوسفات وغيرها من ملفات الفساد التي ما زال يحاكم عليها بعض الأشخاص الذين كانوا من المتنفذين.

وهناك أسباب أخرى أدت إلى تعطيل التنمية في الأردن ومنها :(الحمد، ٢٠١٠: ٢٥).

١- استهلاك المجتمع الأردني أكثر مما ينتج وخاصة الموارد الغذائية.
٢- ارتفاع المعدل السكاني، والتوزيع السكاني غير المتكافئ.
٣- ارتفاع مخرجات التعليم وضالة فرص العمل المعروضة محليا، وتأثر سوق العمل الخارجي والأوضاع السياسية الإقليمية والدولية.
٤- شح المواد الطبيعية في الدولة ، وعدم توفر رأس المال مما أدى إلى عجز ميزان المدفوعات.
٥- اعتماد الأردن على التمويل الخارجي في مشاريع التنمية، وعلى تحويلات أبناءه العاملين.
٦- التركيز في التنمية على قطاعات أكثر من غيرها والتوزيع غير المتكافئ وغير العادل في المشاريع التنموية.
٧- تراجع قدرة الإنتاج لسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني مستوى الجودة
٨- فقدان بعض الأسواق التقليدية للمنتجات الزراعية والصناعية خاصة الخضار بسبب عدم استقرار إجراءات التصدير والظروف السياسية.

وهناك أسباب اجتماعية أخرى دفعت إلى الاحتجاجات الشعبية سواء في البلاد العربية أم الأردن ومنها : (الاحمري، ٢٠١٢: ٢) :

١) غياب الاحترام : بسبب توهم الفاسدين بالكمال بسبب المال والسلطة.
٢) الحرمان المادي : نتيجة للفقر، والبطالة، والجوع، مما يولد في النفس الرغبة في الحقد والانتقام من السلطة والمجتمع.
٣) القهر العام : وهو الشعور بالتبعية الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وبحالة الاحتلال والاستعمار الأمر الذي يسبب الشعور بالنقص والمهانة.

٤) القيادة الصامدة التي لا تتراجع عن مواقفها.

إن من جملة القول أن العوامل الاجتماعية دافع مهم من دوافع القيام بالاحتجاجات، حيث ان المجتمع الذي يهيئ له كل أسباب المعيشة والرفاه يكون مجتمعا اكثر استقرارا وقيام الحركات الاحتجاجية في ربوعه امرا قد يكون من شبه المستحيل، فالعامل الاجتماعي لا بد من مراعاته والعمل على حفظ المجتمع من كل سبب يؤدي الى تنويره في مثل هذه الحركات، حتى يكون المجتمع مستقرا وينعكس ذلك على استقرار الدولة.

المطلب الثاني : الأسباب الثقافية

للأسباب الثقافية اثر كبير في ظهور الاحتجاجات والمعارضة بأنواعها، لا سيما عندما توجد نخب حاكمة هدفها احتكار السلطة دون أن تقر بمبدأ التداول السلمي للسلطة، ناهيك عن بطء تطور المؤسسات السياسية والقانونية التي تنساق مع ثقافة أحادية الجانب تمليها النخبة الحاكمة لضمان احتفاظها بالسلطة لأطول مدة ممكنة، وفي الوقت نفسه تسعى النخب الحاكمة إلى إثارة الصراعات والانقسامات بين القوى السياسية والاجتماعية الموجودة خارج السلطة، لا بل تمتد هذه الظاهرة إلى (الدائرة الضيقة) المتمثلة بأعضاء النخبة الحاكمة نفسها، وذلك لمنع ظهور بؤر ومراكز قوة وتأثير مستقلة عن الشخص الحاكم، مع إتباع أسلوب منع تكتل في جبهة قوية وذلك بالاعتماد على الأجهزة المساندة لسلطة الحاكم.(الغندور، ٢٠١٤: ١٤).

وفي حالة فرض توجه ثقافي أحادي من السلطة على باقي الأطراف السياسية والاجتماعية الأخرى سيؤدي إلى تدعيم المسار التصادمي والاستبعادي كونه يتناقض مع المسار الثقافي الموجه الذي تفرضه الرؤية التي لا تتوائم مع توجهاتها ، إذ أن أنموذج الثقافات الأخرى غير المرنة وغير القادرة على مواجهة المسار الثقافي الموجه الأحادي يجعلها تترسخ ضمن الخصوصية الثقافية الواحدة (ثقافة الخضوع، والاستعباد)، بمعنى تركز عناصر القوة في جانب واحد لتسود حالة الاستقطاب الثقافي الأحادي والمفروض على بقية الثقافات الأخرى. (مطر، ٢٠٠٥: ١٨٦-١٨٧)، ومن هنا نجد الأنظمة السياسية العربية تجمع في خصائصها بين النمط الأبوي والنمط الرعوي، ليكون هو النمط السائد في الحكم.(والي، ٢٠٠٣: ٩٣)، ولا تتوانى الأنظمة السياسية العربية الحاكمة في مواجهة القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية والمحتجة والمعارضة بقوة عندما تكون تلك القوى مصدر تهديد خطير للسلطة الأولى، وبالنتيجة ستتبع تلك القوى والمعارضة الأسلوب نفسه في الرد على الحكومة، لذلك فإن العلاقة بين القوى المعارضة والحكومة ستكون مشدودة إلى ثقافة عصبوية تقليدية تستند على ثقافات فرعية تشكل المرجعية السياسية والاجتماعية لها، وقد لجأت بعض الأنظمة السياسية العربية إلى سياسة التهميش الثقافي من خلال وضع العراقيل أمام بعض القوى والأقليات في ممارسة تقاليدها والإفصاح عن ذاتيتها بشكل علني، وبقيت الثقافة السائدة تنبع من الجماعة المسيطرة أو النظام السياسي الذي يمثلها دون إفساح المجال أمام مشاركة الجماعات الأخرى.(دهام، ١٩٩٩: ٥٢).

هناك مجموعة من الأسباب الثقافية التي أدت إلى الاحتجاجات الشعبية في الأردن وهي على النحو التالي :

أولا : غياب ثقافة الديمقراطية وسيادة ثقافة المحسوبية:

لم تنجز مرحلة الاحتجاجات الشعبية في الأردن ثورات الربيع العربي في البلاد العربية الأخرى أي تحول ديمقراطي ، وهي من أهم مظاهر هذا الربيع، ذلك أن الشعوب العربية استمرأت همتها وعبوديتها للأنظمة السياسية الحاكمة، إلا أنها كسرت حاجز الخوف، وخرجت بالملايين إلى الساحات والشوارع مطالبة بالتغيير الممثل بإسقاط بعض الأنظمة أو إصلاحها، فلا يمكن للثقافة الديمقراطية أن تحقق وتسود إذا لم يستطيع الناس التعبير عن آرائهم ومطالبتهم، فالناس قد اخذوا يعبرون عن أنفسهم كل حسب طريقته، فهناك الإسلامي والقومي واليساري وغيرهم، (الشياب، ٢٠١٤: ١٣٦-١٣٧).

ورغم أن البلاد العربية ومنها الأردن قامت بوضع دستور متوافق عليه نسبيا، وإقامة مؤسسات تمثيلية بناء على انتخابات نزيهة، والقبول بمبدأ التداول النسبي السلمي للسلطة،والإقرار بالتعددية السياسية، إلا أن ثقافة الديمقراطية في هذه البلدان لم تكن حاضرة بل لم يكن اختيارا سياسيا، ولم تكن ترجمة لنمط من التفكير ومنظومة وقيم وأخلاقيات للمناقشة والمنافسة، وذلك لسبب بديهي بان هذه الديمقراطية لم تكن قواعد استقرت وحظيت بالاحترام على غرار البلدان الديمقراطية العريقة، بل كانت ولا تزال، بدايات لتحول ناشئ صوب ثقافة الديمقراطية الذي يواجه مخاضا عسيرا ولا يعرف قواعد مستقرة بعد .. ولم تكن كذلك نتاج الاتفاق على قواعد العقد الاجتماعي بل كانت هذه الديمقراطية ضرورة رأستها مؤسسات الدولة العميقة التي ما زالت ترفض الديمقراطية كنظام حكم، وتقبل بنظام المحسوبية لاستمرار مصالح النخب السياسة الحاكمة وغير الحاكمة، وان قبلت بثقافة الديمقراطية وبثمارها ولو مرحليا في زمن القهر الديمقراطي .(الغندور، ٢٠١٤ : ١٤-١٥).

بدأت تتكرس بعد الاحتجاجات الشعبية العربية عامة والأردنية خاصة أنماط وقيم ثقافية سلبية كانت موجودة أصلا في ثقافة مجتمعاتنا العربية مثل ثقافة الواسطة والمحسوبية، وثقافة الاستبداد، وثقافة الفساد، وثقافة التطرف والعنف، والتفكير بالمؤامرة، وثقافة التبعية، ولكن لماذا ظلت البلاد العربية ومنها الأردن تمثل استثناء من عملية التحول الديمقراطي، كما أن ثقافة الفرقة والتجزئة أعمق الحواجز النفسية بين الشعوب العربية، ولقد حلت ثقافة الاستبداد محل ثقافة الديمقراطية، وثقافة الفساد واللامسؤولية مقابل ثقافة الاستبداد والمساءلة، وثقافة التطرف والعنف مقابل ثقافة الوسيطة والاعتدال، وثقافة الفتنة والصراع مقابل التعايش والسلم الأهلي، وثقافة الواسطة والمحسوبية مقابل ثقافة التنافس الشريف والأمانة، وثقافة الفرقة والتجزئة مقابل ثقافة الوحدة.(إبراهيم، ٢٠١٤: ٢٩).

ان هذه الثقافة ما هي الا ثقافة عدم الوعي بما ينتظر العلاقة بين المجتمعات والسطلة، حيث ان المجتمعات تحقق بكل ما تكرهه السلطة، والسلطة في غفلة ظانة ان المجتمعات مغيبة عما تفعله، فما هي إلا أوقات وإذ بالجماهير تنزع الى استبدال الحال بالحال، فتظهر الاحتجاجات وربما تطيح بالسلطة أو تقلق مضاجعها، وتصبح الرموز السياسية احد مطالب المحتجين والمنادى بمحاكمتهم وربما تستمر الاحتجاجات حتى تنال منه إما بالقتل أو فراره من البلاد .

ثانيا : انتشار ثقافة العولمة :

عرف البعض العولمة على أنها : التطور الطبيعي للحضارة" ويرى البعض أن العولمة هي " فرض النموذج الغربي بكل ألوانه المختلفة من اجتماعية وسياسية وسلوك وتربية وثقافة ما يتعلق بذلك ضمن سياق فكري في ظاهره السعادة وفي باطنه العذاب لدول خارج المنظومة الغربية ،ونظر البعض إلى العولمة نظرة موضوعية ومحايدة فعرفها بأنها :" جعل العالم مجالا لممارسة النشاطات الإنسانية المتعددة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ورأى البعض أن العولمة إذ تم النظر إليها من وجهة قانونية في العالم فإنها تكون تلك الظاهرة التي يسمح بزيادة الاعتماد المتبادل بين السكان في العالم بصورة تؤدي إلى تداخل المصالح الاقتصادية تشابكها وتمتد بتأثيراتها لتشمل باقي مجالات الحياة من ثقافة وإعلام وتعليم وعلوم وتكنولوجيا واتصال ... الخ. (طشطوش، ٢٠٠٧: ١٣-١٤).

وفي إطار الثورات والاحتجاجات الشعبية التي سادت العالم العربي فقد استخدمت العولمة عن طريق استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المتمثلة بالانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي (الفيس بوك، وتوتير، ورسائل SMS) ، ومع ثورة الاتصالات والمعلومات نستطيع أن نطلق على الحراك الشعبي الحراك الشعبي الالكتروني ، سواء كانت التجمعات أو الشبكات الشبابية، وهي من قوى المعارضة السياسية والأفراد المستقلين ولعدة سنوات تعمل على كشف ونقد المظالم والمفاسد وفي تحقيق قيم سياسية تشمل التغيير والإصلاح.(علوش وآخرون، ٢٠١١: ٣٧).

وقد استخدمت فئة الشباب في الوطن العربي عامة في الأردن خاصة وسائل العولمة الحديثة المتمثلة في وسائل الانترنت والتواصل الاجتماعي للتعبير عن مطالبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كالديمقراطية، والفساد السياسي والاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة الفقر، وارتفاع معدل البطالة،(علوش وآخرون٢٠١١: ٣٧-٣٨).

إن حريـة التعبيـر الـسياسي هـي إحـدى القـيم الـسياسية الناتجـة عـن ثـورة الاتـصالات والمعلومات في ظل ثورات الربيع العربي، وحرية التعبير كقيمة سياسية اجتماعية هي إحدى القيم التي يؤمن بها المجتمع العربي والإسلامي باعتبارها من صلب مبادئ الشريعة .(علوش وآخرون، ٢٠١١: ٣٨).

والثابت أن الشباب الأردنيين استخدموا ثورة الاتصالات والمعلومات في الاحتجاجات الشعبية من اجل أحداث تحولات سياسية واقتصادية في البلد، إذ أن الاتصالات والمعلومات أدت إلى انتشار رياح التحول من الشمولية إلى الديمقراطية لكن كل بلد عربي يختلف عن الآخر في الاستجابة للمطالب الشبابية تبعا للبيئة السياسية والثقافية المحلية.(الحبشي،٢٠١٢: ٢)

وقد وظف الشباب العربي ومنهم شباب الأردن ثورة الاتصالات والمعلومات الحديثة في عملية التعبئة والحشد للمظاهرات التي عمت معظم المدن الأردنية، واستطاعت هذه الثورة الاتصالية والمعلوماتية الالتفاف على جميع الحواجز التي كانت تصادر صحيفة أو تغلق مدونة وتقطع خط هاتف جوال، ومع اندلاع الاحتجاجات الشعبية قام الشباب بتحميل الأفلام والصور عبر مواقع الفيسبوك" والتوتيرـ الأمر الذي أدى إلى كسر حاجز الصمت والخوف في الوقت الذي حظر فيه على أجهزة الإعلام الحكومية تغطية المظاهرات .

إن كل الوسائل التي استخدمت بالمظاهرات هنا وهناك ما هي الا وسائل عولمية هذه الوسائل نقلت ما كان ينقل بالسابق بأشهر أصبح ينقل فور وقوع الحدث، وهذا هو الهدف النهائي للعولمة جعل العامل كله قرية واحدة.

ثالثا: تدني المستوى الثقافي:

لا شك أن تدني مستوى الثقافة أدى دوره في الاحتجاج ، لان التأثير في الرأي يعتمد الثقافة والإقناع بالرأي، وإتباع طرق علمية متطورة كوسائل كل الاتصالات والمعلومات لتحقيق الأهداف المطالب ،وفي هذا العالم المتغير، وفي إطار فلسفة الثورات، وأمام العبء الثقيل الذي يحمله الجيل على عاتقه لا بد من جيل من المتعلمين والمثقفين الذين يتصدون لثقافات الاستبداد والفساد والمحسوبية، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بالعلم والعقل والمنطق والانشغال بالكليات لا بالجزئيات الأساسية، وفي طار وعي كامل وواضح بأهمية الدور الهائل الذي يمارسه المتعلمون والمثقفون، لان قيمة الشعوب تقاس في هذا العصر بالرأي العام فيها، وقدرته على التأثير في الآخر.(الرميحي، ١٩٩١: ٩-١٠).

وفي الأردن هناك ضعف في التعليم الذي أدى إلى ضعف الوعي وتراجع في أدائه لهذه الظاهرة والتي كان من أسبابها قلة الموارد المتاحة، وعدم القدرة على اجتذاب الكفاءات المتميزة

للعمل في مهنة التعليم، وعدم القراءة وتطوير الإنسان لذاته، إضافة إلى ضعف الوسائل المساندة في عملية التعليم كالتكنولوجيا أشكالها.(الذنيبات، ٢٠١٤: ١).

وللدعوة الحقيقية التي يجب أن تطرح على الساحة المحلية الأردنية هي العمل على التعليم من اجل الدعوة إلى حل جملة النضوج العقلي، وما زال العقل العربي مقيدا إلى ما قبل قيام الثورات التي كانت تحولا فعليا في ميكانزمات العقل العربي الذي كسر حاجز الخوف وأصبح يطالب بالقضاء على الفساد بأنواعه وحريته والعدالة(الذنيبات،٢٠١٤: ١-٢).

ويمكن القول أن هناك جملة من الأسباب والدوافع الثقافية التي أدت إلى الاحتجاجات الشعبية في الأردن ومنها :

١) هجر الكتاب في الأبحاث العلمية والاعتماد على الانترنت.
٢) انخفاض مستوى الجدية في متابعة الطلبة والتهاون من قبل أعضاء هيئة التدريس حيال ذلك.
٣) كثرة التسرب من دور العلم من قبل الجيل وهذا أدى إلى عدم اكتساب الثقافة الكاملة.
٤) محاكاة المناهج العربية للمناهج الغربية الأمر الذي أدى إلى جيل إنصاف عربية وأنصاف غربية.
٥) الاعتماد على الثقافة التي غزت الوطن العربي مثال الدراما(المسلسلات) التركية المدبلجة، وستار أكاديمي ، وعرب أيدول.

وتلك الأسباب كانت من جملة الأسباب التي أدت إلى تدني مستوى التعليم والتخلف العلمي في العالم العربي، بالإضافة إلى ظاهرة الغش المتفشية في المدارس، وأوضاع المعلمين في العالم العربي عامة والأردن خاصة، وقد تراجعت عملية الاهتمام بالعلم بسبب أوضاع المنطقة وخاصة في الفترة التي أعقبت عام ١٩٩٠، هذا بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي السيئ لبعض البلاد العربية ومنها الأردن، الأمر الذي أدى إلى هجرة الكفاءات، بالإضافة إلى عامل الفقر واندثار الطبقة الوسطى التي كانت تعمل على الموازنة ما بين الطبقة العليا والفقيرة وتدني مستوى المعيشة جعل المعلم يفكر بعمل آخر بالإضافة إلى عمله الأساسي لأن راتبه لم يعد قادرا على تلبية حاجات أسرته كما أن عدم متابعة المستوى التعليمي من قبل إدارة المدرسة أو الموجهين، وسوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت. (شبر،٢٠١٢: ٣)

الفصل الثاني

الإصلاح السياسي (المفهوم والدوافع)

مع مرور أكثر من عامين ونيف على الحراك السياسي في الأردن، تظهر مشكلة تعريف حقيقة الإصلاح السياسي، وكأنها المعضلة الأكبر في الأردن هي ظهور محاولات توظيف واضحة من قبل قوى متعددة لهذا المفهوم، فعلى سبيل المثال، لا يمكن إيجاد أي نوع من الالتقاء الفكري بين القوى القديمة المحافظة والقوى الناشئة في كيفية المضي قدما نحو الإصلاح، فالفريق التقليدي المحافظ، يرى في الإصلاح السياسي تهديدا للمكتسبات التي حققها عبر آلية الحكم السابق.

من هنا، عملت هذه الفئة على تسويق فكرة الإصلاح بصورة مشوهة، بحيث يعمل على إظهار هذه الفئة وكأنها الأكثر قلقا على مصير الدولة والعرش، فجاءت مناكفاتها المستمرة تحت إطار ضرورة المحافظة على الملك نفسه، وفي بعض المناكفات نتاجا لأمور بسيطة جدا ولحين اخر اتخذ ظهور القوى الناشئة في نبراته المطالبة المرتبطة حصريا بموضوع الفساد ومكافحته ومحاسبة شخوصه.

وقد شهد الأردن خلال القرن الحالي خطتين تنمويتين أولهما تلك التي غطت الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ والتي تمثلت ابرز أهدافها العامة في فيما يلي: رفع معدلات النمو الاقتصادي إلى معدلات اعلى من معدلات النمو السكاني، واستكمال سياسة الانفتاح على العالم، واستكمال إصلاح الأطر القانونية والإدارية التي تحكم النشاط الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي وتعظيم دور الادخار الوطني وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع مكاسب التنمية.

أما الخطة التنموية الثانية فهي التي تغطي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ فتميزت عن سابقاتها بأن إعدادها تم في اطار واسع من المشاركة بين مختلف فئات المجتمع مما يكرس نهج الشفافية والاستقرار، كما تم الحرص على إيجاد انسجام بين مشاريع هذه الخطة وبين الظروف التمويلية المتاحة من خلال الموازنة العامة للدولة. والفترات التنموية من ٢٠٠٦ -٢٠١٠و٢٠١١-٢٠١٤ فانه تتميز بنوع من النمو الاقتصادي.

يعالج هذا الفصل قضية الإصلاح السياسي وأثر ذلك على الاستقرار السياسي في الأردن ويتكون هذا الفصل من مبحثين رئيسين هما :

المبحث الأول : الإصلاح السياسي: التعريف والدوافع

المبحث الثاني : التعريف بالإصلاح السياسي.

المبحث الأول :الإصلاح السياسي: التعريف والدوافع

إن الإصلاح مطلب مستمر للأمم والدول والجماعات، وهو عملية تغييرية مهمة لكل كائن، طبيعي أو معنوي، ليصلح ما وقع من خطا أو يجدد ما ضعف من قوة ، ولا يشترط، أن يرتفع مطلب الإصلاح بدافع من حاجات طارئة، ولكن ربما تعزز النوازل الحاجة للإصلاح، وفيما يخصنا في الأردن فإن الذي يؤكد الحاجة إلى التنادي بالإصلاح هو ما حدث منذ الاستقلال، وبصورة أكثر تحديدا ما حدث في الثلاثة عقود الماضية من أحداث سياسية، واجتماعية واقتصادية، ولا شك أن الأزمات الاقتصادية في البلاد الناتجة عن التحولات السكانية، وقلة الموارد الاقتصادية، والعلاقات مع دول الجوار، وأحداث العراق وسوريا وضعت الأردن في مواجهة مع الخارج غير مسبوقة.

إن مما يدعو الحاجة الشديدة إلى الإصلاح هو التغيرات الجوهرية في مفهوم الدولة ودورها ألبطريركي (الأبوي) ، لقد اخذ الشكل التقليدي للدولة يتراجع لصالح دولة حديثة يبرز فيها المجتمع المدني ليعمل وسيطا بين الحكومة والمجتمع، ومن خلال التطور المعاصر بدأت تبرز مفاهيم جديدة في واجبات الدولة وطبيعة السلوك السلطاني للحكام والملوك، لذات السبب كانت الثورات باعثها السياسي ومحركها (الدولة للجميع)، وليست ملكا لأحد بعينه، ولم تكن من اجل خدمات الصحة والتعليم ولتنظيم الحياة المعاصرة كما هو الآن.

فالإصلاح السياسي يجب ان يشمل الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على كل الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات بشكل عام والدولة الأردنية خاصة قدما، ومن غير ابطاء وتردد، وبشكل ملموس في طريق نظم ديمقراطية، والديمقراطية هي ذلك النظام الذي تكون فيه الحرية هي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي تداول السلطة وتقوم على الاحترام المتبادل.

يتناول هذا المبحث من مطلبين هما :

المطلب الأول : التعريف بالإصلاح السياسي .

المطلب الثاني : دوافع الإصلاح السياسي.

المطلب الأول : التعريف بالإصلاح السياسي

إن الإصلاح يعني الانتقال من واقع سلبي مأزوم قائم إلى وضع جديد أفضل وأحسن وأكثر استدامة وبقاء، فعملية الإصلاح ليست جديدة أبدا، بل هي صميم أي جهد بناء وأي حكم استهدف تحسين أوضاع الدولة أو الأمة أو الشعب، والإصلاح السياسي يرتبط بالضرورة بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي وبخاصة ما كانت تشتمل عليه من استعراض للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة والتوجيه بسياسات اقتصادية وإجراءات جديدة، إن عملية الإصلاح السياسي ينبغي أن تنبع من الداخل (داخل الدولة)، وتشارك بها مؤسسات الدولة، والأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، ولا بفرض الإصلاح من الخارج، فالإصلاح كمفهوم هو مستقر ومرتبط في وعي الشعوب، وهي تشارك في صنعه ومن شانه أن يغير الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى الأفضل ، في إطار منظومة ديمقراطية متكاملة.(السيد، ٢٠١١: ٢٢-٢٣)

إن الإصلاح الحقيقي كمفهوم يبدأ من احترام الدستور وإصلاحه، ويصون كرامة الإنسان ويحمي حقوقه وحرياته، ويتعامل مع الأمة باعتبارها مصدر السلطات قولا وعملا ويقوم في ظل التعددية السياسية التي تعبر عن طموحات ورغبات الناس، وأحزاب وطنية تمتلك برامج للحكم وتتنافس فيما بينها.

في هذا المطلب سيتم مناقشة مفهوم الإصلاح السياسي ونقيضه الفساد، وسيتم تعريف لكلا المفهومين، وعلى النحو التالي:

أولا مفهوم الإصلاح السياسي

ثانيا : الإصلاح السياسي والمفاهيم الأخرى

أولا مفهوم الإصلاح السياسي:

التغيير أي التغيير السياسي، وبناء الديمقراطية، والتغيير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والثقافي، وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة، والتركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها، والتعبئة الجماهيرية واستقلالية أجهزة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين وكذلك تمكينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور والقانون. (السيد، ٢٠١١: ٢١-٢٢).

كما يعرف الإصلاح: " بأنه تغيير أو تبديل نحو الأفضل ، في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، وإزالة بعض التعسف أو الخطأ، والإصلاح يوازي فكرة التقدم، وينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الأفضل وخاصة التغير الأكثر ملائمة من اجل تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الإنساني (السيد، ٢٠١١ : ٢٢) ، وهناك من يعرف الإصلاح السياسي بأنه تغيير في أنماط السلوك والمفاهيم والأفكار وممارسات الفرد (الحكومة)، بهدف تحسين الأداء بأنواعه وتحقيق أهداف الإدارة العليا بكفاءة وفاعلية.(Montegomry, 1986, 218.)، وهو أيضا التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكات مؤسسات فاسدة، متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة الظلم، أو تصحيح خطا أو تصويب اعوجاج، والإصلاح السياسي هو خطوات فعالة وجادة تقوم بها الحكومات والمجتمع المدني نحو إيجاد نظم ديمقراطية حقيقية تكون فيها الحرية القيمة العظمى والأساسية وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤوي إلى تداول السلطة، وتقوم على احترام جميع الحقوق مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها السلطة التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل، والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بكل تنوعاتها الفكرية(المشاقبة، ٢٠١٤ : ٣٠-٣١). ويعتبر الإصلاح السياسي ركنا أسياسيا مرسخا للحكم الصالح، ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الانجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمساءلة والرؤية الإستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية، وتصحيح لمساراتها ولصيغها الدستورية، والقانونية، بما يضمن توافقا عاما للدستور وسيادة للقانون، وفصلا للسلطات، وتحديدا للعلاقات فيما بينها وهو التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية (السيد، ٢٠١١: ٢٥).

ثانيا : الإصلاح السياسي والمفاهيم الأخرى:

يتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع مفاهيم ومصطلحات سبقته ودرج على استخدامها مثل، التنمية السياسية، التحديث السياسي، والتغير السياسي، وجميعها تصب في حالة التحولات التي تحدث في النظام السياسي مع اختلاف في نقاط التركيز والأسلوب في التعامل مع مضامين واليات هذا التحول ضمن إطار الجوهر أو المظهر " الشكل أو المضمون" فالتغيير السياسي يشير إلى التحول في الأبنية أو العمليات أو الغايات بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية بمضامينها مثل السلطة والإجبار والنفوذ السياسي، داخل الدولة أو علاقاتها الخارجية، أما التنمية السياسية فهي الفعل أو العملية التي تهدف إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة، وتعني كذلك نمو وتطور قدرات النظام السياسي على تعبئة الموارد المادية والبشرية من اجل تحقيق أهدافه وغاياته، وهي لدى البعض نمو المؤسسات والممارسات الديمقراطية إذ أن جوهر التنمية كعملية وفعل مخطط وإداري هو بناء الديمقراطية وللتنمية عدة أغراض منها : زيادة قدرة النظام السياسي، التمايز البنائي والوظيفي وتحقيق اكبر قدر من المساواة من خلال الخضوع لمبدأ سيادة القانون، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية على المستويين المحلي والوطني، واعتماد معيار الكفاءة وحدها كمعيار للتوظيف الإداري والسياسي:" التجنيد السياسي" وإذا أمعنا النظر في هذه الأعراض تتعلق جلها في عملية بناء الديمقراطية (المشاقبة، ٢٠١١ : ٣٢).

ان الإصلاح أو فكرة الإصلاح ترتبط بأزمة وفكر الأزمة، لذلك يحمل المفهوم الأزمة التي تتمثل في عدم قدرة النظام العربي القائم على الحركة والتعامل مع عصره وظروفه، وقد ظل المجتمع العربي الإسلامي يواجه أزمة دورية في التاريخ بسبب اعتبار الإسلام مرجعية شاملة صالحة لكل زمان ومكان، وكثيرا مالجأ الحكام العرب والمسلمون إلى التجديد أو الإصلاح رغبة في تنشيط قواهم السياسية لمواجهة أخطار وتحديات داخلية وخارجية، ولكن فكرة التجديد أو الإصلاح كان تمثل مجرد تعديلات شكلية في الواضع الراهن (Status quo) بقصد تحريكه لتجنب الصدام أي خطوات تكتيكية مؤقتة يعود بعدها النظام إلى الاستمرار أو الوضع السابق الذي كان عليه (Restoration) وبالتأكيد لن يكون مثل الماضي تماما بسبب حركة التاريخ. أما صحوة الإصلاح الحالية فإنها تأتي ضمن متغيرات دولية وموجة ديمقراطية، وحقوقية جديدة يصعب الهروب أو الاحتيال عليها بإصلاحات غير حقيقية " (علي، ٢٠٠٥ : ١١).

ولا شك أن هناك علاقة مباشرة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية حيث أن التنمية السياسية تعني الانتقال من نظام إلى آخر أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات

والاستجابة للمطالب النابعة من بيئته الداخلية والخارجية ومن الممكن إطلاق التنمية السياسية على السلوك أو الفعل أو العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة، والإصلاح السياسي أصبح مطلبا أساسيا تردده الحكومات والدول والشعوب والأفراد بغية الحصول على الحرية والعدل والمساواة والحد من الفقر والبطالة ، وذلك لا يتم إلا من خلال انتهاج الحكومات سياسات تصحيحية تهدف إلى إحساس المواطن بقيمته وكرامته والمحافظة على حقوقه وتعريفه بواجباته ، كي يتمكن من التكيف والانسجام مع متطلبات التقدم، والحضارة ومستجدات الحياة السياسية وخلاف ذلك يؤدي إلى نتائج عكسية تؤدي إلى الحراك الشعبي، والاعتصامات والمظاهرات واستخدام العنف.(المشاقبة، ٢٠١٤، : ٣١-٣٢).

ويمكن ان نؤرخ لمصطلح الإصلاح بأنواعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي بربطه مع مبادرة الشرق الأوسط (الكبير) بعد أن تبناها لقاء مجموعة الثمانية، فقد أصدرت عقب اجتماع(جورجينا) في ٩ حزيران ٢٠٠٤ م "وثيقة شراكة من اجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، ثم صدرت وثيقة " خطة مجموعة الثمانية لدعم الإصلاح" (علي، ٢٠٠٥، : ١٢) .

إن القيم المتجسدة في الشراكة (حسب وثيقة الشراكة) التي تقترحها هي قيم عالمية ، فالكرامة الإنسانية والحرية والديمقراطية وحكم القانون والفرص الاقتصادية والعدالة الاجتماعية هي تطلعات عالمية، وهي تنعكس في مواثيق دولية ذات صلة مثل " الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" ويمكن تبني هذه القيم كتعريف وأهداف للإصلاح، ولكن الأهم من ذلك ما يمكن أن يعتبر البعض حكما قيميا وهو عالمية هذه المبادئ أو القيم(علي، ٢٠٠٥: ٢).

وبنظرة سريعة على المشهد العربي، نجد أن الصورة مختلفة كليا، فقد تميزت البيئة السياسية العربية خلال نصف القرن الماضي بعسكرة الحكم وتركيز السلطة سياسيا وأمنيا وعسكريا، في شخص رئيس الدولة، كما تميزت الحقبة المعاصرة بسيطرة الحكومات على القرار في جميع الشؤون التي تتعلق بحياة الناس ومستقبلهم، وانعدام المساءلة بجميع أشكالها الدستورية والقانونية والأخلاقية، وقد ترافق ذلك مع غياب قواعد واضحة ومستقرة للعمل السياسي وللتقاليد الديمقراطية، وطغيان الاعتبارات الشخصية في مختلف المجالات والمستويات مما أدى إلى عدم تداول السلطة بطريقة سلمية، وتهميش المعارضة بل إلغاء دورها كليا، وذلك بسبب عجز الأنظمة السياسية عن استيعاب القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة وخاصة الشباب والمرأة، وانعدام الحوار مع قطاعات واسعة من المجتمع مما أدى إلى أن تفقد القطاعات الثقة في جدوى العمل السياسي، الأمر الذي أدى إلى التشكيك في شرعية الأنظمة نفسها، (عبيدات، ٢٠٠٥ : ١٤٣-١٤٤) .

والإصلاح السياسي المطلوب في المجتمعات العربية يقصد به :" عملية تحول هذه المجتمعات من مجتمعات استبدادية شمولية أو سلطوية إلى مجتمعات ديمقراطية ليبرالية" وهذا يعني ما يلي:

أولا : عملية تغيير اجتماعي مخطط تتحقق عبر سلسلة من المراحل والإجراءات ولا تتم مرة واحدة أي عملية مجتمعية تخص المجتمع السياسي كله في الدولة، تخص الحاكمين والمحكومين، وترتبط بالقيم والمؤسسات(علي ، ٢٠٠٥: ٣.

ثانيا : حدوث تغيير له رؤية إستراتيجية محددة هدفها تحويل الطبيعة الشمولية للنظم السياسية العربية ولعملية الحكم ومؤسساتها وآلياتها إلى نظم ديمقراطية(المؤسسات، وليبرالية(القيم والمفاهيم).

ثالثا : إن هذا التغيير الديمقراطي والليبرالي محكوم بالتجربة التاريخية لظاهرة السلطة والحكم في المجتمعات العربية وبالخطة التاريخية التي تعيشها هذه المجتمعات الآن في علاقاتها مع المجتمع العالمي (علي، ٢٠٠٥ : ٣).

في ظل مناخ الفساد تغولت مراكز القوى، وامتدت أذرعها ومصالحها إلى جميع المجالات، وتطورت خبرات وإمكانيات الفاسدين من أصحاب النفوذ وأصحاب القرار ، فتعاملوا مع المؤسسات العامة باعتبارها ملكيات خاصة، واستغلوا هشاشة الأطر الديمقراطية القائمة، فأمعنوا في تزيينها وتعطيل مفعولها كليا أو جزئيا، وتوجيهها أحيانا في الاتجاه المعاكس، مما أدى إلى اختلال توازن علاقة الدولة بالمواطنين وبالمجتمع في السلم والحرب(عبيدات، ٢٠٠٥ : ١٤٤).

والفساد هو نقيض الإصلاح وهو : مشتق من الفعل اللاتيني rumpere بمعنى الكسر أي أن شيئا ما تم كسره قد يكون سلوكا أخلاقيا أو اجتماعيا أو قاعدة إدارية وفي السعي لتعريف الفساد وجد انه يرتبط بفعل لا أخلاقي وغير قانوني، إلا أن مثل هذا التعريف يبقى ناقصا لأنه يتجاهل أبعاد الفساد الأخرى كما يشير الجدل حول مدى دقته وترجع هذه الإشكالية إلى أن الفعل اللاخلاقي يتباين من مجتمع لآخر الأمر الذي اوجد تعدد تعريفات للفساد ويثير الشق القانوني بعض النواقص، فالأفراد أو المجموعات المسيطرة على الحكم، بما يمكنهم ذلك من وضع القوانين والسياسات يمكن أن يمنحوا أنفسهم الحق القانوني الانخراط في أفعال أو أنشطة فاسدة بوضع أنفسهم فوق القانون (فريد، ٢٠٠١، : ٢٢٤).

ومما سبق نستطيع القول أن الفساد هو :" سوء استغلال السلطة والنفوذ المستمدة من المنصب أو من العلاقات من اجل عدم الإذعان لمبدأ المحافظة على الحدود بين المؤسسات الذي ينصب على : " أن العلاقات الشخصية أو العائلية لا ينبغي أن تلعب أي دور في القرارات

الاقتصادية التي يتخذها الموظفون المعنيون في القطاع الخاص أو الحكومة" . إن نشأة الفساد ترتبط بالتحديث الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السريع الذي يغير في القيم الأساسية للمجتمع، وبالتالي فإن الفساد في المجتمع الحديث لا ينتج عن انحراف في السلوك، لكن الصراع بين القواعد والقيم الحديثة والتقليدية يفسح الباب للأفراد للإتيان بأفعال لا يمكن تبريرها بأي من تلك القواعد (مي، ٢٠٠١ : ٢٢٤).

ان الإصلاح عدو الفساد فإذا حل الفساد حل الإصلاح، وإذا كان هناك إصلاح انحسر الفساد، فالقائمون على الإصلاح يجب ان يكونوا على درجة من الصلاح قبل البدء بعملية الإصلاح وهذا هو المطلوب من هؤلاء حتى يثق الناس بهم وبأعمالهم الإصلاحية حتى يكونون عونا لهم وهم في طريقهم الإصلاحية.

المطلب الثاني : دوافع الإصلاح السياسي

لابد من وجود دوافع للإصلاح السياسي، وهذه الدوافع في مقدمتها استشعار الناس للقيام بالضغط على السلطة لتقوم بالإصلاح الا وهو الخلل والفساد الذي تحط رحاله في اجهزة السلطة، ولذلك فإن الفساد والإصلاح اذا حل احدهما رحل الاخر، فالإصلاح السياسي له دوافع والحالة هذه ومتطلبات ومرتكزات الإصلاح ومن هنا سنتناول هذه الدوافع والمتطلبات وعلى النحو التالي:

أولا : العوامل الدافعة للإصلاح : هناك عدة عوامل تدفع إلى الإصلاح السياسي في ظل الفساد(المشاقبة، ٢٠١٤: ٣٢):

- الرغبة في تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي، وهو ما يتطلب إصلاح البنية السياسية والمؤسساتية وتحفيز جهود المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير.
- والرغبة في رفع مستوى المعيشة، ومحاربة الفقر والبطالة، وتحقيق وحدة النسيج الاجتماعي، وحماية مصالح الأقليات العرقية والاثنية والدينية.
- الرغبة في التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية خاصة بعد أحداث : " أيلول سبتمبر ٢٠١١م، وما تلاها من أحداث في العراق وأفغانستان وربط الإسلام بالإرهاب والخلط ما بين المقاومة والإرهاب.

هناك عوامل معيقة لعملية الإصلاح السياسي في الاردن ومن أهمها : عدم جدية بعض الأنظمة العربية في عملية الإصلاح بالإضافة إلى أن النظم تعمد إلى اتخاذ إجراءات شكلية قد توحي بوجود توجه انفتاحي بهدف مواجهة المطالب الداخلية والضغوط الخارجية التي قد تتعرض لها دون أن يعني ذلك توجها حقيقيا للإصلاح وتوسيع نطاق المشاركة السياسية هذا إلى جانب الثقافة السياسية لدى بعض قطاعات المجتمع العربي، ومحاولة فكرة الإصلاح، والديمقراطية باعتبارها نتاجا للفكر العربي، ومحاولة خارجية للتدخل في الشؤون العربية الداخلية أو انطلاقا من فهم قاصر للدين الإسلامي يرى بوجود تعارض بينه وبين قيم الديمقراطية والإصلاح السياسي، ويرتبط بذلك العديد من القيم التي يمكن أن تشجع على عملية الإصلاح مثل الحوار وقبول الآخر ووجود شكل سلمي بتداول السلطة ليس فقط داخل مؤسسات الحكم وإنما في كافة المؤسسات الأخرى إذ يلاحظ سيطرة فكرة الحكم المطلق والجمود على العديد من هذه المؤسسات ، هذا إلى جانب ضعف مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي، خاصة وأن أكثر هذه المؤسسات هي الأكثر قدرة على الضغط على الحكومات والأنظمة العربية لإجراء اكبر قدر من الإصلاح والتغيير(محمود، ٢٠١٢ : ٢١).

وتتعدد العوامل الدافعة نحو الشروع في عملية الإصلاح السياسي في الاردن ما بين محددات أو عوامل داخلية وأخرى خارجية تنبع من البيئة الخارجية (إقليمية أو دولية) تتمثل المحددات الداخلية في (سلامة، ٢٠٠٧: ٣).

١- ضرورة الاتفاق على معنى محدد للإصلاح السياسي.
٢- القوى الدافعة لعملية الإصلاح، فالشروع في عملية الإصلاح يرتهن إلى حد كبير بتوجهات القوى السياسية ومصالحها وأهدافها والعلاقات فيما بينها.
٣- الثقافة السياسية السائدة : التي لها دور حاسم في عملية الإصلاح والتحول نحو الديمقراطية.
٤- قوة المجتمع المدني حيث يؤدي دورا محوريا في عملية الإصلاح من خلال تنمية الثقافة الديمقراطية المتعلقة بالتسامح والمساواة وقنوات التعبير عن المصالح وتمثيلها.

أما المحددات الخارجية فهي النابعة من البيئة الدولية وأهمها :

الضغوط الخارجية التي تتعرض لها الدول العربية ومنها الأردن خاصة بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) والتي فسرتها الولايات المتحدة بأنها نابعة من غياب الديمقراطية في بعض الدول العربية وهو الأمر الذي أدى إلى ازدهار ثقافة العنف وسياسة الإرهاب في المجتمعات العربية، وامتدت آثارها إلى تهديد امن الولايات المتحدة بصورة غير مسبوقة(سلامة، ٢٠٠٧: ٣، ٤).

وللإصلاح عدة مرتكزات نجملها بما يلي:

١- دستور ديمقراطي يتضمن: التأكيد على المواطنة المتساوية مع أفراد الشعب، السيادة للشعب، سيادة أحكام القانون على الجميع، ينص على مبدأ تداول السلطة بين جميع القوى السياسية، وجود مؤسسات ديمقراطية تتولى تحويل الديمقراطية إلى مؤسسات فعلية وليست مجرد قيمة عليا.
٢- التعددية السياسية التي تستوجب الشفافية وحرية تداول المعلومات .
٣- التعددية ترتبط بدرجة ما من التنافسية بما يضمن قدرا من التوازن بين أركان النظام.
٤- تقوم التعددية على مبدأ محاسبة النخبة والمساءلة والرقابة على أعمال المسؤولين على كافة المستويات(سلامة ، ٢٠٠٧: ٢-٣).

٥- وجود الرغبة في تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي، وهو ما يتطلب إصلاح البنية السياسية والمؤسساتية وتحفيز جهود المشاركة السياسية وحرية التعبير(المشاقبة، ٢٠١٤: ٣٠).
٦- وجود الرغبة في رفع مستوى المعيشة ومحاربة الفقر والبطالة وتحقيق وحدة النسيج الاجتماعي، وحماية مصالح الأقليات العرقية والاثنية والدينية(المشاقبة، ٢٠١٤: ٣٠).
٧- وجود الرغبة في التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية وخاصة بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١، وما تلاها من أحداث في العراق وأفغانستان وربط الإرهاب بالإسلام والخلط ما بين المقاومة والإرهاب(الكتبي، ٢٠٠٩: ٢).

ويبقى القول ان العوامل الدافعة للإصلاح متعددة الأشكال والألوان، ومتعددة الوسائل، وهذه العوامل ما هي الا دوافع ومستحقات للخروج من حال الى حال متدنية المستوى الى راقية المستوى فالعوامل الإصلاحية لا يستطيع احد حصرها فيما أوردناه ما هو الا اجتهاد، ربما قد يأتي آخر بعوامل أخرى.

ثانيا : متطلبات الإصلاح السياسي :

ان للإصلاح السياسي متطلبات، وهذه المتطلبات بمثابة ركائز لا يكون للإصلاح السياسي الا بوجود متطلبات فإن وجدت كان الإصلاح وان غابت غاب الإصلاح وبالقدر الذي تتوفر فيه المتطلبات يتوافر الإصلاح وهذه المتطلبات هي :

١- التنمية السياسية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة، ووجود جهاز إداري كفء قادر على تنفيذ سياسات وبرامج الحكومة في شتى الميادين والمستويات (المشاقبة، ٢٠١١، : ٥).
٢- تعددية سياسة تعبر عن طموحات الناس، وأحزاب وطنية تمتلك برامج للحكم وبينها تنافس وطني ومستعدة للدفاع عن الإصلاح المؤسساتي وانتخابات حرة نزيهة ودورية يشارك فيها كافة شرائح المجتمع وتمثل إدارة المواطنين تمثيلا صحيحا (احمد وآخرون، ٢٠٠٦، : ١٤٢).
٣- تجفيف منابع الفساد، إذ أن الفساد هو أهم التحديات ، والعائق الأكبر أمام التنمية، (احمد وآخرون، ٢٠٠٦، : ١٤٢).
٤- تصويب علاقة السلطة بالمجتمع في الأردن وذلك بمؤسساته المشاركة السياسية في إطار بيئة ديمقراطية والاعتراف بمؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز دورها كقنوات مشاركة، الأمر الذي يتطلب بالضرورة تعميم الثقافة المدنية وإشاعة ثقافة الحوار

وترسيخ مفهوم المواطنة بأبعادها السياسية والقانونية ، والالتزام بهذا المعيار في علاقة الدولة بالمواطنين، (احمد، وآخرون، ٢٠٠٦، : ١٤٩).

٥- الانتقال من الحالة الدكتاتورية وسيطرة الحزب أو النظام الواحد، نحو دولة المواطنة، القائمة على الحقوق والواجبات بموجب الدستور والقوانين، وحيث وفرت التجارب الإنسانية جملة من الحلول للانتقال من مرحلة الديكتاتورية إلى مرحلة الديمقراطية، استنادا إلى أسس فرضتها عوامل متعددة، ولعل من أبرزها تجربة جنوب أفريقيا إذ أن مؤسسات المجتمع المدني لعبت دورا مهما في تحقيق الأمن إلا أن تلك التجربة ليست الحل الأمثل لإنهاء أي صراع سياسي في أي مجتمع آخر (احمد وآخرون، ٢٠٠٦، : ١٤٩).

٦- استهلاك المعرفة المتاحة على شبكة الانترنت، وذلك بالتفكير المنهجي في تأسيس متكامل لمجتمع المعلومات ووضع أسس راسخة لمجتمع المعرفة بمعنى آخر التحول إلى مجتمع المعرفة، ولا يمكن لمجتمع المعرفة أن يتشكل إلا في ضوء ما يسمى(اقتصاد المعرفة)لان هناك فرق واضح في المجتمعات التي تعرف والأخرى التي لا تعرف وغير القادرة على إنتاج المعرفة. (يسين، ٢٠٠٩، : ٣٢-٣٣).

٧- التحول من الأمن النسبي إلى ما يسمى (مجتمع المخاطر العالمية) حسب نظرية العالم الألماني (ايرلي شبيك) الذي يقول: إن المجتمع تزداد فيه الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء وهو مجتمع خطر، وأن المجتمع الذي تزيد فيه معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب هو مجتمع خطر أيضا،وقد يؤدي ذلك إلى وجود ثورات اجتماعية وازمات ثم إلى أحداث عنف.(يسين، ٢٠٠٩، : ٢٩) .

٨- التحول من النموذج القديم للأمن القومي إلى ما يسمى نموذج الأمن القومي المعلوماتي ولقد رأينا إبان أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة ، كيف أن عدد من الأفراد استطاعوا النفاذ إلى مواقع القوة الأمريكية وضربها في الصميم. (يسين، ٢٠٠٩، : ٢٩).

ان المتطلبات السابقة قد لا تتوافر عند كل دولة تريد الإصلاح، ولكن بالشيء المتوافر يكون الإصلاح السياسي بقدره ووجود بعضا من الإصلاح خير من ان لا يكون إصلاحا.

المبحث الثاني : الإصلاح السياسي والاستقرار

ان وجود الإصلاح لدليل على وجود الاستقرار، والاستقرار السياسي أمر تسعى إليه الأمم والشعوب، لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار، ومفهوم الاستقرار السياسي مفهوم نسبي تختلف بعض مفرداته حسب المجتمعات، كما تختلف تعريفاته ومعاييره لدى الباحثين، ولكنه يتضمن قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من القيام بما يلزم من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات الناس .

ويرتبط مفهوم الاستقرار السياسي Political Stability بمدى القدرة على التعامل مع الصراعات والأزمات التي تحدث داخل المجتمع، بحيث تتم السيطرة عليها والسعي لعدم تفاقمها، كما يرتبط المفهوم بمدى تحقق الإصلاح والعدالة الاجتماعية في المجتمع Social Justice، ولا شك أن هناك وسائل عديدة تساعد على تحقيق الاستقرار في المجتمعات، ومنها إدارة الصراعات من خلال الحلول السياسية، كما أن هناك مؤشرات تدل على وجود تلك الظاهرة، ومنها انتشار العنف، وبروز هذه الظاهرة يكون واضحا في المجتمعات المتخلفة أكثر منه في المجتمعات المتقدمة. (متلوف وشنكر، ٢٠١٣: ١-٢)

انه من الثابت بالملاحظة أن هناك علاقة مرتبطة بظاهرة الاستقرار السياسي وظاهرة النمو والتقدم الحضاري في المجتمع، وعليه فإن الاستقرار السياسي هو مفتاح التطور والتنمية، ذلك لأنه يؤثر على جميع النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ومن هنا تكمن أهميته الكبرى.

ويؤكد معظم الباحثين والمحللين ان الإصلاح السياسي لصيق الاستقرار السياسي إذ أن الإصلاح السياسي هو الطريقة المثلى لحماية النظام السياسي من التحديات العلمانية واليسارية على حد سواء، وعكس ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي والانزلاق نحو صعوبات لا يحمد عقباها من صعوبات اقتصادية، وتحديات دولية، وغضب شعبي وتردي للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يقسم هذا المبحث إلى مطلبين هامين هما :

المطلب الأول : مفهوم الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني : الاستقرار علامة الاصلاح.

المطلب الأول:مفهوم الاستقرار السياسي

أكدت الحقائق الموجودة في المشهد السياسي العربي والإقليمي والدولي أن مفهوم الاستقرار السياسي اليوم لا يمكن تحقيقه بالقمع والغطرسة والقوة والإجبار والإكراه وتجاهل متطلبات الناس وخاصة في الإصلاح الاقتصادي والسياسي والإداري وتطلعات المجتمع بكل فئاته، فاثبت الواقع أن الترسانة العسكرية بكل ما أوتيت من أسلحة بجميع أنواعها غير قادرة على تحقيق الاستقرار، كما أن زهو القوة وخيلائها وأوهامها، ليس هو الذي ينجز الاستقرار ومفهومه، فالعديد من الدول تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة وأجهزة أمنية متطورة، وكل مظاهر القوة المادية إلا أن استقرارها السياسي هش وضعيف، ومع أي ضغط أو تحول نجد التداعي والاهتراء والضعف، وفي المقابل نجد دولا عادية لا تمتلك أسلحة عسكرية ضخمة، ولا مؤسسة أمنية متطورة، إلا أن استقرارها صلب ومتين، وقادرة بإمكاناتها الذاتية من مواجهة ومقاومة المؤامرات وحفظ استقرارها وأمنها العام، فالاستقرار السياسي في جوهره وفي مضمونه، ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عينا ساهرة على الأمن ورافد أساس من روافد الاستقرار، وتكديس الأسلحة لا يعني الاستقرار السياسي الحقيقي، فالاستقرار الحقيقي يتطلب خطوات سياسية حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع وتشرك جميع الشرائح والفئات في عملية البناء والتسيير والإصلاح. (ماتلوف وشنكر، ٢٠١٣: ١، ٢).

وفي هذا التوجه لابد لنا من الوقوف على مصطلح الاستقرار ومعاييره وعوامل استقرار الأردن وعلى النحو التالي:

أولا : الاستقرار السياسي.

ثانيا : مؤشرات الاستقرار السياسي.

أولا : الاستقرار السياسي:

الاستقرار هو : قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم بها ويكون ذلك مصحوبا بعدم استخدام العنف. (هيجوت، ٢٠٠١ : ٢٢٣).

أما عدم الاستقرار كما عرفه (هنتنجتون) فهو: عجز المؤسسات السياسية عن السيطرة على نتائج التغير في مفاهيم (التحديث، والتطور السياسي، والتطور الاقتصادي) . (Huntington , 1978: 49)

فالحداثة تولد الاستقرار بيد أن التحديث يؤدي إلى عدم الاستقرار، مما يؤدي إلى الفوضى السياسية ليس لغياب الحداثة بل الجهود الرامية إلى تحقيقها، ولا يؤدي التحديث الاجتماعي والاقتصادي إلى انعدام الاستقرار وحسب، بل أن درجة انعدام الاستقرار مرتبطة بدرجة التحديث (Huntington , 1978 : 4) .

ومعنى ذلك أن التحديث سيؤدي إلى التسبب في عدم الاستقرار: فحينما يؤدي التطور الاقتصادي إلى رفع مستويات المعيشة الحياتية والرفاهية للناس، فإنه في الوقت نفسه سيؤدي إلى تحطيم القيم الاجتماعية ، وقلب المنظومة القيمية في المجتمع.

أما الاستقرار السياسي: فقد عرفه(هيجوت) بأنه : التغير السريع وغير المنضبط الذي يتسم بزيادة العنف السياسي وتروي وتراجع قدرة النظام السياسي (هيجوت،٢٠٠١: ٢٢٤-٢٢٥) .

إن الاستقرار السياسي يعني ايضا مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه لان العنف هو احد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي أمر تسعى إليه الأمم والشعوب ، لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار، ومفهوم الاستقرار السياسي مفهوم نسبي تختلف بعض مفرداته حسب المجتمعات (فهمي، ٢٠١٣ : ١) .

ويعرف الاستقرار السياسي أيضا بالغياب المتكرر للتغيير في الحكومة، فالنظام غير المستقر سياسيا هو ذاك النظام الذي يشهد تغييرات وزارية، متعددة (سواء على مستوى رئيس الوزراء أو الوزراء)، كل عام بالرغم من عدم تغيير النظام السياسي بشكله الكامل(هنتنجتون ، ٢٠٠١، : ٢٢٣-٢٢٤).

وينبع الاستقرار السياسي من خلال قوة المؤسسات السياسية، والقدرة على كبح جماح الاشتطاط في الرغبات الشخصية والضيقة الأفق، وبدون مؤسسات سياسية قوية فإن المجتمع

بحاجة إلى وسائل لتحديد وتحقيق مصالحة المشتركة في عملية الاستقرار السياسي (Huntington , 1968 : 24-27) .

ثانيا : مؤشرات الاستقرار السياسي:

إن للاستقرار السياسي معايير يعرف بها وتعتبر هذه المعايير علامة يميز بها أي مجتمع من المجتمعات، فالمعايير ما هي الا علاقات واضحة على ان هذا المجتمع يسير على درب الإصلاح ام على درب خلاف ذلك، واما هذه المعايير فهي: (فهمي، ٢٠٠٣: ١)

١) عدم اللجوء الى العنف .
٢) قدرة النظام على الاستجابة .
٣) الاستقرار الحكومي.
٤) ازدياد فرص الانفتاح السياسي والديمقراطية المقترنين بالاعتدال في المواقف والسلوكيات.
٥) اتخاذ مواقف اقل تشددا وتوترا من قبل الأطراف والجماعات والأحزاب السياسية والمدنية.
٦) الاستقرار السياسي ليس وليد القوة العسكرية أو الأمنية، على أهميتها في ذلك.
٧) الاستقرار السياسي لا يأتي من خلال الإجراءات الردعية أو الإكثار من الممنوعات والضغوطات، وإنما من خلال بناء حياة سلمية وسليمة .
٨) ارتفاع مستوى الرضاء الشعبي ومستوى الثقة في الحياة السياسية وفي مؤسسات الدولة والمجتمع.
٩) بث الأمن والطمأنينة .

ومن مؤشرات الاستقرار السياسي الأخرى التي تحدث عنها صاموئيل هنتجتين فهي على النحو التالي : (Huntington, 1968 : 45, 72-29)

١) قدرة النخبة على بناء ناد لتدعيم مؤسسات فعالة قابلة للتكييف تمكنها من استيعاب مجموعات حديثة التعبئة .
٢) دخول منتظم للجماعات السياسية في علاقة تبين عملية ثابتة للتحديث.
٣) نمو وتحسن في فن الترابط بنفس النسبة التي تزيد فيها المساواة بين الظروف.
٤) الحداثة.
٥) قوة المؤسسات السياسية في المجتمع.
٦) التطور الاقتصادي الذي يسير جنبا إلى جنب مع التطور السياسي.

لكن هنتنجتون يربط التطور الاقتصادي كأحد مظاهر عدم الاستقرار السياسي في عملية التحديث يقول هنتنجتون في هذا المجال: " انعدام الاستقرار السياسي في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية نابع على وجه التحديد في الإخفاق في تلبية هذا الشرط وهو : أن المساواة في المشاركة السياسية أخذه في النمو بدرجة أسرع بكثير من فن " الترابط معا" ، ويؤدي التغير الاجتماعي والاقتصادي من تحضير وزيادة في نسبة من يعرفون القراءة والكتابة والتعليم، والتصنيع والتوسع في استعمال وسائط الإعلام إلى الوعي السياسي كما يزداد من المطالب السياسية ويوسع من المشاركة السياسية" . (Huntington, 1968, : 53) .

أما العوامل المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي فيمكن إجمالها على النحو التالي :

المطلب الثاني : الأردن والاستقرار السياسي

أطاحت رياح الربيع العربي (الاحتجاجات الشعبية العربية) في السنوات القليلة الماضية بعدد من الأنظمة الجمهورية في تونس ومصر وليبيا واليمن، فيما تشهد سوريا مخاضا عسيرا حتى الآن، إلا أن الأنظمة الملكية العربية لم تواجه معارضة تهدد وجودها، يعزو محللون سياسيون هذا الاستقرار إلى أسباب تتراوح بين الرخاء الاقتصادي في بعض الدول وتوسيع المشاركة السياسية في دول أخرى، إضافة إلى الاعتماد على الإرث التاريخي والديني، والشرعية الدستورية والهيبة الملكية، وأسباب أخرى اجتماعية ونفسية وتعليمية، (ملكاوي، ٢٠١٣: ٢).

وفي حالة الاستقرار السياسي في الأردن هناك قدر من عدم وجود جهة تطمع في الحكم فيه، نظرا لوضعه الاقتصادي والجغرافي والديمغرافي، إضافة إلى سياسة الإصلاحات والمشاركة السياسية التي اقرها الملك.(ملكاوي، ٢٠١٣: ٢).

إضافة إلى ما سبق أن نظام الحكم الأردني نيابي ملكي وراثي يؤكد الفصل بين السلطات مع وجود تداخل فريد في العلاقة بينها على قوة أسلوب إدارة الدولة، ويأتي تفعيل الديمقراطية في الحياة السياسية الأردنية استمرارا لنهج القيادة المتطلع إلى حكم يقوم على الشورى والتعددية السياسية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وهذه النقطة قوة تمتاز بها القيادة الأردنية سيما وأنها من تطلعات المجتمع الدولي، ويلتزم الأردن بمفهوم الأمن القومي العربي، وميثاق الجامعة العربية ويحترم رأي كل دولة عربية في اختيار نظامها السياسي وطموحات شعبها ، وتمتاز الدبلوماسية الأردنية بالعقلانية والوسطية والاعتدال.(البدراين، ٢٠١٠ : ٢٧).

وإضافة إلى ذلك أن الثقافة السياسية الأردنية معتدلة، وغير مؤدلجة ومناوئة للثورات وهي من العوامل المخففة لعدم الاستقرار السياسي.

إن العقلانية ، والوسطية، والاعتدال، سمات مكنت النظام السياسي الأردني من تحقيق مكاسب كبيرة للأردن ومنحها نقاط قوة باستمرار، ثم يأتي إقرار الميثاق الوطني كداعم للدستور الأردني في تنظيم الحياة السياسية والحزبية في البلاد،ويعتبر نقطة التقاء لكافة القوى السياسية في المنطقة، (البدراين، ٢٠١٠ : ٢٧).

وهناك عوامل داخلية وخارجية للاستقرار السياسي في الاردن.

أولا : العوامل الداخلية ويمكن بيان هذه العوامل بالتالي:

١- **القيادة الهاشمية** : (مؤسسة العرش) : يمتد نسب القيادة الهاشمية إلى الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)، الأمر الذي وفر لهم شرعية دينية من خلال هذا النسب العظيم.(الخضور، ٢٠٠٥ : ١٤٧).

وقد مثلت القيادة الهاشمية وعبر تاريخها الطويل احد أهم عناصر الاستقرار السياسي في الأردن، واحد أسباب استمرار الأردن خلال الفترات العصبية التي مرت على الأردن، وبعد استلام الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية وتمتعه بالشخصية القوية وتميزه أيضا من خصال وعمل متواصل وقربه من أبناء شعبه وبذله الجهود المستمرة لخدمة الأردن، والأمة، وحرصه الأكيد على مستقبلهم وآمالهم جعل فيه شخصية قيادية فردية، ولقد استطاع الملك بما يتمتع به من إقامة روابط خاصة مع أهم عاملين للاستقرار في الأردن وهم العشائر والجيش وحرصه على فئة الشباب وتواصله مع أبناء الشعب الأردني من شتى الأصول والمنابت.(البدراين، ٢٠١٠ : ٢٨).

٢- **التركيبة السكانية** : يمتاز المجتمع الأردني بالتجانس فيما يتعلق بالتركيبة السكانية، ويظهر ذلك من حقيقة أن الأغلبية العظمى من السكان هم عرب مسلمون (سنة) والى جانب هذه الأغلبية توجد من الناحية العرقية الأقلية الشركسية والشيشانية التي تشترك مع الأغلبية بالدين.(البدراين، ٢٠١٠، ٢٨) إلى جانب فئات قليلة من الدغستان، والتركمان، والأرمن، والأكراد.(الموسوعة الحرة، ٢٠١٣: ١-٢)

وحسب إحصاء ٢٠١١ فإن ٩٤% من الأردنيين هم من المسلمين السنة، وحوالي ٦% من المسيحيين الذين يعشون في عمان، والكرك والسلط، (ويكيبيديا، ٢٠١١).

وبناء على كل ذلك تبدو التركيبة السكانية للأردن من الناحية النظرية متجانسة وهي بمثابة عامل من عوامل الاستقرار السياسي.(البدراين، ٢٠١٠ : ٢٨).

٣- **المؤسسة العسكرية** : إن ولاء المؤسسة العسكرية للنظام الحاكم أمر حيوي لاستقراره واستمراريته في معظم الأقطار النامية لاسيما في المراحل الأولى من التحديث عندما يكون العسكريون في حالات كثيرة الوسيلة الأهم لجهود التحديث(والإصلاح)، وفي غالبية أقطار الشرق الأوسط تمتص المؤسسات العسكرية ما بين ٥٢ و٤٠ في المائة من ميزانية الدولة، ويعود ذلك إلى الصراع العربي الإسرائيلي وظروف انعدام الاستقرار السياسي في الداخل.

وبسبب وضع الصدارة الذي يحتلونه، فإن العسكريين كثيرا ما يكونون أفضل المؤسسات الهرمية تنظيما وتطورا في الأردن .(بني حسن، ١٩٨٩ : ١٨٢).

اثبت الجيش الأردني كفاءتة ووقته خلال الأحداث التي مرت على الدولة الأردنية، مثل أحداث الزرقاء عام ١٩٥٧، والأزمة الأردنية ١٩٧٠ عندما حاولت منظمة التحرير الفلسطينية استخدام الأردن كقاعدة لنشاطاتها، هذا بالإضافة إلى الحروب التي خاضها الجيش الأردني في عام ١٩٤٨، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٧٣، .(بني حسن: ١٨٢-١٨٣).

وقد أثبتت المؤسسة العسكرية أنها احد أهم عناصر الاستقرار السياسي في الأردن .

٤- **الأحزاب السياسية:** تعتبر الأحزاب السياسية من أهم عناصر الحياة السياسية في الدول المعاصرة غير أن وجود الأحزاب وفاعليتها أمر مرهون بعدد من العوامل مثل مستوى تطور النظام الاجتماعي، والاقتصادي، ومستوى التطور الحريات السياسية والنظم الانتخابية، وقد عرف قانون الأحزاب الأردني لعام ١٩٩٢ الحزب " بأنه تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقا للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية " (محافظة، وآخرون، ٢٠٠٦ : ١٠٧).

فقبل عقد الخمسينيات لم تكن الأحزاب السياسية في الأردن تلعب دورا ملموسا في حياته السياسية ، ولكن بعد التغيير الدستوري سنة ١٩٥٢ اخذت الأحزاب السياسية تنطلق قدما.

وكانت الأحزاب تنقسم إجمالا إلى فئات أربع وهي : أنصار الوحدة العربية، وأنصار الوحدة الإسلامية، والأردنيين والماركسيين ، وكان يمثل الاتجاه الوحدوي العربي حزب النهضة العربية وحزب البعث الاشتراكي والحزب الحر والحزب الوطني الاشتراكي وحزب القوميين العرب، أما الاتجاه الإسلامي فكان ممثلا بالإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي، ،أما الاتجاه الماركسي من الحزب الشيوعي والجبهة الوطنية.

وكان أهم هذه الأحزاب الحزب الوطني الاشتراكي، وحزب البعث، وحزب الأمة، والحزب العربي الدستوري، والإخوان المسلمون وحزب التحرير والشيوعيون ، وقد كان لهذه الأحزاب أدوارا بارزة في العمل على زعزعة الاستقرار في أواسط الخمسينات.(بني حسن، ١٩٨٩ : ١٠٤).

وبناء على الظروف السياسية التي مرت بها المملكة الأردنية الهاشمية فقد تم إلغاء الأحزاب من عام ١٩٥٧ إلى عام ١٩٩٢، وذلك بعد وصول الحزب الوطني الاشتراكي وحزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكومة برئاسة سليمان النابلسي عام ١٩٥٦ والوصول بالبلاد إلى حالة أزمة تجلت بإقالة الحكومة واتهامها من قبل الملك بالسعي لقلب نظام الحكم الملكي، وفي عام ١٩٩٢ صدر قانون الأحزاب رقم (٢٢)، وذلك في أعقاب التحول الديمقراطي الذي شهده الأردن منذ عام ١٩٨٩م، حيث تم تشكيل ٣٤ حزبا سياسيا، وما زالت إلى الآن عملية

تشكيل الأحزاب، حيث عدل قانون الأحزاب إلى رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٧، وقد تراجع عدد الأحزاب إلى ١٤ حزبا الآن.(البدراين، ٢٠١٠، ص٢٩).

إن دور الأحزاب ظل هامشيا في اغلب الأحيان،ذلك لان الحكومة ما زالت ترى أن الأحزاب ضعيفة، وغير قادرة على إقناع الجماهير بها، وإن لا سبيل لتداول السلطة حتى تطور الأحزاب نفسها وتصبح مؤهلة للحكم، ولذلك فالأحزاب لا تجد البيئة الحاضنة المساعدة على التطور وأن القوانين الناظمة للحريات والحياة السياسية، وإن قانون الانتخاب وقانون الأحزاب لا يسمحان بالمشاركة الفاعلة، سواء في الانضمام إلى الأحزاب السياسية أو بالمشاركة في الانتخابات النيابية .

إن تأثير الأحزاب ما زال غير فاعل في صنع القرار على الساحة الأردنية الداخلية والخارجية وأظهرت النقابات المهنية والتنظيمات الشبابية تأكيد كثر فاعلية منها ولذلك يمكن القول أن التجربة الحزبية الجديدة لا تزال في بداياتها خاصة أنها جاءت بعد انقطاع طويل، والدليل على ذلك اندماج الأحزاب بعضها البعض، (البدراين، ٢٠١٠ :٣٠).

٥- **العشائرية** : منذ الأيام الأولى للمملكة الأردنية وحتى الآن كان مقدرة الملك عبد الله الأول، والملك حسين (والملك عبد الله الثاني) في كسب ولاء القبائل لأنها هي الضمانة الوحيدة لاستقرار الأردن السياسي، وقد ارتكز استقرار الأردن على الطابع القبلي للسياسة والعلاقات الاجتماعية في البلاد، والقطاع القبلي في المجتمع الأردني موالي للنظام وفي الوقت نفسه ينظر الهاشميون إلى أنفسهم أنهم قبيلة، وتتطلع إلى القبائل الأخرى لتأثيرها والقبائل أيدت الهاشميون لأسباب ثلاثة :

أ. تمتع الهاشميون بشرعية دينية لأنها تنتسب إلى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم.

ب. لقد تمتع الهاشميون بشرعية مؤسسية كرؤوس للدولة من خلال عملية قانونية وليس عن طريق انقلاب عسكري أو عمل آخر غير دستوري.

ج. لقد عمل كل ملك في الأردن بصورة وثيقة مع القبائل البدوية وينظر إليه على انه هو نفسه زعيم قبلي، (بني حسن، ١٩٨٩ : ١٩٤).

فعندما اشتد ساعد أحزاب المعارضة، ودخلت في صراع مع الحكم انتهى هذا الصراع بقمعها وهروب قادتها من البلاد، ولاجتثاث قواعد هذه الأحزاب والحركات السياسية لم تجد السلطة مفرا من الاستعانة بالعشائر من جهة والتيارات والتنظيمات الدينية من جهة أخرى، وهكذا فتحت الأبواب على مصاريعها لإحياء القيم والتقاليد والعادات العشائرية، وإطلاق العنان

للحركات الدينية للعمل في مجال الوعظ والإرشاد بهدف التصدي للأيديولوجيات القومية واليسارية، والمحافظة على الاستقرار.(محافظة، وآخرون، ٢٠٠٦ : ٢٣٥).

ومن العوامل التي تؤدي الى تعثر الإصلاح السياسي وتعكير صفو الاستقرار في الأردن هي:

١) **تعثر مسيرة الإصلاح وتعكير صفو الاستقرار**: حيث تصاعدت الضغوط على الملك عبد الله الثاني منذ العام ٢٠١١، مع تعثر مسيرة الإصلاح والتي يصر عليها الشعب، إذ أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي صرح بها الملك تعثرت، الأمر الذي غير أربع حكومات في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٤، وكان آخرها حكومة عبد الله النسور التي شكلها بناء على المشاورات البرلمانية مع الوحدات القرارية، وكان الأردن قد شهد اندلاع أعمال عنف في محافظات الجنوب الفقيرة حتى قبل اندلاع الاحتجاجات الشعبية العربية ٢٠١١، تلك الاحتجاجات التي أحاطت بالأنظمة الحاكمة في تونس، ومصر، وليبيا واليمن(BBC. 2012: 1) .

٢) **الفساد الإداري والمالي** : يعاني الأردن من فساد إداري يتبعه فساد مالي، ومن اجل ذلك فقد شكلت هيئة مكافحة الفساد في شهر آذار ٢٠٠٧، ومهمة هذه الهيئة كشف كافة اشكال الفساد الإداري والمالي والحد من انتشاره، ومن خلال التنسيق مع المؤسسات المحلية الداخلية والدولية اللازمة للقضاء عليه، وبناء القدرات المؤسسية للجهات المعنية بذلك. (en- gh -2007: 1) .

٣) **ارتفاع المديونية** : إذ أصبحت المديونية الخارجية تشكل عائقا حقيقيا أمام التنمية الاقتصادية في الأردن لما لها من آثار سلبية على رفاهية المجتمع، واستنزاف الموارد الطبيعية، وتخفيض الاستثمار، وتخفيض معدلات النمو الاقتصادي(شخاترة وآخرون، ١٩٩٦: ٢٥).

ثانيا : العوامل الخارجية :

تتمثل العوامل الخارجية التي تؤثر على حالة الاستقرار السياسي في الأردن بما يلي :

١. **العلاقات العربية – العربية :** يقول الملك عبد الله الثاني في كتابه (فرصتنا الأخيرة) :" يظل الأردن المنبع الأمن المستقر سندا لأشقائه العرب في الدفاع عن قضايا العربية والإسلامية ، وفي مقدمة كل ذلك القضية الفلسطينية، وسيواصل القيام بكل ما يستطيع لرفع الظلم عن كاهل الشعب الفلسطيني، حيث أن الأردن السند الأقوى لأشقائه الفلسطينيين لرفع الظلم عنهم ، وإنهاء الاحتلال ، وقيام دولتهم المستقلة على ترابهم الوطني وعاصمتها القدس الشرقية وفق مبادرة السلام العربية في بيروت ٢٠٠٢،

وقرارات الشرعية الدولية، وفي سياق إقليمي يضمن تحقيق السلام الشامل.(عبد الله ابن الحسين، ٢٠١١ : ٤٢٨).

ومن هنا يمكن القول أن طبيعة تأثير العلاقات العربية – العربية على الاستقرار السياسي في الأردن تتسم بالحياد بمعنى أن العلاقات قد أثرت في فترة من الفترات وفي ظل ظروف معينة باتجاه يعزز عدم الاستقرار السياسي ، وفي المقابل وفي فترة أخرى وظروف أخرى أدت هذه العلاقات إلى تعزيز الاستقرار السياسي مثل حكم الهاشميين في العراق، والمد القومي بزعامة جمال عبد الناصر، والحرب الأهلية اليمنية، والدعم العربي للفلسطينيين، ومجلس التعاون الخليجي، وتأثر العلاقات السورية العربية، بعد الأزمة السورية الأخيرة ٢٠١١(البدراين، ٢٠١٠، ص٣٠).

الأزمات العربية : ومر العرب بأزمات كثيرة خلال العقود الماضية منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكانت ابرز الأزمات التي مر بها العالم العربي على النحو التالي :

أ. الأزمة العراقية :

العراق متنوع الطوائف والقوميات والديانات ،وهذه إحدى التحديات الكبرى التي توجهه في بناء الدولة، وعلى هذا ينبغي للتيارات السياسية المختلفة أن تتعامل مع هذا الشأن السياسي آخذة في الاعتبار هذه التعددية، ولكن ما يقف عائقا أمام تجاوز هذه التحديات، لا سيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، هو محاولة بعض " أحزاب الهوية" تسويق نفسها استنادا إلى خلفيتها الدينية أو الطائفية التي تنتمي إليها.(الربيعي، ٢٠٠٧: ٩٢).

إن حالات العنف السياسي التي مرت بالعراق، إضافة إلى عدة عوامل اجتماعية قبلية وسياسية وثقافية، قد أثرت في بناء الأحزاب والتيارات السياسية ، في تكوين شخصيات الأفراد المنتمين لها، وكذلك الحروب التي مرت به، كحرب السنوات الثماني مع إيران (١٩٨٠-١٩٨٨) ، ثم اجتياح الكويت عام ١٩٩٠ وما تبعه من حصار اقتصادي(الوردي، ١٩٦٥، ٤٥).

تغيرت الخريطة السياسية والاجتماعية للمجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣، وهو العام الذي غزت فيه الولايات المتحدة الأمريكية ومن تحالف معها العراق، ودخل في دوامة جديدة من الاحترام بين الأطراف السياسية المتصارعة على طول الخارطة العراقية، وكان انتهاء المعارك واحتلال بغداد في ٩/نيسان ابريل ٢٠٠٣ إيذانا بيد صفحة جديدة من تاريخ العراق خاصة ما حصل من انقلاب امني وفراغ كسير بعد حلت الأجهزة الأمنية وظهرت حالة كبيرة في جامع أبي حنيفة النعمان في يوم ١٨نيسانت ابريل ٢٠٠٣، ضمن السنة والشيعة، مؤكدين

ضرورة تمسك أبناء الشعب العراقي بالوحدة الوطنية وتعاونهم في مواجهة نكبة الاحتلال الأجنبي للبلد (العبيدي، ٢٠٠٨، ١٤٤).

شكلت أول نواة حكومة عراقية بعد الاحتلال على يد الحاكم المدني الأمريكي سلطة الائتلاف المؤقتة) وشرع بالإفصاح عن أولى الترتيبات السياسية التي كان مخططا لها أن تكون نواة الدولة الجديدة، وأعلن أن الائتلاف يخطط لإنشاء جيش عراقي جديد، كخطوة أولى عن طريق تشكيل قو دفاع ذاتي وطنية للعراق الحر.(بريمر، ٢٠٠٦، ٧٨).

وفي ٢٨ حزيران / يونيو ٢٠٠٤ تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة، وهي ثالث سلطة حكمت العراق بعد سقوط نظام الحكم ، انتهت فترة حكمها بإعلان الحكومة العراقية الانتقالية في ٣/ أيار/ مايو عام والتي جاءت عبر الانتخابات.(الخيون، ٢٠١١، ٧).

وحتى لا تبقى الغلبة لزعامات الطوائف وأمراء الحرب تشكلت أحزاب شيعية ومركزية وسنية وتركمانية، وانضم إليها أبناء هذه المكونات ، بصرف النظر عن برامجها السياسية وتوجهاتها الفكرية، لكونا تمثل المكون الطائفي أو العرقي الذي ينتمون إليه، ومن ابرز الأحزاب التي دخلت العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ يتضح صحة الرأي القائل بتصنيف هذه الأحزاب طائفيا وعرقيا وهي : (الخيون، ٢٠١٢: ١٧١).

١- حزب الدعوة الإسلامية : حزب ديني شيعي.
٢- الحزب الإسلامي العراقي: حزب سني.
٣- الاتحاد الوطني الكردستاني : تنظيم كردي ضم مجموعات وأحزاب يسارية.
٤- المجلس الأعلى الإسلامي العراقي : أعلن عن تشكيله في إيران وهو، يعمل كإطار جامع للإسلاميين.
٥- الحزب الديمقراطي الكردستاني.
٦- التيار الصدري: شمل هذا الخط أحزابا إسلامية شيعية وشخصيات وقيادات.
٧- حركة الوفاق الوطني: وهي من الأحزاب الليبرالية في العراق تأسست عام ١٩٩١.
٨- جبهة الحوار الوطني : وتضم في صفوفها سنة في الأغلب.

وكان الائتلاف الوطني ممثلا للعرب والتوافق ممثلا للعرب السنة، والتحالف الكردستاني ممثلا للأكراد، إضافة إلى ائتلاف صغيرة وأحزاب ومستقلين، واستمر هذا التقسيم في الانتخابات اللاحقة عام ٢٠١٠/ إذ كان التحالف الوطني ممثلا للشيعة والقائمة العراقية ممثلة للعرب السنة، والتحالف الكردستاني ممثلا للأكراد ، مما أدى إلى ترسيخ الطائفية السياسية وقد ظلت هذه الائتلاف على حالها حتى عام ٢٠١٤.(الخيون، ٢٠١٢: ١٧١-١٧٢).

لا شك أن الأزمة السورية ألقت بظلالها على المشهد العراقي، وذلك بحكم الجوار الجغرافي بين البلدين والمصالح المشتركة بين النظام السوري والحكومة الحالية، كما لا يخفى الدور الإيراني في هذا الملفن إذ لعبت إيران دورا بارزا ومحوريا في جعل معركة الدفاع عن نظام الحكم في سورية معركة عقدية، من خلال تصوري الصراع بأنه بين السنة والشيعة، وأدى هذا إلى دفع العراقيين للدفاع عن النظام السوري، جند عراقيون في ما يعرف بفيلق أبو الفضل عباس المدعوم والمدرب على يد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني.(العزي، ٢٠١٣: ٢).

ومنت جانب آخر، تظهر على الساحة العربية مليشيات تابعة لقوى شيعية وتبرز بشكل مباشر في فيصلين عسكريين هما : جيش المختر ويتزعمه واثق البطاط، وعصائب أهل الحق، ويتزعها قيس الخزعلي، وتقوم هذه المليشيات بتهجير أهل السنة من مناطق سكناهم في المحفظات الوسطى والجنوبية كالبصرة، والناصرية وميسان دون أن تتدخل الحكومة، مما يعطي دليلا على ارتباط هذه المليشيات بحكومة المالكي السابقة، ومن المرجح أنها مدعومة من إيران، وهو تقود اعملها إلى إشعال نزاع طائفي وربما حرب أهلية نتيجتها التقسيم على أساس طائفي(العزي، ٢٠١٣: ٢) .

ونرى بدورنا أن العراق ما زالت على شفير الهاوية فهي وان كانت تريد أن تتخلص من الانقسامات الطائفية والحزبية، إلا أنها الآن تواجه أزمة جديدة مع تنظيم الدولة الإسلامية الذي يستولي على مساحات كبيرة من الأراضي العراقية.

ب. الأزمة السورية ٢٠١١ -٢٠١٤ :

ومع تأزم الصراع داخل سوريا تدهور الوضع الإنساني للسوريين، وتزايد عدد النازحين واللاجئين السوريين على الحدود السورية هربا من الصراع الدموي الذي تشهده المدن السورية وارتفاع عدد القتلى، فضلا عن تدهور الوضع الاقتصادي مع استهداف البنية التحتية، وتوقف النشاط الاقتصادي، وهو الأمر الذي ينذر بارتفاع تكلفة إعادة أعمار سوريا بعد هدوء الأوضاع.(الشحود، ٢٠١٣: ١)

كانت الدولة الأردنية نشطة وحيوية في هذا المجال إذ أن الملك عبد الله الثاني وفي ضوء التداعيات الإنسانية للازمة السورية، واستقبال مئات آلاف من اللاجئين، أشار الملك وعبر المحافل الدولية مستخدما هذا الموضوع موضوعا حيويا في مجال الاستقرار السياسي

لـلأردن والمنطقـة لان الأزمـة الـسورية سياسـيا واقتـصاديا شـكلت ضـغطا وعبئـا إضـافيا علـى الأردن الذي يعاني أصلا من محدودية موارده (مبيضين، ٢٠١٣: ١).

ونتيجة السياسة الخارجية الأردنية النشطة والحيوية في مجال الأزمة السورية أعلنت الولايـات المتحـدة الأمريكـي وبعـض الـدول الأوروبيـة وخاصـة بريطانيـا وقوفهـا إلـى جانـب الأردن، وكـان الـوزير البريطـاني لـشؤون الـشرق الأوسـط أعلـن فـي وقـت سـابق مـن هـذه السنة٢٠١٤م، أن المملكة المتحدة ستلتزم بازدهار واستقرار الأردن، وستقوم بتقديم الدعم الفني لتعزيز جهود الإصلاح في الأردن .(مبيضين، ٢٠١٣: ١).

وكـان الملك عبد االله الثـاني قد أكد لجميع دول العـالم أن الأردن يعـاني ضـعف المـوارد العامة للدولة الأردنية حاجتها للاعتماد على المساعدات وبروز دور اللوبي الاقتصادي وتـأثيره على القرار الرسمي وتراجع الأوضاع الاقتصادية لشريحة من المواطنين(عنابي، ٢٠١٣: ٢)

٢. الصراع العربي – الإسرائيلي :

إن الإطار الموجة لعلاقات الدول في دائرة الصراع العربـي الإسرائيلي والـذي يفترض انه:" الموجه للتفكير والتعامل مع التفاعلات المسلحة القائمة والمحتملة ولا يزال يتسم بالتصعيد الـشديد أيـضا، فلـم تحـسم الـدول خياراتهـا الإسـتراتيجية، بحيـث تتـرك فـي إطـار يتـسم بالتـصعيد الشديد أيضا،فلم تترك في إطار محدود بشكل نهـائي، وأحيانـا، لا تتيح لهـا الأطـراف المناوئـة أن تفعـل ذلـك، بمـا أدى إلـى استمرار أجـواء الحـرب فـي المنطقـة علـى الـرغم مـن استمرار عمليـة السلام لمـا يقـرب مـن عشرين سنة ونـصف وتتمثـل بعض مؤشـرات عدم الاستقرار فيمـا يلـي : (عبد السلام، ١٩٨٢: ٢٢١)

أ. إن الوضـع القـانوني لعلاقـات إسـرائيل مـع كـل مـن سـوريا ولبنـان لا يـزال رسـميا هـو : "حالة حرب" إضافة إلى علاقاتها مع الدول العربية الأخرى عمومـا خاصـة العراق، إلا أنها حرب ساكنة محكومة باتفاقات هدنة تتضمن مناطق عازلة أو وقف إطلاق نار، وقد أثبتت الهدنة فعالية عالية في الحالة السورية الإسرائيلية ، إلا أن الاحتكاكات المسلحة بين الطرفين انتقلت إلى جنوب لبنان، وقد خاض حزب االله حربا مع الطرف الإسرائيلي فـي تمـوز ٢٠٠٦، وهنـاك أيـضا عمليـات خاصـة، بـين الطـرفين، هـذه الأوضـاع ألقـت بتأثيراتها الحادة أحيانـا علـى شكل العلاقات العربيـة الإسرائيلية الأخرى والتـي تحولـت إلى علاقات رسمية لعلاقات كلا من مصر(١٩٧٩)، والأردن(١٩٩٤) بإسرائيل بفعل الضغوط المستمرة على البلدين وتجميد علاقاتها مع إسرائيل علمـا أن إسرائيل تربطهـا بالبلـدين مـصر والأردن معاهـدات سـلام، مـع وجـود تـساؤلات فـي البلـدين مـصر والمذكورين حول موقفهما في حالة انفجار قتال مسلح واسع النطاق إسرائيلي سوري أو

إسرائيلي لبناني أو إسرائيلي فلسطيني فحالة الحرب ليست مجرد وصف قانوني.(عبد السلام، ١٩٨٢: ٢٢١).

ب. إن الحرب لا تزال اقرب إلى الأذهان لدى بعض قطاعات النخبة والرأي في الجانبين من السلام، فلا تزال التقديرات الرسمية الصادرة من جهات تقييم الموقف تميل نحو التحذير من مخاطر نشوب حرب في المنطقة، في تعاملها مع أي موقف طارئ، أو مفاجئ في عمليات بناء القوة المسلحة، وتنعكس هذه التقديرات بوضوح في تصريحات بعض القيادات العسكرية إلى الاندفاع في اتجاه تصور سيناريوهات" أسوا حالة" ، وبعض فئات الدائرة الأوسع للنخبة مع السياسيين الحزبيين أو المثقفين الأيديولوجيين لا يزالوا غير مصدقين أن خيار " الحرب الهجومية" قد أصبح محاطا بمخاطر محاذير مانعة، ويبدو الرأي العام أحيانا أكثر تطرقا من الجميع في تصوراته لمسالة الحرب، المشكلة لأنه عادة ما لا تتم مواجهته بحقائق الأمور. (عبد السلام، ١٩٨٢: ٢٢١).

ذلك يعني أن عشرين سنة ونيف من التفاعلات السلمية بين العرب وإسرائيل لم تعزز أي قواعد مضادة قائمة ومؤثرة، رغم ما يحيط بها من ضغوط، وما تتعرض له من اهتزازات، ولكن ما يعنيه ذلك أن الإطار السياسي المحيط بعلاقات الدول لا يزال يتضمن عناصر وتترك المجال لخيار الحرب، في ظل وجود ذلك تلك الأنماط المعقدة، وغير القابلة للسيطرة عليها تماما، من التفاعلات العسكرية، التي تمت الإشارة إليها في النقطة الأولى.

فبعيدا عن توجهات استسهال الحديث عن الحرب، أو الانضباط النسبي لحسابات القادة بشأنها تتمثل الحرب في احتمالات الانطلاق إليها. (إدريس، ٢٠٠٠: ٢٠١١).

ويبقى التأثير الأخطر للصراع العربي الإسرائيلي على الاستقرار السياسي في الأردن من خلال تأثير هذا الصراع على العمل الديمغرافي للأردن، ويمكن القول أن الهجرات المتتالية من فلسطين للأردن قد مثلت تهديدا للاستقرار السياسي في الأردن من خلال مقولة (الوطن البديل)، والتي ترى في الأردن وطنا بديلا للفلسطينيين رغم توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل التي ستساهم بالاستقرار السياسي فإذا ما حاد الطرفين على إدامتها واستمرارها فتكون عامل عدم استقرار في حال انهيار تلك المعاهدة .(البدراين، ٢٠١٠: ٣١).

ج. قضية اللاجئين وحق العودة : لقد أسفرت حرب عام ١٩٤٨ عن نتائج خطيرة على الأمة العربية (وخاصة الأردن) يمكن تحديدها بما يلي .(زريق، ١٩٧٨: ٦-٧).

- ضياع جزء كبير من الأرض العربية في فلسطين .
- زرع الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية في فلسطين.

- تشريد ما يزيد عن مليون فلسطينيي، وقد أصبحوا لاجئين في البلاد العربية، وخاصة الأردن.
- أصبح وجود الكيان الصهيوني في فلسطين عنصر تهديد لأمن المنطقة واستقرارها ، وحد من طموحات الأمة، في الوحدة والتحرر.
- أصبحت الدول العربية المجاورة لفلسطين تتحمل عبئا كبيرا في التسليح المستمر على حساب التنمية والتطوير.
- أصبح القلق من عدم الاستقرار سمة عامة في حياة شعوب المنطقة.

وعندما احتلت إسرائيل بقية أراضي فلسطين (القدس، والضفة الغربية وقطاع غزة) عام ١٩٦٧ في ٥حزيران ١٩٦٧، بلغ عدد الفلسطينيون الذين هجروا من الضفة الغربية بعد تلك الحرب حوالي ٤١٠ آلاف فلسطيني وأطلق على هؤلاء نازحين، وهكذا أصبح اللاجئ الفلسطيني هو من هجر عام ١٩٤٨، والنازح الفلسطيني هو من هجر عام ١٩٦٧، بعد ممارسة شتى الضغوط الدولية على إسرائيل وافقت أن تسمح لعدد صغير من هؤلاء بالعودة، حيث قام ١٧٩ ألف نازح بملئ الطلبات التي أعدتها منظمة الصليب الأحمر الدولية، ولكن إسرائيل لم تسمح إلا بعود ١٤ ألف نازح فقط، وبالتالي حرم باقي النازحين من حق العودة، (البخيت، ١٩٩٨: ٢٨).

٣. **النظام الدولي :** هناك مجموعة من العوامل والتأثيرات المتعلقة بالنظام الدولي والتي يمكن القول أنها تؤثر على الاستقرار السياسي للأردن ومن تلك العوامل :

أ. **مرحلة الاستقطاب الدولي**: إذ أن الأردن ارتبط ومنذ نشأة الكيان عام ١٩٢١ ببريطانيا معتمدا في وجوده وحتى عام ١٩٥٧ على المساعدات البريطانية ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أسهمت عدد من العوامل في تعزيز وضع الأردن ومن جهة النظر الغربية عموما والولايات المتحدة خصوصا وتمثلت في الموقع الجغرافي للأردن حيث يظهر تأثير هذا العامل من ناحيتين، من ناحية إسرائيل فقد نظر الغرب والولايات المتحدة إلى الأردن باعتباره منطقة عازلة بين إسرائيل والدول العربية التي قد تمثل تهديدا لها. أما من الناحية الأخرى فهي قريبة من دول الخليج العربي بما تمثله هذه الدول من أهمية خاصة لدول الغرب بحكم مواردها من النفط.(البدراين، ٢٠١٠: ٣٢).

ب. **مرحلة النظام العالمي الجديد**: يعرف النظام العالمي الجديد بأنه مجموعة من الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسياسية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل أشخاصه ومؤسساته، وبكل القيم والمبادئ الإنسانية والقيمية والقانونية التي تعبر عن هذه الحقائق، والتي تنظم علاقاتها الدول بعضها ببعض وعلاقات الدول بالمجتمع

الدولي برمته، وعلاقات الدول والمجتمع الدولي بطبيعته واليات التنفيذ لهذه العلاقات.(عبد النور وإدريس، ١٩٨٠: ٧) .

ويتمايز النظام الدولي الجديد عن أبنيته القومية التي تنفذه من قانون دولي وتنظيم دولي، كما يتمايز عن القواعد التي تصوغ هذه الأبنية، وهناك خلط بين النظام الدولي وبين فكرة الاستقطاب الدوليين فيقال هذا نظام دولي متعدد الأقطاب، وذلك نظام دولي ثنائي الأقطاب، وهذا نظام أحادي القطب.(المعمري، ٢٠٠١ : ٨٨).

لقد شاع استخدام لفظ النظام العالمي الجديد في أواخر القرن العشرين وبالذات بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عام ١٩٨٩-١٩٩٠ ، والعناصر الأساسية في فكرة النظام العالمي الجديد تتمثل في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر امة بقيم وعادات غيرها من الأمم، فالنظام الدولي قديم، لكن الجديد في ذلك هو قومية أهداف العولمة لخدمة الامبريالية الأمريكية وهيمنتها على العالم باعتبارها القطب الأقوى والأقدر على التحكم بالعالم لعدم وجود منافس لها على الساحة الدولية .(Cypher, 1984,: 8) .

وهكذا أصبحت الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي قادرة على ممارسة الضغط على العالم بشكل اكبر لتحقيق مصالحها، ولو كان هذا الضغط على دولة تعتبر حليفا تقليديا للغرب والولايات المتحدة كالأردن، وهذا من شانه أن يضعف الأمة مع مرور الزمن، ويجعلها دولة تابعة تعتمد على المساعدات الخارجية لأنها ستنتهي مع انتهاء المصالح، وهذا يتطلب لان تعتمد الدولة على مواردها مهما كانت متواضعة .(البدراين، ٢٠١٠: ٣٢).

٤. الأزمات والظواهر : وتتمثل بما يلي:

أ. **الأزمة الاقتصادية العالمية :** في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨، بدأت تلوح في سماء العالم أزمة اقتصادية مالية غذائية عالمية، واعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمان الكساد الكبير عام ١٩٢٩، ابتدأت هذه الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل أوروبا، واسيا، ودول الخليج العربي، والدول النامية التي يرتبط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارات في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨ إلى (١٩ بنك)، وفي ١٧ أيلول ٢٠٠٨ انهارات البورصات العالمية وتدهورت عملية التسليف والسيولة في بعض المصارف ووضعت بعض الدول خططا لإنقاذ دولها ومصارفها ، وشراء الديون الهالكة التي تقض مضاجع السوق الأوروبية الأمريكية، والأردن تأثر بالأزمة العالمية إلى جانب عملية الفساد الإداري والمالي الأمر الذي أدى إلى غلاء السلع الغذائية وارتفاع الأسعار وأثرت هذه الأزمة على عملية الاستقرار

الاقتصادي بسبب الفساد الإداري والمالي وضعف الموارد.(قابيل، ٢٠٠٨: ٢٠٠-٢٠١).

ب. **ظاهرة الإرهاب** : عانى الأردن من ظاهرة الإرهاب الدولي في عام ٢٠٠٤ عندما فجرت ثلاثة فنادق في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه من قبل أنصار القاعدة، وأدى ذلك إلى عدم استقرار، ويمكن تعريف ظاهرة الإرهاب الدولي بأنها : استخدام عنف غير مشروع دوليا، وإلقاء الرعب في نفوس الناس وصولا إلى هدف ما، مثل التوصل إلى تغيير مواقف سياسية أو اقتصادية ، الأمر الذي أثر على عملية الاستقرار السياسي وظهر ذلك من خلال تأثيره على السياسية الخارجية الأردنية التي أصبحت أكثر حزما ودراية .(أبو الوفا، ٢٠٠٥: ١٦٠-١٦١).

الفصل الثالث

الآثار الإصلاحية للاحتجاجات الشعبية في الأردن

أحدثت الاحتجاجات الشعبية في المنطقة العربية بعد ٢٠١١، وفي فترة قصيرة زمنيا، تغييرات جوهرية سياسية، اقتصادية، ثقافية، في البلدان العربية التي حدثت بها ثورات الربيع العربي بشكل خاص، والبلدان العربية الأخرى بشكل عام، وذلك بعد الإطاحة ببعض الأنظمة السياسية الفاسدة، وشكلت ضغوطات في الوقت نفسه متزايدة على أنظمة عربية أخرى اجتاحت بلدنها الاحتجاجات والاضطرابات الداخلية متأثرة بثورات الربيع العربية، وساهمت إلى حد كبير في تحريك عملية الإصلاحات، ولو بشكل نسبي في بعض الأقطار العربية منها، ولو كانت مؤقتة أو بطيئة أو طفيفة.

وحاولت الثورات العربية بعد ٢٠١١ أن تساهم في إعادة تشكيل المستقبل السياسي للمنطقة العربية برمتها ومنها الاردن، وبالتالي سيكون لها انعكاسات وتداعيات كبيرة ومتواصلة على الوضع الإقليمي ، خصوصا فيما يتعلق بموازين القوى والتحالفات ونفوذ الدول الفاعلة والمؤثرة في الإقليم مثل إيران وتركيا وإسرائيل، ومن الطبيعي أيضا أن يكون لهذا الزلازل، الذي حدث في هذه المنطقة الحيوية والإستراتيجية، أصداؤه وتداعياته العالمية. فالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يتابعون ما يجري في المنطقة من أحداث وردة فعل لتلك الأحداث، والإصلاحات وذلك بدقة وحذر شديدين، وتعمل مع حلفائها بالسر والعلن لتامين مصالحها والحفاظ على نفوذها وهذا الأمر ينطبق على روسيا والصين.

أصبح جليا بان تداعيات ثورات الربيع العربي لم تقتصر على الأوضاع السياسية في البلدان العربية فحسب، وإنما كانت هناك تأثيرات وانعكاسات كبيرة على النسق الاقتصادي والاجتماعي الذي سيلقى بظلاله على النسق الثقافي وانساق أخرى أيضا. فقد القت ثورات " الربيع العربي" بظلالها على الواقع الاقتصادي المتردي بالأساس في اغلب الدول العربية ومنها الأردن، كما كانت نتيجة مثيرات اقتصادي مليء بالاختلالات الهيكلية المزمنة، وتتصف تلك الأنظمة الاقتصادية بالتبعية الاقتصادية للغرب، وبالديون، وزيادة مفرطة في عجز الموازنات ، وانتشار البطالة بين الشباب .

نناقش في هذا الفصل المبحثين التاليين وهما :

المبحث الإصلاحات السياسية، والاقتصادية.

المبحث الثاني : الإصلاحات الاجتماعية، والقانونية، والثقافية.

المبحث الأول : الإصلاحات السياسية، والاقتصادية

المتأمل في الاحتجاجات الشعبية في الأردن يرى أنها لا تخرج عن كونها عوامل أساسية ثلاثة أو مطالب ثلاثة، العامل الأول : تحقيق نسبة منطقية ومعقولة من الإصلاح السياسي خاصة التعديلات الدستورية، والاقتصادي، والاجتماعي، والانفتاح الإعلامي بالرغم من جمود الانتخابات ،وتراجع العمل الحزبي واستمرار التشريعات المقيدة للحريات. أما العامل الثاني : الاحترافية، الأمنية والتي لا يمكن أن ننكر دورها في التقليل الكبير من حجم العنف والخسائر التي كانت ستنتج عن مواجهات مفتوحة مع المتظاهرين (المحتجين) كما في بلدان عربية أخرى، أما العامل الأخير: الوعي الذي أظهره الرأي العام الأردني والنشطاء السياسيون والذي يتمثل أيضا بالحرص على عدم الاندفاع في مسار سيؤدي إلى خلل امني داخلي ودوامة من العنف خاصة في ظل متابعة التدهور المؤسف للأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في كافة الدول العربية التي خاضت تجربة " الربيع العربي" مع تأكيد هذه العوامل من الخطأ بل الخطر الاقتناع بان الأردن قد افلح من تداعيات العربي فلا بد من استمرار اليقظة والحرص لان الكثير من العوامل الجذرية التي أدت إلى حدوث الاحتجاجات والحراك لا زالت موجودة ولم تتحسن ممارسات الفساد والتعدي على المال وسوء موارد التنمية والظروف الاقتصادية لا زالت كلها موجودة ويمكن لها في أي لحظة أن تثير المزيد من الاحتجاجات الشعبية، لا مجال للركون والاستكانة إلى نظرية أن الأردن افلت من الربيع العربي؛ لان ذلك قد يخلق حالة من " الاستعلاء" الجديدة على حقوق المجتمع وعلى الأسس الرئيسية في إدارة الدولة والذي كان سببا جوهريا في خلق الأزمة السياسية الاقتصادية والتي بدأت تداعياتها في الأردن في النصف الثاني من العام ٢٠١٠، وقبيل الثورة التونسية بعدة أشهر.

سنطرح في هذا المبحث المطلبين التاليين للنقاش، وهما :

المطلب الأول : الإصلاحات السياسية.

المطلب الثاني : الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الأول : الإصلاحات السياسية

مطالب الناس المحتجين في الأردن بشكل عام ، كانت تتخلص في ثمة حاجة ملحة كافية في نفس أبناء الشعوب العربية بشكل عام وهي البحث عن مستقبل سياسي واقتصادي أفضل، ولكنها تنتظر المحفز، وهذه المسالة مهمة في فهم ما حصل في بعض الدول، وكان عامل الإعلام في هذه الاحتجاجات والترويج للمطالب، إذ أن الإعلام مزج بين قضيتين، كانتا شعارا، يرفع في كل الثورات العربية وهما : شعار التغيير وشعار الإصلاح، والناس يريدون حالا أفضل مما هو عليه، أي أنهم يريدون الإصلاح، ولكن عندما تأتي بالبعد السياسي يتحول الإصلاح إلى تغيير، لان القوى السياسية أوعى من الجمهور، والقوى السياسية تدرك أن أي تغيير بسيط في حياتهم المعيشية اليوم قد لا يستمر إذا لم يتبعه تغيير سياسي شامل، فالإعلام كان له محور في هذا الجانب، والقوى السياسية الموجودة استطاعت أيضا أن تستمر هذه القضية لتحويل المطالب إلى مطالب شعبية بسيطة تتعلق بلقمة العيش، إلى مطالب إصلاحية واسعة يمكن أن تغير النظام السياسي أو الحكومي في النهاية .(أبو جابر، ٢٠١١: ٥-٩).

وكان المحتجون الأردنيون قد طالبوا في احتجاجاتهم بإصلاح النظام السياسي وتحقيق إصلاحات سياسية عاجلة، وإسقاط الفساد بأنواعه ، وإسقاط اتفاقية السلام الأردنية- الإسرائيلية (اتفاقية وادي عربة) (الجزيرة، ٢٠١١: ٧-٩).

كان المحتجون الأردنيون يطالبون بالإصلاح السياسي والتغيير بناء على أسس سياسية في مجتمع مدني ودولة مؤسسات وقانون ستسمح لكافة قوى المجتمع المختلفة بالتعبير عن آرائها ومصالحها، بطرائق منظمة وسلمية لا تخل بالأمن العام للمجتمع واستقراره . وتعد الديمقراطية الصبغة السياسية الأكثر مناسبة لتامين المناخ الصحي لتنمية المجتمع المحلي، وذلك لان الديمقراطية، على الرغم من تعدد منطلقاتها وأساليب ممارستها وتطبيقها، تبعا لطبيعة كل مجتمع، فهي تقوم في جوهرها على قاعدة التعدد السياسي والفكري، وحرية تشكل التنمية السياسية وغير السياسية، وتداول السلطة بين القوى المجتمعة، بأسلوب تنافسي يكون هدفه الأول مصلحة الوطن والمواطنين جميعهم، ولا شك أن دعم قوى المجتمع المدني، وتقوية مؤسساتها من العوامل الأساسية في تثبيت الديمقراطية كنظام للحكم، وهنا تكون الديمقراطية من العوامل الأساسية لمجتمع أرضه خصبة تنمو فيه الديمقراطية وتثمر بقيمها وعلاقاتها الاجتماعية والسياسية .(المشاقبة، ٢٠١٤: ٧٢).

إن نتائج الآثار الإصلاحية للثورات والاحتجاجات، دائما في تجاربنا عندما نعيش في أجواء ديمقراطية تكون نتاجا، وعندما تكون في أجواء مضطربة امنيا نجد أنفسنا وقد ضيق

علينـا، حتـى أن المـشروع الطـائفي فـي بعـض بلـدان الجـوار عـادة ينمـو فـي الأجـواء الأمنيـة المضطربة، حيث أن التدخلات الأجنبية والأمريكية والإيرانية تجد مسوغا لها دائما في ظل الأجواء المنفلتة، لا في الأجواء الواضحة، فعندما تكون النتائج ديمقراطية اكبر فإن هذا يخدم مصلحة الجميع، الشعب وقواه السياسية.

ويمكن القول انه من الآثار الإصلاحية السياسية للاحتجاجات الشعبية في الأردن ما يلي:

أ) **على المستوى الشعبي:** استطاعت الاحتجاجات الشعبية في الأردن ٢٠١١ ،لفت نظر الحكومة الأردنية إلى مجموعة كبيرة من القضايا السياسية والاقتصادية وتتعلق بحياة الناس ومنها قضايا الفساد الاقتصادي والإدارة والتأكيد على أن الشعب مصدر السلطات وهم يشاركون بذلك الشعوب العربية في التفكير نفسه، والاعتزاز بتاريخ عشائر الأردن من جميع النواحي وخاصة السياسية بعيدا عن التعصب، وإزالة الفوارق الاحتجاجية، وانهيار ثقافة الخوف من السياسة والسياسيين ودكتاتورية الحكومات التي أصبحت تلك الحكومات تتحطم علة قلعة الحرية، وإعداد الشباب سياسيا للقيام بدور مستقبلي، والاحتجاجات أخذت شرعية شعبية ودولية، الأمر الذي شكل لها دعما سياسيا، وشعبيا، ودوليا، وقد أبرزت الاحتجاجات الشعبية قضية حقوق الإنسان وحرياته على ارض الواقع وكذلك حرية التعبير السياسي السلمي، ووضعت حدا لفساد السلطة (الحكومة، المطلقة، والانتقال بهذا المفهوم إلى مفهوم الدولة، وركزت الاحتجاجات الشعبية الأردنية وطالبت بتعديل الدستور، وبناء دولة دستورية وترسيخ مبدأ العقد الاجتماعي وصياغة دستور يتلائم والديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، ومن الآثار السياسية الإصلاحية للاحتجاجات الشعبية الأردنية إبراز دور المجتمع المدني بكافة مكوناته وتوحد نحو الأهداف والغايات ، مما يؤكد أن الدولة العربية القادمة هي دولة المجتمع المدني والمواطن.(الشناق، ٢٠١١: ٦٨-٦٩).

ب) **على المستوى الرسمي،** وكان للاحتجاجات الشعبية في الأردن دور في الضغط على الحكومات الأردنية بالقيام في عملية الإصلاحات، واتسمت مظاهر تلك الاحتجاجات بالاعتصامات أمام الوزارات، ومسيرات الاحتجاج يوم الجمعة، بالإضافة إلى استخدام الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي في الاحتجاجات والاتصالات (الحراك الالكتروني) من خلال البيانات الاحتجاجية

في الصحف الالكترونية والمقالات التي تنتقد الحكومة رسميا والتي تطالب بالإصلاح، وكانت ابرز الآثار السياسية التي وجهت رسميا من قبل الحراك السياسي الأردني للحكومة ما يلي : (المشاقبة، ٢٠١٤: ٧٩).

أ) تعديل بعض بنود الدستور وقانون الانتخاب والأحزاب .

ب) محاربة الفساد السياسي والدبلوماسي.

ج) إنشاء لجنة للحوار الوطني والتي ضمنت مختلف الأطياف السياسية والتنظيمات على الساحة الأردنية لوضع اقتراح لقانوني الأحزاب والانتخاب، ومناقشته الإصلاحات ومنها السياسية.

د) تشكيل لجنة، ملكية لمراجعة مواد الدستور الأردني، وقد تم تعديل ثلث الدستور الأردني.

ه) تشريع قانون للأحزاب، وتعديل قانون الانتخابات.

و) حل مجلس النواب السادس عشر وإعلان لإجراء الانتخابات النيابية في بداية عام ٢٠١٣ وقد تم ذلك.

ز) إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات من اجل ضمان نزاهتها .

ح) تأسيس نقابة للمعلمين عام ٢٠١١.

وقد أجرى مركز الدراسات الإستراتيجية، استطلاعا للرأي حول بعض القضايا الراهنة في الأردن للوقوف على آراء المواطنين حول أهم المستجدات الأردنية، وقد بينت النتائج أن ٧٧% من عينة البحث يرون انه على الأحزاب السياسية والحركات التي تطالب بالمزيد من الإصلاحات السياسية الحصول على هذه المطالب من خلال العمل مع مجلس النواب المنتخب، في ما يعتقد أن ١٩% لأنه عليهم الاستمرار بالتظاهر والاحتجاج في الشارع لتحقيق مطالبهم . (المشاقبة، ٢٠١٤: ٨٠) .

ومن النتائج السياسية الفعلية التي انبثقت على اثر الاحتجاجات الشعبية الأردنية أن ركزت حكومة معروف البخيت على الإصلاح السياسي، فلقد ثم تشكيل لجنة الحوار الوطني شارك فيها جماعة الإخوان المسلمين، وقد طغت الكثير بشرعيتها من حيث إليه اختيار أعضاءها وأن مخرجاتها لم ترضي جميع الأطراف، كما ثم تشكيل لجنة ملكية من اجل تعديل الدستور ومراجعته فبالرغم من أنها قامت لتعديل ٤٢ نص دستوري إلا أن هناك مآخذ عليها، حيث أن أعضائها هم من المنسوبين للملك، ورؤساء حكومات واعيان وغيرهم، وما زالت كثيرا من القوى السياسية والأحزاب تطالب بإجراء المزيد من التعديلات الدستورية خاصة في موضوع الحريات، وحقوق المرأة، وإضافة إلى المساواة في الجنس.(شموط، ٢٠١٣: ٦).

ومجمل القول أن من الآثار السياسية الإصلاحية للاحتجاجات الشعبية التي حدثت في الأردن بعد٢٠١١ أن الإصلاحات السياسية جاءت متأخرة من حيث التنفيذ، إذ انه بدلا من الانتقال لتحديد مجالات الإصلاح السياسي وبنوده كقانون الانتخاب، وقانون الأحزاب، وإجراءات الانتخاب، وتقسيم الدوائر الانتخابية، والاجتماعات العامة، والنشر والمطبوعات، ودور منظمات المجتمع المدني ومنها النقابات المهنية، أصبح الهم الأول في الأردن أن يكون الإصلاح السياسي نابعا من الداخل، وأن لا يكون مفروضا من الخارج.

ومع انه لا خلاف حول ذلك، إلا أننا نفتقر إلى المبادرة الذاتية في الإصلاح، وعدم المبادرة الذاتية في الإصلاح وتأخرها وترددها قد فتح الباب واسعا أمام المطالبات والضغوط من الداخل والخارج، كما أصبح البحث والنقاش يدور حول مدى الإفادة من الإصلاحات السياسية وتجارب دول الغرب فيها، دون الدخول في تلك التفاصيل لتلك الاحتجاجات ومدى ملاءمتها للأوضاع الأردنية.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية

إن أول متطلبات الإصلاح الاقتصادي في الأردن، هو استمرار العمل على تحقيق أهداف برامج التصحيح الاقتصادي، حتى بعد الانتهاء من تلك البرامج رسميا، إذ أنها مؤشرات أساسية لاقتصاد معافى وقادر على الاستمرار دون خلل أو تراجع تسديد، وثاني هذه المتطلبات هو أن تتزامن مع الإصلاح الاقتصادي خطوات واضحة وقوية من الإصلاح السياسي والإداري والقضائي والتعليمي، وإذا لم يحدث الإصلاح الشامل، تظل خطوات الإصلاح الاقتصادي مهددة ومبعثرة ومترددة، والفرصة مهيأة للأردن للمضي قدما في الإصلاح في جميع مجالاته، وثالث هذه المتطلبات مجموعة السياسات الاقتصادية الكلية، ومنها (عبد الجابر، وآخرون، ٢٠٠٥: ٩-١٠) :

١. استئناف برنامج الخصخصة وفقا لما وضعته الهيئة التنفيذية للتخاصية. إذ بعد أن تم تنفيذ خطوات ناجحة وهامة في خصخصة الاسمنت والاتصالات والبوتاس وعدد من الشركات المساهمة العامة، تكاد تكون هذه العملية أن تكون قد اعترها التوقف خلال السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦، علما بان هناك شركات كثيرة تم خصخصتها منها الفوسفات، والملكية الأردنية، والمياه، وغيرها، والإصلاح الاقتصادي يتطلب استئناف برنامج الخصخصة وفقا للإستراتيجية المتفق عليها.
٢. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، وبخاصة النقابات المهنية، ومراكز الأبحاث والدراسات والجمعيات الخيرية، دور هام في الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الشامل ذلك لأنها قريبة من المجتمع التي تتعامل معها وتمثلها وهي تسعى ذلك لأنها قريبة لتحقيق المصلحة العامة، وفيها أشخاص ذوو خبرة واسعة يمكن الاستفادة منهم ومن السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى الملازمة لمتطلبات الإصلاح الاقتصادي في الأردن قبل الاحتجاجات الشعبية عامي ٢٠١١/٢٠١٢، هي : (جويلي، ٢٠٠٥: ٧٦-٨٠٩) :
٣. مواصلة سياسات الانفتاح والتحرر الاقتصادي بعد الاحتجاجات الشعبية٢٠١١ ، وبخاصة في العلاقات التجارية مع الخارج.
٤. إعادة النظر في قوانين الاستثمار المؤقتة، بحيث يتم اقتصارها على مؤسسة واحدة لتشجيع الاستثمار وخصخصة مؤسسة تنمية الصادرات، وإلغاء الفوارق المشاريع أيا كانت مواقعها.

٥. إقامة علاقات اقتصادية خاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء فيه للإفادة من الإمكانات الكبيرة لديها، بما في ذلك القاع الخاص فيها، في مجالات التشغيل والاستثمار والتجارة والتمويل وغريها.

٦. دور السياسة النقدية له دور بالغ الأهمية في الإصلاح الاقتصادي فاستقرار الأسعار (تجنب التضخم) والمحافظة على سعر صرف مناسب للدينار وقابليته للتحويل، ومراقبة البنوك بما يحفظ باستمرار ثقة المودعين فيها، وضبط حجم الائتمان بما يتفق مع النشاط الاقتصادي ، تطبيق سياسة سعر الفائدة المناسبة التي لا تكبل النمو وتخنق الاستثمار.

وقد عملت الأردن قبل الاحتجاجات الشعبية عام ٢٠١٢/٢٠١١ على مجموعة من السياسات التصحيحية الاقتصادية في سبيل الإصلاح الاقتصادي، منها تفعيل السياسة المالية التي تعتبر المركز الهام للإصلاح الاقتصادي، وتوجيه المساعدات الأجنبية، وضبط حجم المديونية، ومحاولة تخفيض العجز في الموازنة العامة، وضبط حجم الإنفاق الرأسمالي، وتمويل المشروعات الجديدة، والقائمة، وإيجاد أصول وأدوات مالية يستثمر الأشخاص فيها، ومحاولة ضبط الأسواق لضمان عدم التلاعب ضمن المعاير الدولية، إلا أن الفساد الاقتصادي والإداري والمالي كان لكل تلك الإجراءات بالمرصاد.(احمد، ٢٠٠٦: ٩٥-٩٦).

وكان من ضمن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الاحتجاجات الشعبية في الأردن إبان ثورات الربيع العربي ٢٠١١، غياب العدالة الاجتماعية الناتج عن الوضع الاقتصادي السيئ للأردن، وزيادة الفقر، وضالة الفرص العمل ، وارتفاع معدلات البطالة، وتآكل الدخول وخصوصا للطبقة الوسطى مما اضعف هيبة الدولة وأصبح من الهين الاستمراء على مؤسساتها، وانعدام أزمة الثقة نتيجة ذلك بين الشعب والسلطة بسبب الفساد الاقتصادي المنتشر في ثنايا مؤسسات الدولة.(شموط، ٢٠١٣: ١) .

ومن ضمن الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى الاحتجاجات الشعبية في الأردن أيضا تمسك سلطات الدولة ومؤسساتها بأشخاص متنفذين وبطغم فاسدة في إدارة الحكم من منطلق مصالحها الخاصة، والتي يتم إعادتها وتدويرها مرة أخرى، حيث أنهم، جعلوا من الاقتصاد الأردني تابع غير منتج يعتمد على قطاع الخدمات المسيطر عليه من قبل مجموعة متنفذين ، بعد أن يتم بيع جميع الشركات العامة بما يعرف (الخصخصة) تحت ذريعة معالجة التشوهات، وتعزيز العائد وإعادة التأهيل ، مما جعل الأردن فريسة سهلة لاملاءات الصناديق والبنوك الدولية والمساعدات الخارجية، فبدلا من الاعتماد على العمل والتصنيع والإنتاج أصبحت الأردن دولة مستهلكة من الطراز الأول ومستوردة لأبسط السلع والاحتياجات،الأمر الذي

اضعف قرار الأردن السيادي والسياسي بسبب عجز الموازنة، وارتفاع الديون، وارتفاع فاتورة الطاقة ، لأنه أصبح مرتهن بيد الدولة والصناديق المانحة وانعكس ذلك سلبا على حياة الطبقات الاجتماعية المتوسطية والفقيرة وقد زادت المديونية ، وارتفعت الضرائب بأشكالها على المواطن الفقير دون مراعاة لمستوى الدخل.(شموط، ٢٠١٣: ٢-٣).

وكان ابرز المطالبات الشعبية من خلال الاحتجاجات الشعبية فضلا عن المطالبات السياسية، المطالبة بالقيام بإصلاح اقتصادي شامل لمعالجة مشاكل الفقر، والبطالة وضعف النمو الاقتصادي، وانتقاد سياسة الخصخصة وبيع ممتلكات الدولة، وكان موقف السلطة النظام ايجابي من هذه الاحتجاجات واعتبرها فرصة للشروع في عملية إصلاح شاملة (التل، ٢٠١٢: ١-٢).

وأعلن المحتجون أن الحلول لا تكون إلا بالقيام بإجراءات عدة تتعلق بعملية التصحيح الاقتصادي منها : إيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل، العدالة الاجتماعية والاقتصادية بالقضاء على الظلم، عدم تفرد واحتك ار السلطة واحتكار الموارد والثروات ، إيقاف هدر المال العام. (علوش، ٢٠١١: ١٤٨).

وأعلنت شرائح المجتمع المشاركة في الاحتجاجات فضلا عن حركة ٢٤ آذار ٢٠١١ بالمناداة بالمطالب التالية والتي استجابت الدولة لمعظمها وهي :

١. تحسين مستوى المعيشة.
٢. توفير فرص العمل .
٣. معالجة الفقر والبطالة.
٤. تعزيز مستوى الخدمات وعوائد ومكاسب التنمية على كافة المحافظات بعدالة.
٥. محاربة الفساد ومنه الفساد الاقتصادي.

وكذلك نادت جماعات المصالح الطبقية والخاصة بالقطاع الخاص، والنقابات المهندسين، الأطباء، الممرضين، المعلمين، بزيادة الأجور والرواتب، وتحسين الوضع الاقتصادي لنقاباتها وقطاعاتها.(شموط، ٢٠١٣: ٢-٣).

وحول موضوع الإصلاح الاقتصادي والتنمية يقول الملك عبد الله الثاني في كتابه "فرصتنا الأخيرة" الذي صدر عام ٢٠١١ : " لقد عملنا خلال السنوات الماضية ضمن رؤية إصلاحية تحديثية واضحة المعالم لمعالجة السلبيات، وتحقيق التنمية الشاملة" .(عبد الله الثاني، ٢٠١١: ٤٢٢).

ويقول أيضا " : ولان الإصلاح منظومة سياسية اقتصادية وإدارية واجتماعية متكاملة فقد أكدنا على ضرورة أن يواكب الإصلاح الاقتصادي إصلاح سياسي يزيد في المشاركة الشعبية في صناعة القرار". (عبد الله الثاني، ٢٠١١: ٤٢٣).

ومن ابرز التحديات الاقتصادية التي تواجه عملية الإصلاح الاقتصادي في الأردن وتحدث عنها الملك عبد الثاني في كتابه " فرصتنا الأخيرة" ما يلي : (عبد الله الثاني ، ٢٠١١: ٤٢٣-٤٢٤) :

- **الفقر والبطالة:** وهما من ابرز المشاكل والتحديات الاقتصادية وما ينتج عنها من آثار اجتماعية تواجه الاقتصاد الأردني وقد كثفت الحكومة الأردنية جهودها في مواجهتها والتخفيف من حدة آثارهما السلبية، وهما مشكلتان لا زالتا تؤرقان نسبة كبيرة من أبناء المجتمع الأردني وأسرهم وتلزم الحكومات المتعاقبة وضع خطط مبرمجة وشاملة لها.
- **الفساد الإداري والمالي** : إذ يعاني الأردن من فساد مالي وإداري، ومن اجل ذلك أنشئت هيئة مكافحة الفساد في ١٩ آذار ٢٠٠٧، وفعلت بشكل أقوى بعد الاحتجاجات الشعبية في الأردن، إبان ثورات الربيع العربي ٢٠١١، ومهمة الهيئة كشف كافة أشكال الفساد الإداري والمالي الاقتصادي، والحد من انتشاره، ومن خلال التنسيق مع المؤسسات المحلية الداخلية، والدولية اللازمة، للقضاء عليه، وبناء القدرات المؤسسية للجهات المعنية بذلك.(هيئة مكافحة الفساد،٢٠١٣: ١٣) .
- **تعثر مسيرة الإصلاح الاقتصادي** الأمر الذي أدى إلى تعثر مسيرة الإصلاح السياسي، إذ تصاعدت الضغوط على الملك عبد الله الثاني منذ العام ٢٠١١، والتي يصر عليها الشعب الأردني، إذ أن معظم الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي صرح بها الملك تعثرت، الأمر الذي غير أربع حكومات في فترة الربيع العربي، وكان آخرها حكومة الدكتور عبد الله النسور والتي شكلها بعد إصلاحات سياسية برلمانية، أدت إلى تشكيل الحكومة بناء على مشاورات برلمانية مع الوحدات القرارية، وكان الأردني قد شهد اندلاع أعمال عنف واحتجاجات في محافظات الجنوب الفقيرة حتى قبل اندلاع الثورات العربية أي قبيل عام ٢٠١١، ومن المطالبات أن تكون هناك إصلاحات تتعلق باختيار الشعب الأردني لرئيس الوزراء عن طريق البرلمان، وحل مشكلاتي الفساد، والبطالة التي بلغت نسبتها إلى ١١.٤% عام ٢٠١٣ ، و ١٥.٤% عام ٢٠١٤. (العويمر، ٢٠١٤: ٣٥).

- **المديونية** : حيث أصبحت المديونية الخارجية عائقا أمام التنمية الاقتصادية في الأردن لما لها من آثار سلبية على رفاهية المجتمع، واستنزاف الموارد الطبيعة الوطنية، وتخفيض الاستثمار وتخفيض معدلات النمو الاقتصادي.(شخاترة، ١٩٩٦: ٢٥).
- **محدودية الموارد الاقتصادية** : إذ أن الأردن يعاني من عدم توفر الطاقة كالنفط الفحم، وتقتصر المواد على الفوسفات والبوتاس، ومساحات زراعية ضئيلة في منطقة الأغوار، وبعض المرتفعات، وعدم استغلال ثورات البحر الميت.(شخاترة، ١٩٩٦: ٢٦-٢٧).
- **آثار الأزمة الاقتصادية العالمية** : في أيلول / سبتمبر عام ٢٠٠٨ بدأت أزمة اقتصادية مالية غذائية عالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير عام ١٩٢٩، ابتدأت الأزمة الاقتصادية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم تشمل الدول الأوروبية، والاسيوية، والإفريقية، ودول الخليج العربي، والدول النامية التي يرتبط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ إلى (١٩) بنك. وفي ١٧ أيلول / ٢٠٠٨، انهارت البورصات العالمية، وتدهورت عملية التسليف والسيولة في بعض المصارف، ووضعت بعض الدول خطط لإنقاذ دولها واقتصادها ومصارفها وشراء الديون الهالكة التي تقض مضاجع السوق العالمية الأمريكية.(قابيل،٢٠٠٨: ٢٠٠-٢٠١)

تأثر الأردن بالأزمة الاقتصادية العالمية كغيره من الدول التي تعتمد في تعاملاتها على الدولار الأمريكي إلى جانب عملية الفساد الإداري والمالي، الأمر الذي أدى إلى غلاء السلع الغذائية، وارتفاع الأسعار.

وكانت هذه الأزمة انعكاسا لازمات متراكمة في الأردن في مجال الفساد الإداري والمالي، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية مثل ضعف الموارد، هذا الأمر أدى إلى ارتفاع السلع الغذائية الاستهلاكية، ١٠-١٥% خلال الأشهر الأربعة الأولى من الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨ .(قابيل، ٢٠٠٨ : ٢٠٠-٢٠١).

المبحث الثاني : الإصلاحات الاجتماعية والثقافية

اتسمت طبيعة الاحتجاجات الشعبية في الأردن بتوتر العلاقة بين الحراك السياسي والاجتماعي بين الشعب والحكومة الأردنية بين الحين والآخر، إذ شهدت بعض الهدوء النسبي بين الفينة والأخرى، ولكن هذه العلاقة تميزت بانعدام الوضوح في بداية الاحتجاجات الشعبية، فضلا على تعقيدها، بسبب استمرار الاحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية الأخرى، وبسبب طبيعة أنظمة الحكم التي تعمد إلى احتكار السلطة والتي كانت بيد النخب الحاكمة لأطول مدة ممكنة وهذا ما شكل وقودا لاستمرار الاحتجاجات الشعبية في الأردن، ونلحظ في الوقت نفسه تسيد الحكومة على جميع القوى السياسية والاجتماعية المعارضة والمحتجة.

إن الوضع السياسي والاجتماعي لا يختلف عن غيره من الأقطار العربية التي شهدت احتجاجات شعبية وثورات حقيقية ، من حيث الاستبداد السياسي الحكومي، ونشوء نخبة حكومية سيطرت على اقتصاد البلاد وإدارتها، ومارست الفساد على أوسع نطاق، وفقد صلتها بشعبها، وحدت من الحريات العامة من خلال القوانين المؤقتة المخالفة للدستور الأردني نصا وروحا، وقمعت المعارضة السياسية والاجتماعية والثقافية، وسعت بمختلف الوسائل الإعلامية التي سخرتها للدفاع عن استبداد الحكومة وفسادها، وإلى تشويه المطالبة بالإصلاح الشامل والتغيير ومعاقبة الفاسدين واسترجاع ما نهبوه من الأموال العامة، والإساءة إلى سمعة المطالبين بالإصلاح بعامة وقيادتهم بخاصة، ولجأت هذه النخبة الحكومية ممثلة برؤساء الحكومات باستدرار عطف العشائر كبنية اجتماعية وحضها على إعلان ولائها للنظام السياسي في محاولة لإخفاء ممارستها السياسية الاستبدادية والفاسدة.

إن طبيعة العلاقة بين الشعب والحكومة الأردنية جاءت وليدة الواقع السياسي الذي شهدته الدولة الأردنية، ففي ظل مراحل تطور الحكومة الأردنية، منذ ١٩٢١ (تأسيس الإمارة)، تأكدت حالة سيطرة الحكومة على الواقع السياسي والاجتماعي والقانوني والثقافي، لا سيما وان الحكومة لم ترضى في أن تتولى المعارضة الحكم البديل عنه، ولم يعمل على إفساح المجال لها بشكل كبير وواسع في العمل السياسي لتكون ندا وخصما لها حتى إبان وبعد الاحتجاجات الشعبية في الأردن.

سنناقش في هذا المبحث المطلبين التاليين وهما :

المطلب الأول : الإصلاحات الاجتماعية والقانونية.

المطلب الثاني : الإصلاحات الثقافية.

المطلب الأول : الإصلاحات الاجتماعية والقانونية.

تشكل الإطار الفكري للاحتجاجات الشعبية في الأردن ومنذ انطلاق ثورات الربيع العربي ليشمل كل الفئات الاجتماعية، والشرائح العمرية، وبحيث لم تقتصر على فقط على الحراك السياسي، والكيانات السياسية المعارضة للحكومة، ولكنها وسعت الإطار الوطني، وانضمت فئات اجتماعية شملت المعلمين، وعمال الوطن وعمال المياومة، والمتقاعدين العسكريين وخاصة القدامى التي ترى أن الحكومات القائمة لا تلبي الطموحات الوطنية والاجتماعية الأردنية.

في هذا السياق كشفت تداعيات أحداث الاحتجاجات الشعبية الأردنية، ومنذ ٢٠١١ عن هشاشة النظام الحكومي وتفككه، كما كشفت عن الصراعات الكامنة لكل حكومة تجاه منظومة الفساد السياسي والاقتصادي والإداري، وقد ساعد هذا التفكك على بلورة مطالب الاحتجاجات الشعبية بإصلاح النظام والدستور وإسقاط الحكومات الفاسدة بسبب حالة التردي داخل النظام الحكومي وبسبب غياب المساءلة الشعبية والشفافية الحقيقية الأمر الذي أصبح عائقا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية السلمية .

ومع أن الشفافية والمساءلة ليست ضمانة في وجه الفساد، لكن غيابها شكل شبه ضمانة لتفشي الفساد بأنواعه، كما أن الحكومات في ظل غياب المشاركة الشعبية، تكون أكثر ميلا لتقبل المطالب الصادرة عن المجتمع الدولي مطروحة من مواطنيها، ونتيجة لذلك كثيرا ما يقدم صانع القرار على عدم اخذ الآثار الاجتماعية والسياسية والقانونية المترتبة على قراراته بما يكفي من الحسبان.

إن ضعف الشرعية السياسية بالترافق مع الضعف الاقتصادي والاجتماعي يقودان إلى تقويض الدولة الأردنية على لعب دور فاعل في الساحة الأردنية والإقليمية خلال الاحتجاجات، إذ تبرز الحاجة الماسة إلى مثل هذا الدور القيادي البناء والخلاق.

هناك العديد من الآثار الاجتماعية والقانونية للاحتجاجات الشعبية في الأردن والتي بدأت إطلالتها منذ بداية العامة ٢٠١١ مع بدء ثورات ما يسمى الربيع العربي ، تلك الآثار التي لا يمكن التغاضي عنها، لأنها قد تفاقمت بعد الاحتجاجات وأصبحت بحاجة إلى حلول.

يسعى هذا المطلب إلى مناقشة الآثار الاجتماعية والقانونية للاحتجاجات الشعبية في الأردن، ضمن نقطتين رئيسيتين هما:

أولا : الإصلاحات الاجتماعية.

ثانيا : الإصلاحات القانونية .

أولا : الإصلاحات الاجتماعية : من الآثار الاجتماعية التي صنعتها بعض الأنظمة السياسية العربية بفضل سياستها التبعية للغرب وعدم تحقيق عدالة اجتماعية للشعوب العربية أن صنعت ما يسمى بالتشوه الاقتصادي وما تبعه من تشوه اجتماعي على صعيد تحسن مستوى المعيشة، الأمر الذي انحاز هذا المحور وتحول من دولة إلى سلطة، وعدم إجراء الترميم والتصويب اللازم على المستوى الإنتاجي وعلاقات الإنتاج، الأمر الذي مهد للعنف الثوري، والتفكيك لأصر الدولة والإخلال بالمضمون المعرفي لها، وتفكيك البناء الاجتماعي والاقتصادي، وأدى ذلك إلى ما يلي: (درادكة، ٢٠١١: ٦٤)

أولا : خلق فئة حائزي النقود: وظهرت هذه الفئة عندما تحولت الدولة إلى سلطة، بسبب رفض مواطني الدولة الانخراط في مركبات الدولة القطرية، في الوقت الذي سعى فيه الفاسدين والوصوليين والانتهازيين إلى تحقيق مآربهم ومآرب الدولة، ووجود جماعات مصلحية تقدم خدماتها للدولة وتستفيد منها، وأدى ذلك إلى ثراء فئة معينة ليسو عقائديين سياسيا وليسوا رجال اقتصاد ، ولم تشكل طبقة اجتماعية حسب المقصود الثوري، فهي مجردة من النسق العام الإنتاجي والثقافي والسياسي، وليس لها مشروع إلا نفسها لذلك أصبح القاسم المشترك بين هذه الفئة حوز النقود.

وتمكنت هذه الفئة من خلق مؤسساتها الخاصة، ودوائر اقتصادية ومالية واجتماعية مستقلة واشترت القطاع العام وارتهن اقتصاد الدولة لها، وكونت احتكارات تجارية كبرى في حالة غياب الحس الوطني وأصبحت تتفاخر بالاستهلاك، وبذلك شاعت الرشوة ، والوساطة والفساد بكل صوره وتحولت أجهزة الدولة إلى أداة إنتاج وراعية المصالح الاجتماعية العليا، وأصبحت تسيطر على مقدرات الدولة.

ثانيا : تمزيق الطبقة الاجتماعية وتهميش الفقراء، وذلك عن طريق ما يلي : (احمد، ٢٠٠٦: ١١-٣١).

١- الارتفاع التدريجي والممنهج للأسعار والخدمات وثبات الدخول، مما ترتب عليه تراجع القدرة الشرائية والتعليمية، وتراجع القدرة الشرائية للنقود، وجود فقر حقيقي.
٢- رفع الدعم عن التعليم والصحة الأمر الذي أدى إلى امتصاص مداخليهم.
٣- عدم وجود قوانين تحمي الأراضي الزراعية، وارتفاع الضرائب، والبحث عن ضرائب جديدة، وعدم وجود آليات لتسويق منتجات المزارعين.
٤- انجراف السوق بمفردات استهلاكية بدون رقابة، وتشجيع الثقافة الاستهلاكية.

٥- نشوء الاحتكارات الفعلية للسلع والخدمات سواء من قبل الفئة الحائزة على النقود والتجار السماسرة، الأمر الذي أدى إلى تعرض دخل الطبقة الوسطى للتآكل في حين تعرضت الطبقة الفقيرة للانكفاء.

ويتضح من ذلك مستوى التشوه الاجتماعي واضطراب حركة الصراع الاجتماعي في الوطن العربي بشكل عام والأردن بشكل خاص.

ومن جهة أخرى فإنه يتنوع حجم وشكل وتأثير وتأثر القوى والحركات السياسية والاجتماعية المختلفة إيجابا وسلبا وحيادا، قبل الحراك الشعبي وخلاله، بل المتوقع مستقبلا، فالقوى السياسية الموالية من المتنفذين والمنتفعين وشبكاتهم الذين افسدوا الحياة السياسية الاجتماعية في البلدان العربية عامة، وفي الأردن خاصة ولا يريدون تغيير الوضع القائم، ومن سكت عليهم قبل الحراك الشعبي ودفعوا بالتطورات اليه، أما القوى السياسية المعارضة والمختلفة ومن ناصرهم فقد بذلوا جهودا وتضحيات على مدار سنوات وعقود، وبنسب مختلفة في سبيل التغيير المنشود، وكانوا بمثابة وقود وشرار وبيئة مهيأة دائما للحراك الشعبي قبل وقوعه، ولا يجوز بحال من الأحوال انتقاص دور هذه القوى وتضحياتها قبل الحراك الشعبي، أو نسبة الحراك لفعل عفوي وعشوائي مطلق للشباب أو مهاجمتهم بمحاولات ركوب الموجه أو اختطاف الحراك الشعبي.(علوش، ٢٠١١: ٣٦).

ومن الآثار الاجتماعية التي يمكن الحديث عنها كنتيجة من نتائج الاحتجاجات الشعبية في الأردن، غياب المساءلة الشعبية الاجتماعية والثقافية الحقيقية في النوايا الحقيقية للحكومة، ذلك لان المساءلة الشعبية والشفافية لها دورهما في درء الفساد الاقتصادي وما يترتب من فساد اجتماعي، من خلال تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، لكن ضعف الشرعية الحكومية كشرعية سياسية بالترافق مع الفساد والتخلف الاقتصادي الذي ينجم عنه تخلف اجتماعي وثقافي يقودان إلى تقويض قدرة الحكومة كجزء من النظام السياسي في لعب دور فاعل في الساحة المحلية، الإقليمية خلال الاحتجاجات، إذ تبرز الحاجة إلى مثل هذا الدور القيادي البناء والخلاق ، ويمكن أن يشكل العجز الديمقراطي، وغياب العدالة الاجتماعية مصدرا مباشرا للنزاع والاحتجاج الشعبي .(لبيب، ٢٠١٢: ١٧).

إن بناء المؤسسات السياسية والديمقراطية والاجتماعية مع إفساح الظهور لمؤسسات المجتمع المحلي المدني بغية تفعيل الانتقال الديمقراطي وتحقيق درجة من الاتساق والتنسيق في العمل السياسي بين الشعب والحكومة، وبين الحكومة والمعارضة، لا سيما وان المؤسسات الوسطية في المجتمع بكافة أشكالها وأنماطها تؤدي دورا مهما في توثيق ودعم الصلة بين ممارسي السلطة والخاضعين لها، ومن اجل تحقيق العدالة الاجتماعية لا بد من إشاعة ثقافة

المشاركة السياسية الحقيقية بدلا من ثقافة الخضوع والإذعان، والابتعاد عن أسلوب الإقصاء وتهميش الآخر، أي استيعاب قوى المعارضة السياسية، والفئات الاجتماعية في العملية السياسية.(العزواي، وكاظم، ٢٠٠٦: ٣٩٢).

وعلى الرغم مما سبق، يبقى مكمن الخطر بالنسبة للنظام في استمرار روابط الثقة الهزيلة بين المواطن والحكومة التي تمثل الدولة، إذ تقوم العلاقات المهمة بصورة أساسية على الولاءات العائلية أو العشائرية، مع الدور الذي يلعبه الدين كرابط اجتماعي، ولكن الدولة مغيبة إلى حد كبير عن هذه المساءلة والشفافية، وهذا يشمل جميع جوانب الجهاز البيروقراطي، وقد أدت القيود المفروضة على حرية التعبير وحرية التجمع إلى ثني الحراك الاجتماعي والسياسي عن الاحتجاج السلمي، لكن رغم ذلك فإنه لا توجد دلائل ومؤشرات على أن الجسم السياسي الأردني موشك على التفكك، إذ أن أوضاع الأردن مستقرة، والسبب يرجع في ذلك إلى إدارة الأزمة من قبل النظام السياسي(عبد الكريم، وآخرون، ٢٠١٢: ٨٣).

ومن الآثار الاجتماعية التي برزت بعد الاحتجاجات الشعبية في الأردن، إن الاستقرار لا يمكن أن يكون جادا وحقيقيا إذ بني على الكبت، أي الظلم، فالناس تخاف من العقاب، والاستقرار نوعان : استقرار ناجم عن الخوف وهو ليس استقرار حقيقيا، وآخر ناجم عن الرضا أي العدالة الاجتماعية في المجتمع، وقد تبين أن ما كان يسمى استقرار لم يكن إلا خوفا، لكن عندما كسر حاجز الخوف ظهر الناس على حقيقتهم وقالوا : نريد العدل، دون النظر إلى التضحيات التي يمكن أن نقدمها، وهي ظاهرة طيبة جدا، وتسر المرء أن يقرأها ويدركها.(علوش، ٢٠١١: ٩٢).

ومن الآثار الاجتماعية التي ظهرت إبان وبعد ظاهرة ما يسمى بالحرائق الصغيرة والمقصود بها: الاحتجاجات المطلبية مثل: المعلمون يريدون نقابه، موظفو جامعة اليرموك يريدون تحسين مطالبهم، وكذلك الموظفون الإداريون في جامعة مؤتة، أو الموظفون في الجامعة الهاشمية، وحتى مكاتب استحضار الخادمات أيضا، وهذه حرائق صغيرة إلى جانب الحرائق الكبيرة التي حدثت في تونس مصر، والتغيير يبدأ بإطفاء تلك الحرائق، ولكن يبدأ التغيير بتغيير النظام أو الحكومة ولا نقول تغيير النظام في الملكية لان النظام مستمر، لكن في النظام الجمهوري ولا نقصد به، لان رئيس الجمهورية في النظام الجمهوري قابل للتغيير كل أربع سنوات إلى ستة سنوات، والملكية ليس فيها تغيير.(علوش، ٢٠١١: ٩٥).

كما أن من الآثار الاجتماعية التي برزت على السطح في الاحتجاجات الشعبية في الأردن تعرض ثلاثية القيم الإنسانية الاجتماعية للخلل والتراجع وهي : الحرية، والعدالة،

والعيش الكريم، بسبب الفساد الاقتصادي الأمر الذي ترك آثار نفسية في نفوس الشعب الأردني.(الحديد، ٢٠١١: ٥٩).

لقد حصلت تغييرات سياسية في أكثر من دولة عربية وثمة تغييرات قادمة باعتبارها أصبحت استحقاق تاريخي اجتماعي سياسي يصلح للترسيخ الاحتجاجي الثوري إلا أنها بحد ذاتها ليست تغييرا ثوريا أنها تغييرات سياسية تشكل المعطى التاريخي الاجتماعي لإعادة إنتاج الاحتجاجات الثورية الشاملة ضمن محددات العرب الحضارية، ولا شك أن الجميع قلق لعدم حصول استقرار نهائي بل عدم وضوح رؤيا نحو استقرار نهائي على المستوى الاجتماعي والسياسي، والقلق أكثر من تبدل وتغير الذاكرة الجماعية للإنسان العربي عموما، ومن ناحية اجتماعية فإن الطبقة الفقيرة هي التي كان لها سبق التغيير في البلاد العربية إلا أن عملية التغيير لم تتم لصالحها، ولم تكن مطروحة سياسيا وخاصة وانه لا يوجد أحزاب حقيقية تمثلها، وهذا يعني أن التغييرات التي أنجزت والتي ستنجز ستعاني من خلل بنائي يتمثل في إعادة إنتاج علاقات الإنتاج مما يعني استقرار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة، أن الاحتجاجات الشعبية ركزت في الأردن على مطلبيات إلا أنها بوعي الحامل الاجتماعي للأنظمة مطلبيات هامشية (ترضية)، وليس تغييرا في نمط وعلاقات الإنتاج(درادكة، ٢٠١١: ص١٧).

ومهما يكن من أمر، فإن الدوافع الاجتماعية للاحتجاجات الشعبية في الأردن هي الآثار نفسها التي تعاني منها المواطن الأردني الآن كغياب العدالة الاجتماعية، وانعدام تكافؤ الفرص والمساواة، له دور بارز في الحراك الأمر الذي حدا بالمواطن المطالبة بحقوقه الغائبة، والعبث بإرادة المواطن في الانتخابات البلدية والنيابية، والطلابية، لصالح أطراف محسوبة على الجهات الحكومية الرسمية، الأمر الذي زاد في نسبة الاحتقان والقهر الشعبي، وتراجع حجم الطبقية الاجتماعية الوسطى، مما أدى بالتالي إلى الاحتجاجات الشعبية. (الفلاحات، ٢٠١٤ : ١٢٧).

ثانيا : الإصلاحات القانونية : ارتفع سقف الشعارات والمطالب للحركة السياسية الأردنية مطلع عام ٢٠١٢ نتيجة المعالجة السياسية الخاطئة لمطالب الإصلاح، حيث تمثل ذلك برد مؤسسات النظام السياسي عن مخرجات لجنة الحوار الوطني، والتسويق لها، خصوصا ما تعلق فيها بقانون الانتخاب والتعديلات الدستورية، كما زاد من حدة الحراك تعاطي الجهات الرسمية مع ملفات الفساد وإغلاقها بصورة شبه قانونية، الأمر الذي يؤدي إلى الإساءة لعقل المواطن، ويكرس العبث بمقدرات الوطن، واستخدم الأدوات والآليات ذاتها التي كانت حاضرة قبل الربيع العربي التي كانت هي من أسباب الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي عاشها ويعيشها الأردن حتى اللحظة.(الفلاحات، ٢٠١٤،: ١٢٩).

وبالنسبة للدستور فقد تم تشكيل لجنة لتعديله، فبالرغم من أنها قامت بتعديل ٤٢ نص دستوري إلا أن المأخذ عليها بان أعضائها من المنسوبين إلى الحكومة والسلطة، وما زالت كثيرا، من القوى السياسية والأحزاب تطالب بإجراء المزيد من التعديلات الدستورية وخاصة في موضوع الحريات، وحقوق المرأة، والمساواة في الجنس.(شموط، ٢٠١٢ : ص٢-٣).

وفي عهد عون الخصاونة تعاملت حكومته مع المطالب الشعبية بتلكؤ ومماطلة وتسويف حيث ظهر أمام الرأي العام بان هناك صفقة بين مجلس النواب السادس عشر وحكومة الخصاونة من اجل مماطلة عمر كل من الحكومة ومجلس النواب، فلقد شارفت الدورة العادية على الانتهاء ولم ينجز سوى قانون الهيئة المستقلة للانتخابات، لولا تدخل الملك بضرورة مواصلة انجاز التشريعات الناظمة للحياة السياسية من اجل إجراء الانتخابات النيابية والبلدية خلال عام ٢٠١٢.(شموط، ٢٠١٢: ص٣).

ورغم تعنت الحكومات وعدم قدرتها على تنفيذ المطالب الإصلاحية إلا أن الحراك حقق بعض المكتسبات، وان كانت لا ترقى إلى طموح القوى السياسية والنقابية، كالتعديلات الدستورية، وتأسيس نقابة المعلمين، والحد من التعدي على المال العام، وارتفع سقف الحريات، وبروز قيادات وقوى مجتمعية وشبابية وسياسية خلال فترة الحراك (الاحتجاجات). (الفلاحات، ٢٠١٤، العدد ٦٦: ص١٢٩).

ومهما يكن من أمر، فإن هناك مجموعة من الآثار القانونية للاحتجاجات الشعبية في الأردن، استطاع المحتجون تحقيقها أثناء عملية الاحتجاجات إذ أن الاحتجاجات تواصلت في البداية على مجموعة العناصر القانونية ومن ضمنها الاحتجاج على قانون المطبوعات المثير للجدل، والذي كان من شانه فرض قيود جديدة على حرية التغيير على وسائل الإعلام الالكترونية، وعدم محاكمة أي صحفي أمام المحاكم العسكرية، والاعتراض على قانون الانتخابات، والعمل على إيجاد قانون انتخاب ديمقراطي وعصري، وحكومة برلمانية منتخبة، وإنشاء محكمة دستورية، .(إسماعيل، ٢٠١٢، العدد ٥٢٢: ص١).

ومجمل القول أن من آثار الاحتجاجات الشعبية في الأردن على المستوى القانوني وضع اقتراح القانونية الأحزاب والانتخاب، وقانون المطبوعات ، والطلب من البرلمان الأردني تشريع قانون للأحزاب وتعديل قانون الانتخابات، وقامت اللجنة الملكية بتعديل ما يقارب ثلث الدستور الأردني بكل موارده وقوانينه، وإقرار قانون إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات والإشراف عليها، ووضع قوانين صارمة تكافح الفساد، ووضع قانون نقابة للمعلمين، وإقرار قوانين هيكلة رواتب موظفي الدولة.

المطلب الثاني : الإصلاحات الثقافية

إن من الأسس الرئيسية لتكوين المجتمع المدني وتطوره، أن يؤسس على مجموعة من الأسس المتينة قوية البنيان، ومن ضمن هذه الأسس الأساس الثقافي، إذ أن الثقافة تعرف بأنها منظومة القيم والأفكار والعلوم، والآداب والمواقف والاتجاهات، التي أنتجها مجتمع من المجتمعات عبر مراحل تطوره والاتجاهات، التي تعد الثقافة الأساس الأول والاهم في بناء المجتمع بوجه عام، وفي عملية بناء المجتمع المدني بشكل خاص، وهنا تكون المسالة في كيفية إعادة إنتاج هذه الثقافة وتدويرها وهيكلتها ضمن منضومات حضارية تناسب مكونات المجتمع المدني ووظائفه وقيمة ، ولا سيما قيم الانتماء والولاء والمشاركة الفاعلة في النهوض بالمجتمع وتطويره، وتحديثه.(الشماس، ٢٠٠٨ : ٢٤-٢٧).

ومن الأسس الأخرى التي يبنى عليها المجتمع الأساس الفكري أو (الأيديولوجي) ، وهو أساس ثقافة لأنه مجموعة الأفكار والعقائد السياسية التي تسود في مجتمع من المجتمعات، ويكون لها تأثير فاعل وحقيقي في الحياة العامة للمواطن والوطن والمجتمع، من الناحية السياسية والثقافية، وهذا ما يمكن أن يحدث عند القوى والفئات في المجتمع، حيث تكون لها أيديولوجية معينة، وقد تكون تلك الثقافات والأيديولوجيات متباينة لتباين المصالح بين القوى الاجتماعية المختلفة من جهة، والتي قد يتعارض يعضها مع الأيديولوجية العامة التي تتبناها الدولة من جهة أخرى، وهذا التباين في الثقافة والفكر والأيديولوجية ، يجب أن لا يؤدي إلى التناحر كما نرى في بعض الدول والمجتمعات، سواء أكان بين المجتمع المدني، أم بين هذه القوى والدولة كنظام سياسي، بل يجب أن يدور في إطار التماسك الاجتماعي ، والتقدم الاجتماعي، وهنا تبرز دور الثقافة السياسية ودور الفكر والمفكرين في إنتاج الخطاب الثقافي والأيديولوجي المناسب للدولة والمجتمع والمواطن (الفرد)، والذي يتفق مع طبيعة المجتمع العامة، وتطور مراحله وتنظيمه.

وبناء على ما سبق يمكن إدراج الأردن كنموذج متميز في استشراف طبيعة المرحلة، وإجراء إصلاحات ملموسة وشاملة، والاهم أن هذه الإصلاحات التي تمت في انسجام ثقافة سياسية تامة تتميز بالإدارة السياسية للقيادة والمطالب الشعبية، التي اتسمت بالحراك السلمي أي اكتساب ثقافة سلمية في المطالبة بالحقوق الدستورية للمواطن. (راشد، ٢٠١١ : ٣٢).

ومن الآثار المهمة التي أسفرت عنها الاحتجاجات الشعبية العربية تصاعد ثقافة المطالب دور الإسلاميين باتجاهاتهم المختلفة نتيجة حفاظهم على بناهم التنظيمية، وعلى

علاقـاتهم بحاضـنتهم الثقافيـة والـشعبية داخـل المجتمعـات(ومنهـا الأردن)، واسـتعدادهم لعقـد الصفقات مع القوى الفاعلة على الساحة السياسية.

لقـد اسـتطاعت الاحتجاجـات الـشعبية فـي الأردن مـن تأسـيس ثقافـة حـديث تحتـضن ديمقراطية حقيقية وحريـة تعبير وعدالـة كاملـة في تنميـة الجهات كافـة بحيث يوضـع حدا لثقافة الاستبداد في القرار الحكومي، والفساد بأنواعه.(الزاودي، ٢٠١١ : ٩٨).

وقد كشفت الاحتجاجات الشعبية في الأردن عن هشاشة ثقافة البنـى السياسية الحكوميـة وبينت الاحتجاجات بان تلك الثقافة بحاجة إلى إعادة بناء من جديد لإنشاء مؤسسات لا تقوم علـى الفساد السياسي والإداري والاقتصادي وضعف السيادة الثقافية لتلك البنـى، ومحاولـة تحجيم تلك البنـى، وتأسيس ثقافـة ذات رؤيـة وطنيـة واضـحة لمرحلـة إعادة بنـاء الدولـة دستوريا، وسياسيا، واقتصاديا، .(جاسم، ٢٠١٤: ٣).

ومن الآثار المهمة للاحتجاجات الشعبية في الأردن أنهـا نجحت في إسقاط تحجيم ثقافة الفساد في البلاد، أي تغيير لغوي ثقافي فكري يحـرر الدولـة والنفوس والعقول مـن معتقل وزر لغة الآخر الذي يتعاطى معه الفساد من ثقافته المتوفرة ، وإبرام مصالحة جديدة مع الذات عبر الظفر بالسيادة اللغوية والثقافية الجديدة(بلقزيز، ٢٠١٢: ١٨٢).

ومن الآثار الثقافية المهمة التـي تستطيع التـي نتحدث عنهـا : ثقافـة الانعتـاق مـن التخلـف الآخـر الـذي يكمـن فـي ثقافـة الخـوف، فالـشباب الأردنـي لا يرضـى باسـتمرار وزر التخلـف والاسـتعمار اللغـوي الثقـافي بعد هـذه الاحتجاجـات، بـل يسعون إلـى الاسـتقلال الـذاتي والتفـاؤل بالمستقبل وضـرورة الاحتجـاج لإسـقاط التخلـف، وأنظمـة الثقافـة والمختلفـة التـي تـسيطر عليهـا الازدواجية اللغوية الثقافية، وتطبيع الثقافة العربية التي تدعو إلـى التحـرر والاستقلال ونبذ ثقافة الفساد، والخوف ورهن القرار السيادي، والقهر الشعبي، (بلقزيز، ٢٠١٢: ١٨٨-١٨٩).

وتتجلى قيمة ثقافة التغيير وقيمها الوطنية في الأردن بالخطوات الإصلاحية التـي اتخـذها النظام السياسي الأردني، وذلك بفعل الاحتجاجات الشعبية التي أعملت الوعي الثقافي لدى النظـام والحكومة في دفعها نحو هذا الاتجاه، وجاءت بعض الخطوات الإصلاحية السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة والثقافيـة كمحصلة للجهد الرسمي، والبعض الآخر كمحصلة للتفـاعلات الرسمية

وغير والرسمية، والتي تمت بين الفاعلين السياسيين في إطار الأيديولوجية والثقافة السياسية السائدة، ومن خلال الأبنية والمؤسسات القائمة، وتحدت تلك الإصلاحات الجمود السياسي ، لان الجمود السياسي هو احد ابرز أسباب التخلف والفساد والأمية والفقر والبطالة ونشوء العديد من الأزمات الحادة في المجتمع (الشيوخ، ٢٠١٣: ٣).

وفي الأردن يمثل التغيير بعد الاحتجاجات الشعبية في الأردن إبان ما يسمى ثورات الربيع العربي مكونا أساسيا من مكونات الثقافة والحياة، وذلك بسبب الإدارة السياسية التي أدت إلى الإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والإدارية والدستورية، والقانونية، مما أدى إلى تغيير أساس في نمط الحياة للناس بعد الاحتجاجات الشعبية، بسبب الإفادة من دروس التغيير العربي، وتحويلها إلى ثقافة ممنهجة لتصبح سبيلا إلى أحداث التغيير الذي أصبح ثقافة تنموية وتطويرية في المجتمع الأردني.

وقد دفعت عوامل متعددة وتضافرت فيما بينها على دفع ثقافة التغيير قدما إلى الإمام وإخراجها من قمقمها الذي كانت فيه إلى عالم الظهور وهذه العوامل هي:

١. عوامل وعوالم الفكرة التي تمثلت في تغيير التفكير الأيديولوجي، والإفادة من دروس التغيير والثقافة الأيديولوجية لثورات الربيع العربي، وتغيير نمط التفكير ما قبل الاحتجاجات.
٢. العوامل السياسية : والتي تمثلت في الإدارة السياسية في الإصلاحات الدستورية والاقتصادية والقانونية، وتغيير لنمط الثقافة السياسية الذي كان سائدا قبل الاحتجاجات، ومن ذلك رد الملك لقانون تصاعد النواب وعدم الموافقة عليه.
٣. العوامل الاجتماعية : محاولة تغيير ثقافة القيم الاستهلاكية التي كانت سائدة مات قبل الاحتجاجات، ومن تلك القيم ثقافة الخوف والقهر فلم يعد لها مكان في ذاكرة الأردنيين، ودليل ذلك ما قامت به نقابة المعلمين في بداية الفصل الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٤ من إضراب عن التدريس لحين تنفيذ مطالبهم.
٤. دور الإعلام في التغيير : إذ أن الإعلام استفاد من قيام ثورات الربيع العربي وأصبح يروج للحقيقة، واقتنع بحقيقة أن الشعوب هي التي تسود، وهي الباقية، ولا مجال لوضع هالة حول شخصية معينة دون أخرى في معزل عن الشعب ، وان ما يراه الشعب هو الثقافة الحقيقية، إذ أن المواطن أصبح صحفي، ينقل الحقيقة عبر وسيلته الإعلامية الخاصة الانترنت ورسائل SMS ، تويتر، سكايب، فيسبوك، يوتيوب، واتس آب.

٥. عامل الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، والصحافة الالكترونية والمدونات في نقل ثقافة التغيير.

ان الاثار الثقافية بدت واضحة على قسمان التفكير المجتمعي، وهذا نجده في استطاعت الافراد من الدخول الى مواقع التواصل الاجتماعي والقيام بالدور الذي يرتضيه، ويسهمبما لديه من افكار في الحدث، ان هذه الثقافة وكانت لها من الظهور على قسمات الناس، لولا حبهم بالمشاركة واخذ دور لهم فيه، ان الأحداث هي التي دفعت المواطنين الى التعلم والتثقيف على استعمال كل جوانب المعرفة التقنية التي ما كان لها ان تحصل لولا حراك الشارع والمطالبة بالإصلاح.

الخاتمة :

إن الاحتجاجات الشعبية في الأردن ونتائجها المستقبلية وتأثرها بمحيطها العربي سوف تبقى موضع اهتمام ودراسة وتحليل لأعوام عديدة مقبلة، وما من حق احد أن يدعي فهم جميع الدروس التي يمكن استخلاصها منه أو أن يقترح انه استطاع استنباط نظرية مطلقة، أو بلورة نموذج تحليل شامل متكامل في دراسته لها، وبناء على الدراسة المستخلصة من التجارب العربية، لا يمكن اعتبار عامل التدخل العربي والخارجي والدولي، أو العامل الإعلامي في التأثيرات في الاحتجاجات، ولكن ما يمكن قوله في الاحتجاجات الشعبية في الأردن، أنها كانت احتجاجات من اجل المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي، واحتجاجات من اجل إسقاط الحكومات التي لا تعمل ولا تخدم الشعوب وليست لإسقاط النظام السياسي ذلك لان الأردنيين يعتبرون النظام الملكي الهاشمي هو القاسم المشترك والضابط بين الأردنيين.

ويمكن القول، أن هنا أربعة عوامل قد لعبت دورا حاسما في إنجاح الاحتجاجات الشعبية في العالم العربي ومنها الأردن وهذه هي: كسر حاجز الخوف؛ والتظاهر بشكل سلمي؛ وجود حد أدنى من التماسك الاجتماعي ومشاعر الوحدة الوطنية؛ بالإضافة إلى مسألة موقف القوات المسلحة(الجيش) من الاحتجاجات الشعبية.

واليوم، ربما لم يشهد الأردن عوامل خارجية محيطة به مهددة لأمنه واستقراره كالتي يشهدها، صحيح أن البلاد قد تعرضت منذ النشأة لعواصف صعبة وخطيرة، لكن الحكمة في التعامل مع معظمها تسببت في تقوية الأردن، فيما شكل في التعامل مع بعضها الآخر إشكاليات تاريخية للمملكة في مسارها السياسي والإقليمي، ونظرا لما يمثله من قيمة جيوسياسية للعديد من الدول المحيطة وعلى رأسها إسرائيل ، فقد شكلت دوما عاملا مهما في رسم سياسات المنطقة من قبل دول الإقليم أو المجتمع الدولي، وعمدت هذه الدول في كثير من الأحيان في الزج بالأردن في معاركها الخاصة محليا ودليا، وفي محاولات بعض الدول منها العربية لإدخال الأردن في معركة مع تيار الإسلام السياسي الذي يشكل في المملكة عامل أمان واستقرار إستراتيجي.

وفيما يتعلق بالعواصف المقصودة، فقد تعامل الأردن مع رياح الربيع العربي التي سادت المملكة منذ ٢٠١١، وقد تمكن من احتواء كثير من ظواهر الاحتجاجات الشعبية في البلاد الأخرى، وعلى الأخص فيما يتعلق بمنع تحول المظاهرات والحركات الشعبية، إلى مجال العنف والعنف المضاد، كما اتجه نحو إصلاحات دستورية وقانونية حاول فيها إرضاء جزء من المطالب الإصلاحية، الأمر الذي أقنع الأردنيين جميعا وحتى الآن ، بان هدف الاحتجاجات الشعبية العربية أو ما يسمى بالربيع العربي، هو إصلاح النظام السياسي والاقتصادي في البلاد

، وليس غير ذلك، الأمر الذي وفر عامل استقرار لنظام الحكم فيه، ولذلك انحصرت في النهاية دائرة العاصفة السياسية بالمطالبة بإجراء إصلاحات دستورية إضافية، وتعديلات لقانوني الانتخاب والأحزاب، وتخفيف تدخلات الأجهزة الأمنية في الحياة السياسية والمدنية في البلاد، وهي مطالب يمكن أن تشكل نقلة نوعية في بنية النظام السياسي والقانوني في البلاد حال تحققها والتي يبدو أنها لا تزال تحت النظر لدى القوى السياسية كما هي لدى النظام.

لقد أوصلتنا الدراسة الى صحة الفرضية الى قامت عليها، كما اوصلتنا الى عدة استنتاجات والتي بدورها استوجبت عدة توصيات على النحو التالي :

أولا: الاستنتاجات: هناك العديد من الاستنتاجات التي أوصلتنا إليها الدراسة وتتمثل بما يلي:

١- كان من نتائج الاحتجاجات الشعبية في الأردن أن الأردنيين تمكنوا الى حد ما من كسر حاجز الخوف، ومطالباتهم بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، واثبتت أن هناك حالة من الانسجام بين الشعب والنظام في الأردن، ولان النظام يشكل القاسم المشترك لكل الأردنيين من شتى المنابت والأصول.

٢- أدت الاحتجاجات الشعبية في الأردن إلى بروز حراك شبابي على الساحة السياسية الأردنية التي عرفت فيما بعد باسم (الجبهة الوطنية للإصلاح) ، المؤلفة من شخصيات مستقلة، بالإضافة إلى أحزاب معارضة مؤلفة من إسلاميين وقوميين عرب ويساريين ، ولكن المشكلة تكمن في انه ما من ضمان لتماسك أو استمرارية هذا الائتلاف.

٣- أظهرت الاحتجاجات في الأردن، وما حصل من مظاهرات واحتجاجات في البلاد العربية الأخرى أن نسبة عالية من الشعب الأردني لا تزال تدعم الملكية الهاشمية، وأن ما يريده الأردنيون ليس تغيير النظام إنما قيام الدولة بمحاربة الفساد والقيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية، وتحسين الأوضاع المعيشية للشعب الأردني.

٤- أظهرت الاحتجاجات الشعبية والظروف السياسية التي سادت المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة من ٢٠١١-٢٠١٤ أن مجاورة الأردن للكيان الإسرائيلي جغرافيا تلعب دورا حاسما في إمكانية سماح الولايات المتحدة الأمريكية، أو حتى إسرائيل نفسها، بقيام انتفاضات قد تأخذ منحنى خطرا وذلك في حال نزول عدد غفير من الناس في مواجهة النظام أصلا وهذا الأمر المستبعد في الأردن.

٥- إن الظروف التي تحيط بالأردن سياسيا وامنيا واقتصاديا جراء الصدامات المسلحة في سوريا بين النظام والقوى المعارضة ما أوصل الحال إلى " شبه حرب الأهلية، شكل مصدر خطر حقيقي للبلاد واستلزم اتخاذ سياسات النائي بالنفس عن الدخول في الخلاف والانحياز لأحد الطرفين، وبالرغم من التصريح المستمر للنظام والحكومة

بدعم مطالب الشعب السوري لكن لم يجعل من الأردن طرفا مباشرا في الصراع الدائر على ارض سوريا، وفي المقابل فقد منح الأردن المجال لاستقبال اللاجئين السوريين بسبب هذه الحرب.

٦- أظهرت الاحتجاجات الشعبية في الأردن والظروف السياسية من ٢٠١١-٢٠١٤ دوام قوة الروابط العشائرية، وتأثيرها في القرار السياسي الأردني.

٧- استمرار الصراع السياسي الهادئ بين النظام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين وحزبها جبهة العمل الإسلامية ، لكن هذا الصراع يضع نصب عينيه مصلحة الأردن.

٨- تزايد الأعباء الاقتصادية بشقيها المستجد في التعامل مع قضية اللاجئين ببعدها الإنساني، والسابق في تراجع حركة التجارة مع كل سوريا والعراق وتركيا وعدم توفر بديل مناسب.

٩- تزايد أزمات محور الاعتدال بعد الاحتجاجات الشعبية في المنطقة العربية، خاصة وان فتح مصر والإمارات والسعودية معركة مع تيار الإسلام السياسي هي سياسة لا تناسب المملكة و لا تخدم أيا من أهدافها لها، ما يجعلها في وضع حرج في ظل انتمائها لهذا المحور.

١٠- أدت الاحتجاجات الشعبية في الأردن وما يرافقها من ظروف سياسية من ٢٠١١-٢٠١٤ إلى جهد وطني مشترك بين النظام ومختلف القوى السياسية وإلغاء سياسة الإقصاء والتهميش لقوى سياسية ومجتمعية للمشاركة في إجارة البلاد، مع المحافظة على البعد العربي بحكم الانتماء الأيديولوجي للمملكة لهذه الأمة وحضارتها وبحكم الجوار الطبيعي والامتداد التاريخي لها، وبحكم، التداخل الاجتماعي العريق، وحتى يحفظ الأردن هوامش المناورة في الفضاء العربي.

١١- من نتائج الاحتجاجات الشعبية في الأردن أن تم اتخاذ سياسة التوازن بين الأمن السياسي للنظام والحكم، وبين الأمن الاجتماعي للمجتمع والتقاليد والهوية والاستقرار الفكري لدى الشباب الذي يتعرض لعمليات خطرة من الانحراف والانجرار إلى الفكر المتطرف أحيانا والى فكر اللامبالاة والضعف والعجز أحيانا أخرى، مما يضعف قدرته على حمل المسؤولية والمشاركة في مواجهة التحديات، بينما يحقق الاستقرار الفكري والنفسي للشباب قاعدة انطلاق صلبة جدا للمحافظة على هويته واتزانه واعتداله أمام أي محاولات مشبوهة.

١٢- التعامل مع الضغوط والإغراءات من الأصدقاء كما الأعداء على قاعدة الامتصاص دون الاستجابة لما يخالف القواعد والسياسات أعلاه، والاستعداد الدائم لأي مفاجآت بتغير

سياسة أي طرف تجاه المملكة أو بتفاقم أزمات التطرف والعنف، أو يتعرض المملكة لإشكالات اقتصادية أو خلافات سياسية داخلية خطرة.

ثانيا : التوصيات :

في ضوء الاستنتاجات السابقة فقد استوجبت عدة توصيات هي:

١- ضرورة الابتعاد كليا عن بعض ملامح التجربة السابقة، والمتعلقة بأسلوب الإرجاء والتأخير لعدم القدرة على اتخاذ القرار أو لعدم وضوح الرؤية أو بسبب ضغوط قوى الشد العكسي وخاصة ما يتعلق بأهمية تطوير الإصلاحات السياسية والاقتصادية والتعديلات الدستورية لرفع مستوى التلاحم الوطني والشراكة في حمل أعباء البلاد وحمايتها لمصلحة النظام والمجتمع على السواء.

٢- ضرورة الابتعاد عن سياسة الاعتماد على المتغيرات الإقليمية والدولية لتنقذ موقف المملكة الأردنية الهاشمية، والتحول نحو رسم رؤى أردنية سياسة واعية قوية عن دراسة وعلم وتبين اتجاه المتغيرات، واعتبار العوامل الخارجية عوامل مساعدة أو معيقة وفق معادلتها واتجاهاتها اللاحقة، بل ربما يقود الأردن سياسات بعض الأطراف الإقليمية والدولية في المنطقة نحو سياسته هو ليحقق الأمن للمملكة وللأمة في المنطقة. وهذا ما سيخلص إدارة السياسات من الكثير من الإشكاليات السابقة والتي تسببت بتأخر الأردن أو غيابه عن الفعل، واخص بالذكر التدخل المباشر في القضية الفلسطينية التي ما دأب النظام أن يسميها بقضية أردنية محلية، وذلك بالانحياز التام لصالح الشعب الفلسطيني على مختلف المستويات.

٣- في ظل الظروف السياسية السائدة في المنطقة العربية، فإنه يمكن للنظام السياسي الأردني والحكومة الأردنية استثمار هذه الظروف لمزيد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية فيما يخص الوضع السياسي والاقتصادي وبما يسهم في تحقيق طموحات الشعب الأردني.

٤- كون المملكة الأردنية الهاشمية تحتل مكانة بارزة وأهمية كبيرة في المنطقة العربية، وأهمية كبيرة للعرب والغرب والشرق ، وهي محط أنظار السياسيين والقوى الفاعلة في النظام الدولي بما تشكله من محور اعتدال، يمكن استثمار تلك الأهمية بان يكون لها دور فاعل ورئيس في صنع القرار الدولي.

٥- في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والإقليمية القائمة يمكن للمملكة الأردنية الهاشمية أن تصل إلى صيغة توافقية للتقارب ما بين الحكومة والشعب وباستمرار

والتخلي تدريجيا عن الاعتماد والإجراءات الأمنية وسياسة الإقصاء والتهميش للفئات والأحزاب السياسية.

٦- تفعيل دور الأحزاب والجماعات السياسية، مع الالتزام الكلي لتلك الأحزاب والجماعات بمصلحة الوطن العليا.

٧- العمل على تصحيح الصورة النمطية السائدة في الأردن عن التيار الإسلامي والأحزاب السياسية الأردنية، وإيجاد وبرامج منتظمة تستثمر الإعلام ووسائله، وحث النظام والحكومة الأردنية على أن تعمل على بلورة سياسة وبرامج ثقافية وبالشكل الذي يتيح إمكانية رفع مستوى خطابها الوطني والحضاري والثقافي الموحد.

٨- يجب على مراكز الأبحاث والدراسات في الجامعات والمعاهد والمراكز والصحف ودور النشر، بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول موضوع الاحتجاجات الشعبية في الأردن من ناحية : أسبابها، مقوماتها، وسائلها، أهدافها ، نتائجها، دور الأحزاب السياسية والإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي فيها، مع دراسة مستفيضة لمضامينها وقيمها، ودور القنوات فيها، هذه الاحتجاجات التي ليس لها هدف سوى هدم الوطن ومنجزاته ومكتسباته.

٩- ضرورة ادخال عملية الاحتجاجات الشعبية في الأردن واسبابها في مساقات تدرس في الجامعات والمعاهد والمدارس لان لذلك دورا مهما في تحقيق الوعي السياسي للمجتمع، ودورها في تحقيق الحس الوطني والقومي والديني، والبعد عن التعصب، والحفاظ على مكتسبات ومنجزات الوطن، وانهيار ثقافة الخوف وكسر حاجزه، وتلاحم القيادة والشعب.

١٠- ضرورة إجراء المعاهد الأمنية والدفاعية والعسكرية للقيام بالدراسات حول الحراك، الشعبي في الأردن الذي تميز بالسلمية المطلقة من قبل القوى المطالبة بالإصلاح، ودراسات حول سياسة الاحتواء وسياسة الأمن الناعم في التعامل مع الحراك الشعبي الأردني.

١١- ضرورة التعرف على الإشكاليات وحالة عدم الثقة ما بين بعض الأحزاب والقوى السياسية وخاصة التيار الإسلامي والدولة خلال الأعوام السابقة وخاصة إبان الاحتجاجات الشعبية في الأردن من قبل خبراء ومختصين وتقديم التوصيات المناسبة لتجاوزها.

١٢- ضرورة الدعوة إلى الحوار بين الأطراف الشعبية والدولة ، لأنه لا بديل دائما عن الحوار للوصول إلى مجتمع متماسك ودولة قوية.

المصادر المراجع

أولا : الكتب العربية :

١- إبراهيم، سعد الدين وآخرون(١٩٩٨)، الدولة والمجتمع في الوطن العربي، مشروع إشراف المستقبل للوطن العربي، م.د.و.ع، بيروت ط١.

٢- أبو جابر، إبراهيم وآخرون(٢٠١١)، مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط١.

٣- احمد، احمد يوسف(٢٠٠٦)، متطلبات الإصلاح في الوطن العربي، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان،ط١.

٤- الأمين، إحسان، (٢٠١٠)، نظرية الإصلاح من القران الكريم، دار المعارف للطباعة، القاهرة، ط١.

٥- الانباري، حسن وآخرون(٢٠١٢)، الخارطة السياسية للوطن العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط١.

٦- يسين، السيد(٢٠٠٩)، مؤسسات الفكر العربي ودورها التنموي والاجتماعي، من كتاب: العالم العربي ومعضلاته والإصلاح المنشود، مطبعة السفير، وزارة الثقافة ، عمان، ط١.

٧- البطانية ، رافع شفيق(٢٠٠٩)، الإصلاح السياسي في الأردن رؤية للتنمية السياسية، دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان، ط١.

٨- بني حسن، أمين عواد مهنا(١٩٨٦)، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، دار الجيل، بيروت، الدار العربية، عمان، ط١.

٩- بريمر، بول(٢٠٠٦)، عام قضيته في العراق، ، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١.

١٠- بلقزيز، عبد الاله (٢٠١٢) الربيع العربي الى اين؟، مركز دراسات الوحدة العربية مطبعة السفير، عمان، ط١

١١- جويلي، احمد(٢٠٠٥)، الاقتصاد العربي شؤون وشجون، من كتاب متطلبات الإصلاح في العالم العربي ، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١.

١٢- حجازي، احمد مجدي(١٩٩٨)، علم اجتماع الأزمة تحليل نقدي للنظرية الاجتماعية في مرحلتي الحداثة وما بعد الحداثة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١.

١٣- الحديد، موسى،(٢٠١٢)، ظاهرة الثورات الشعبية العربية والدوافع والمحددات، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط١.

١٤- حسيب، خير الدين(٢٠١٢)، الربيع العربي نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل، من كتاب: الربيع العربي إلى أين؟ تحرير عبد الإله بلقيزيز ، مطبعة السفير ، وزارة الثقافة عمان، ط١.

١٥- الحمد، جواد، وآخرون(٢٠١١)، مطالب الثورات العربية والتدخل الأجنبي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط١.

- الحمد، جواد، وآخرون، (٢٠١٢)، إدارة المرحلة الانتقالية ما بعد الثورات العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط،عمان، ط١.

١٦- الخضور، علي سلامة وآخرون(٢٠٠٨)، التربية الوطنية، دار كنوز المعرفة، عمان، ط١.

١٧- الخيون ، رشيد(٢٠١١)، ضد الطائفية... جدل ما بعد نيسان٢٠٠٣، مدرك للنشر، بيروت، لبنان، ط١

١٨- الخيون ، رشيد(٢٠١٢)، ١٠٠عام من الإسلام السياسي، العراق- الشعية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، الجزء الأول، ط١.

١٩-

٢٠- درادكة، فتحي(٢٠١١)، نحو مشروع وطني أردني تحول الأردن من سلطة إلى دولة، دار الجنان، عمان، ط١.

٢١- الرفاعي ، غالب واخرون، (٢٠٠٢)، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل، عمان ، ط١.

٢٢- الرميحي، محمد(١٩٩١) ، العرب ي عالم متغير ، الشركة الكويتية للابحاث، الكويت،ط١.

٢٣- زريق، قسطنطين(١٩٨٧)، معنى النكبة، دار العلم للملايين، بيروت ط١.

٢٤- شخاترة، حسين، وآخرون(١٩٩٦)، البطالة والفقر، مؤسسة شومان، عمان، ط١.

٢٥- شفارتز، برنارد(١٩٧٤)، القانون في أمريكا، ترجمة المستشار ياقوت العشماوي، دار المعارف، القاهرة، ط١.

٢٦- الشناق، احمد(٢٠١٤)، معوقات الإصلاح في الأردن ، مركز دراسات الشرق الأوسط، بيروت، ط١.

٢٧- صادق، نداء مطشر(١٩٩٨)، التخلف والتحديث والتنمية السياسية دراسة نظرية، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط١.

٢٨- صالح، عطا محمد وفوزي احمد تيم (١٩٩٨)، النظم السياسية المعاصرة، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط١.
٢٩- صياح، احمد زكريا(٢٠٠٨)، مبادئ الاستثمار، دار المناهج، عمان، ط١.
٣٠- ظاهر ، احمد جمال(١٩٨٨)، اغوار الأردن عمليات التغيير واداة التطوير، دار ابن رشد، عمان، ط١
٣١- عبد الجابر، تيسير وآخرون(٢٠٠٥)، متطلبات الإصلاح الاقتصادي، من كتاب متطلبات الإصلاح في العالم العربي،ـ مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، والمؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط١.
٣٢- عبد السلام، فؤاد (١٩٨٢)، السياسة الأمريكية عقدية؟ أم تصور؟ في قضايا سياسية معاصرة، مطبعة تهامة، جدة، السعودية، ط١.
٣٣- عبد الكريم، إبراهيم، وآخرون(٢٠١٢)، تقدير موقف الثورات العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط١.
٣٤- عبد الله بن الحسين(٢٠١١)، فرصتنا الأخيرة السعي نحو السلام زمن الخطر ، دار الساقي، بيروت، ط١.
٣٥- عبد الله، ثناء فؤاد (١٩٩٧)، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي(د.ن) ، بيروت ، ط١.
٣٦- عبد النور، جبور وسهيل دريس(١٩٨٠)، المنهل قاموس فرنسي عربي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٦.
٣٧- العبيدي، مصطفى علي(٢٠٠٨)، صفحات من احتلال العراق ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط١.
٣٨- العكيلي، الأمير عبد العظيم(١٩٩٢)، مذكرات مبادئ الإدارة العامة مدخل بيئي سياسي، منشورات الجامعة المفتوحة ، طرابلس، ليبيا، ط١.
٣٩- علوش، إبراهيم، وآخرون(٢٠١١)، التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية ، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط١.
٤٠- عنابي، زهر(٢٠٠٣)، البنية الاقتصادية في صناعة الموقف القيادي مرجعيتها،آفاقها، الرومانتك للأبحاث والدراسات، اربد، الأردن، ج٣، ط١.
٤١- فرح الياس(١٩٧٨)، تطور الفكر الماركسي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ط١.
٤٢- فيصل، غازي(١٩٩٣)، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، جامعة بغداد، بغداد.

٤٣- لبيب، الطاهر.(٢٠٠٥)، التغيير الاجتماعي وثقافة الوسطية العربية، من كتاب متطلبات الإصلاح في الوطن العربي ، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، ط١.

٤٤- لبيب، الطاهر، (٢٠١٢)، لكي لا تأكل الثورة أولادها باكرا، من كتاب الربيع العربي إلى أين؟ مطبعة السفير، ووزارة الثقافة ، عمان، ط١.

٤٥- مجمع اللغة العربية (١٩٧١)، المعجم الوجيز ، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة، ط١.

٤٦- مشاقبة، أمين عواد(٢٠٠٦)، التربية الوطنية في الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط١.

٤٧- المغيربي، محمد واهي بشير،(١٩٩٨)، التنمية السياسية والسياسة المقارنة، منشورات ، قار يونس، بنغازي، ط١.

٤٨- منصور ، جوثي(٢٠١١)، الموقف الاستراتيجي من التحولات السياسية في المنطقة العربية، المدن الفلسطينية للدراسات الفلسطينية ، بيت بيرل، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان.

٤٩- المنوفي، كمال،(١٩٧٩)، الثقافة السياسية المتغيرة، (د.ن) ، القاهرة .

٥٠- هادي، رياض عزيز(٢٠٠٥)، حقوق الإنسان تطورها ، مضامينها حمايتها، (د.ن) بغداد، ط١.

٥١- هلال، علي الدين(٢٠٠٧)، تحولات الديمقراطية في الوطن العربي ، ضمن كتاب : العالم العربي ومعضلاته والإصلاح المنشود، مطبعة السفير، وزارة الثقافة، عمان، ط١.

٥٢- هيجوت، ريتشارد، (٢٠٠١)، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان، ط١.

ثانيا : الدوريات والمجلات :

١- أبو الوفا، احمد(٢٠٠٥) ظاهرة الإرهاب الدولي، مجلة السياسة، الدولية،ـ القاهرة، العدد ١٦١، المجلد ١٤٠، تموز / يوليو.

٢- ابو قاعود ، محمد(٢٠١٢) ، انفلونزا الفساد في الأردن، صحيفة الحقيقة ، الأردنية، عمان، ١٦/حزيران .

٣- إدريس، محمد السعيد (٢٠٠٠)، مفاوضات التسوية النهائية، والمواقف العربية والإسلامية، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد ١٤٢، تشرين أول/ أكتوبر.

٤- برش، فولكر (٢٠٠٤)، الشرق الاوسط الكبير، الامريكي والاوربي، مسائل للحوار ، مجلة السياسة الشرق اوسطية، ج١١.

٥- جاسم، ناصر،(٢٠١٤)، لماذا فشلت الاحتجاجات الشعبية في بناء أنظمة ديمقراطية، صحيفة الشرق الأوسط، بيروت العدد ٢٩١٦، ٩/نيسان، ابريل.
٦- الربيعي، علي حسين(٢٠٠٧)، تحديات بناء الدولة العراقية : صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفة، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٣٧، اذار / مارس.
٧- زواد ناجي، (٢٠٠٤)، قضايا إسلامية وفكرية آفاق منهجية في نظرية الإصلاح، مجلة البصائر، بغداد، السنة ١٥، العدد ٣١.
٨- الزوادي، محمود(٢٠١١)، قراءات في الحركات الاحتجاجية العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، السنة ٣٤، العدد ٣٨٧، أيار / مايو .
٩- الساكت، مازن(٢٠١١)، الحكومة مستمرة في محاربة الفساد والمحسوبية، صحيفة زاد الأردن، عمان ، ٢٠١١/٩/٥.
١٠- فريد، مي، (٢٠٠١)، الفساد رؤية نظرية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٣، كانون أول/ يناير.
١١- الفلاحات، عبد الهادي(٢٠١٤)، الإصلاح السياسي في الأردن، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، السنة ١٧ ، العدد ٦٦.
١٢- قابيل، مي(٢٠٠٨)، ملامح أزمة الغذاء العالمية، مجلة السياسة، الدولية.، القاهرة، العدد ١٧٣، المجلد ٤٣، تموز / يوليو.
١٣- معايطة، سهى (٢٠٠٧)، تراجع الأردن عن سلم الشفافية يثير جدلا، صحيفة السجل الاسبوعية، عمان، ٢٠٠٧/١١/٨.
١٤- المقداد ، محمد احمد(٢٠١٢)، دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي: دراسة تحليلية (٢٠٠١-٢٠١٠)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب ، المجلد ٩، العدد ١٢.
١٥- النقشيدي، بارعة(٢٠٠٠)، المشاركة السياسية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مؤتة، الكرك، المجل ١٥، العدد٦.

ثالثا : الرسائل العلمية :

١- البدراين، غدير حمد(٢٠٠٩-٢٠١٠) الاستقرار الحكومي وأثره على التنمية السياسية في الأردن، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد بيت الحكمة ، جامعة آل البيت، المفرق.

٢- إسماعيل ، حنان كامل،(٢٠١٢/٢٠١١) ، دور المواطن الصحفي في الحراك السوري من وجهة نظر قادة الرأي الاعلامي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الشرق الاوسط ، عمان

٣- الحديثي، مها عبد الله حسن،(١٩٩٨)، مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث، (رسالة دكتوراه منشورة)، عبر الانترنت، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد.

٤- دهام، محمد دهام(١٩٩٩)، الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة النهرين، العراق.

٥- الشرفات، احمد فهد(٢٠٠٥)، عدم الاستقرار الوزاري وأثره على الأداء الحكومي في الدولة الأردنية (١٩٩٠-٢٠٠٤)، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدفاع الوطني دورة الدفاع الوطني رقم ٢ ، عمان.

٦- الشقران، خالد عبد الكريم، (١٩٩٧)، الدور السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن ١٩٨٩-١٩٩٥، (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق.

٧- القطارنة ، محمد علي(٢٠٠٦)، الإصلاح السياسي في الأردن تحديات الداخل وضغوط الخارج ١٩٨٩-٢٠٠٥ (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الدراسات والبحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان.

٨- المشاقبة، محمد رزق علي(٢٠١٤)، الاحتجاجات الشعبية وأثرها على الإصلاحات السياسية في الوطن العربي الأردن حالة دراسة (٢٠١١-٢٠١٤). (رسالة ماجستير غير منشورة)،معهد بيت الحكمة جامعة آل البيت، المفرق.

٩- المعمري، حمد بن هلال(٢٠٠١)، العولمة والدولة القطرية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمان.

١٠- مناعسة، أيمن(٢٠٠٧)، التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية(١٩٨٩-٢٠٠٥)، (رسالة ماجستير غير منشورة) طلية الدراسات والبحث العلمي، عمان.

١١- والي، حسين خزام،(٢٠٠٣)، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر سلسلة أطروحات الدكتوراه ٤٤، م.د.و.ع، بيروت، ط١.

رابعا : المؤتمرات والندوات والمحاضرات :

١- إبراهيم، سعد الدين، (١٩٨٧)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ندوة فكرية، بيروت، كانون الثاني / يناير.
٢- دراج، فيصل(٢٠١٢)، من أين يأتي العجز العربي سلسلة محاضرات، مطبعة السفير، وزارة الثقافة ، عمان.
٣- سلامة، ممدوح(٢٠١٢)، النفط والأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانعكاساتها على اقتصاد الدول العربية، سلسلة دراسات ومحاضرات، مطبعة السفير ووزارة الثقافة عمان.
٤- عبيدات احمد(٢٠٠٥)، الإصلاح السياسي بين تعثر الديمقراطية وتحديات المستقبل مخاطر، متطلبات الإصلاح في العالم العربي، أوراق ندوية فكرية، مؤسسة عبد الحميد شومان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان.
٥- عبيدات، احمد(٢٠١٢)، تداعيات الثورة في الأردن، ورقة قدمت إلى مؤتمر الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، نحو خطة طريق ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت بالتعاون مع المعهد السويدي في الإسكندرية، عقدت الندوة في منطقة الحمامات تونس، ٦-٩ شباط/ فبراير.
٦- علي، حميد إبراهيم(٢٠٠٥)، دراسة حول الإصلاح السياسي المفهوم وفرص البناء، رؤية مشتركة للإصلاحيين العرب، مركز الدراسات السودانية، الخرطوم، ٨كاون أول/ ديسمبر.
٧- مؤتمر فيلادلفيا(٢٠١٢)، ثقافة التغيير،مؤتمر ثقافة التغيير، جامعة فيلادلفيا عمان، ١٩/كانون أول/ يناير-٦-٨/ تشرين الثاني /نوفمبر.

خامسا : المواقع الالكترونية :

١- إبراهيم ، حسنين توفيق(٢٠٠٠)، التطور الديمقراطي في الوطن العربي قضايا وإشكاليات، تشرين أول / أكتوبر ، موقع : digital.ahram.org.eg/articles/15/6/2014/12:05
٢- إسماعيل، محمود(٢٠١٢)، مجلة الوحدة الإسلامية ، السنة ١١، العدد ٥٢٢، تشرين الثاني / نوفمبر، موقع : www.whailamyia.org/11/2012/10:10

٣- الإصلاح السياسي في العالم العربي البحث عند الأسباب ، ١٠ تشرين أول نوفمبر ٢٠١٢ موقع : asps.netlisite/inelex.php/8/6/2014/15:10
٤- بني ياسين،(bbc) الإصلاح في الأردن ، موقع ك www.bbc.co.cuk/Arubicmidleeast/5/7/2014/10:30
٥- بوابة المرأة، المشاركة السياسية في الأردن، الرابط الالكتروني : http://www.womengateway.com/argle-libary/studies/19/8/2014/13:15
٦- بوهزاع، خليل(٢٠١٢)، متطلبات الإصلاح السياسي وتحقيق الاستقرار صحيفة الوسط البحرينية ، العدد ٣٤٧٤، ١٢/ آذار مارس من موقع : www.alwastnews.com/15/6/2014/21:35
٧- تلوف، روبرت، ويدفيد شنكر، (٢٠١٣)، عدم الاستقرار السياسي في الأردن، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، أيار / مايو، موقع : www.washingtitute.org/ar/1/7/2014/10:30
٨- الحزب الجمهوري (٢٠١٢)، الثقافة السياسية، ٢٥ آذار / مارس، موقع : irparty27.blogspot.com/15/6/2014/8:00
٩- راشد سامح،(٢٠١١)، مجلة شؤون عربية، العدد ١٤٨، موقع ar.wikipedia.com/2011/10:15
١٠- سلامة حسن(٢٠٠٧)، الإصلاح والحكم الرشيد في مصر، تشرين أول أكتوبر، موقع : digital.ahram.org.eg/articles/15/6/2014/12:05
١١- السيد ، محمد محمود (٢٠١١)، مفهوم الإصلاح السياسي ، الحوار المتمدن، ٢٣/١١/م_______________ن موق_______________ع : www.ahewar.goorgoldebat/show.art.asp/8/6/2014/10:00 .
١٢- تسبر، صبيحة، (٢٠١٠) ما اسباب تدني مستوى التعليم؟ زما سبل العلاج ، شبكة الحوار المتحدة، كانون الثاني،ديسمبر، ٢٠١٠، انظر مواقع: www.ahewar.org/show.art.asp/3/1/12/2010/15:15 .
١٣- الشحود، ٢٠١٣، مقالات عن الثورة السورية، آذار مارس، موقع : ar.wikipedia.com//3/2013/10:00

١٤- شموط ، امجد (٢٠١٣) ، الأزمة الأردنية / أسبابها تداعياتها، نتائجها، قناة الحقيقة الدولية، عمان، موقع : www.factjo.com/pages/print2.aspx/18/8/2013/15:55
١٥- الشيوخ، محمد(٢٠١٣)، انعكاسات الثورات العربية على الإصلاح السياسي في الوطني العربي، ميدان ايست لاين ٢/٢٣، موقع : middleeast.on;ine.com/23/2/2103/13:15
١٦- صحيفة أفريقيا ، ٢٠١٣، إصلاح الاقتصاد مرود بالاستقرار السياسي في مصر موقع : www.akhbara.ney/news/5/7/2014/23:00
١٧- العربي، خالد ممدوح(٢٠١٣)، العراق الجديد نظرة عن الواقع السياسي والاقليمي الحالي٢٠١٣/٣/٤، انظر موقع: http://aljadidah.com/1/3/2013/15:15 .
١٨- صحيفة الدستور الأردنية ٢٠١٢، عمان، الأردن، ١/٢٩/ من موقع : www.addustour.com829/1/2012/15:22
١٩- غرايبة ، إبراهيم (٢٠٠٥)، الإصلاح والاستقرار ، صحيفة الغد الأردنية، الثلاثاء، ١٩/نيسان، ابريل، موقع : www.alghad.com/articles/1552854/6/2014/13:30
٢٠- فهمي أرشف (٢١٠٤)، الاستقرار السياسي من منظور حزب الوسط ، ٢٩/كانون أول، ديسمبر ، موقع : www.alwasatparty.com/defult.innelr/14/6/2014/16:05
٢١- قناة الجزيرة ٢٠١١، الأردنيون يتظاهرون مطالبين بالإصلاح، ١٥/ نيسان، ابريل ، موقع : www.aljazeera.net/15/9/2011/23/00
٢٢- الكتبي، ابتسام، ٢٠٠٩، التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي الواقع والآفاق المستقبلية من موقع : gzz7.blogspot.com/…/blog-post-25/htmi/15/6/2014/17:00
٢٣- الكساسبة، حمد، ٢٠١١، اثر الإصلاح الاقتصادي على الأمن، والدفاع الوطني، جريدة الرأي الأردنية، ١٥ كانون الأول، ديسمبر،موقع : www.alrai.com/15/6/2014/11:05
٢٤- مبيضين ، مهند، ٢٠١٣، التداعيات الإقليمية للازمة السورية، صحيفة الرأي الأردنية، عمان، آذار، / مارس، موقع : www.alrai.com/2/7/2014/14:05
٢٥- مجموعة من الباحثين ،(٢٠١٣٩، الحراك السياسي الأردني الأسباب والتطلعات ويكيبديا الموسوعة ، موقع : ar.wikipedia.org/wik/18/8/2014/16:05 .

٢٦- محمد سيد احمد، ٢٠١٢، نظرية التحديث، ٢٣ آذار /مارس، من موقع :
mohglggmad.sudangorums.net/t12.topic/11/6/2014/15:00
٢٧- المشاقبة، أمين عواد(٢٠١١)، الإصلاح السياسي المعنى المفهوم، جريدة الدستور الأردنية الأحد ٦/شباط، فبراير، من موقع :
http://www.addustour.com/1602z.html/8/6/2014/11:00
٢٨- ملكاوي، لينة(٢٠١٣)، لماذا تتمتع الأنظمة الملكية في العالم العربي باستقرار سياسي نسبي، صحيفة الشرق الأوسط، ١٨ أيلول سبتمبر ، موقع :
www.ahewar.com/232826/html/1/7/2014/10:00
٢٩- منصور، حمزة، ٢٠١٤، الحياة الحزبية في الأردن لم تعرف الاستقرار أو التطور، صحيفة السبيل الأردنية، ٥ حزيران / يونيو موقع :
www.assabeel.net/local/tem/1/7/2014/15:15
٣٠- هيئة مكافحة الفساد ٢٠١٣، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية موقع: http://en-gb.facebook.com/16/9/2013/23:50
٣١- وكالة أنباء البحرين بث مباشر، مواضيع سياسية، ٦شباط / فبراير موقع :
www.bna.bg/portal/news/492853/15/6/2014/9:00
٣٢- ويكيبديا ، ٢٠١١، التربية السكانية في الأردن، موقع :
ar.wikipedia.org/wiki/1/7/2014/13:30

سادسا : المراجع الأجنبية :

1- Almono, powell, B. (1966) comparative politics: A dexelopmont Approach, Boston, little, brown and co.
2- Huntington, P. Sammuel and Joans M . Nelson, (1936) , No easy choice, political participation in Cleve loping countries, Haruard, university press, U. S .A.
3- Huntington, p. Sammuel(1986). Political. Order in changing societies, New Haven, and London, Yale, university, press.
4- Ibrhim, Awad, (1997) The External Reletions of the Arab Human movement, Arab Quarterly, vol, 19, No1.
5- James, M, cipher, (1984) , Militarism and markets, Response, to the structural crises, merle, Report Nov , Dec.
6- Montegomry, J.O, (1968), sources of Admintrative Reform problems of power, CAG. Bloomington Indian.

Abstract

The Impact of the Public Protests on Political Reformation in Jordan (2011 – 2014)

Prepared by : Maen Yousef Suleiman Al-Mashaqbeh

ID number : 1220600025

Supervised by professor: Mohammed Awad Al-Hazaymeh

The study aimed to clarify the impact of the public protests on the political reformation in Jordan, the study based on a hypotheses that claims: that there is a connection and a relation between the public protests and the reformation of it's all types in Jordan, the more protests the more the government implements reformation, the study also answered the following central question: "What is the impact of the public protests on the political reformation in Jordan between 2011 and 2014 ". To validate the hypotheses, achieve the goal of the study and answer the central question, the descriptive and analytical approach was used.

The study validated the hypotheses and answered the central question, it also came out with the following conclusions: The fear barrier among the Jordanian people was broken, a new front was formed which was known as the National reform front, the protests in Jordan were influenced by neighboring countries, the authorities in Jordan moved toward reformation as a response for the protests.

Out of these conclusions the study came out of the following recommendations: the need of the authorities to implement the reformation without delay, the need to reach to a compromised formula whenever the complete reformation is difficult, activating negotiating and dialogue methodology between the authorities and the public, and not using the survey methodology because it makes the parties adverse to the others.